ISSUE 3 | FEBRUARY 2023

ISSN: 2658-9346

العدد السنوي الثالث | فبراير 2023

Arab Journal of International Law
الكتاب العربي للقانون الدولي

ARAB JOURNAL OF INTERNATIONAL LAW

مجلة سنوية محكمة تعنى بالقانون الدولي

Annual peer-reviewed International Law Journal

المعضلة البيئية

THE ENVIRONMENTAL DILEMMA

الفكر الاقتصادي، الفاعل السياسي، الحركات الاجتماعية، المفاوضات المناخية

ECONOMIC THOUGHT, POLITICAL ACTOR, SOCIAL MOVEMENTS, CLIMATE NEGOTIATIONS

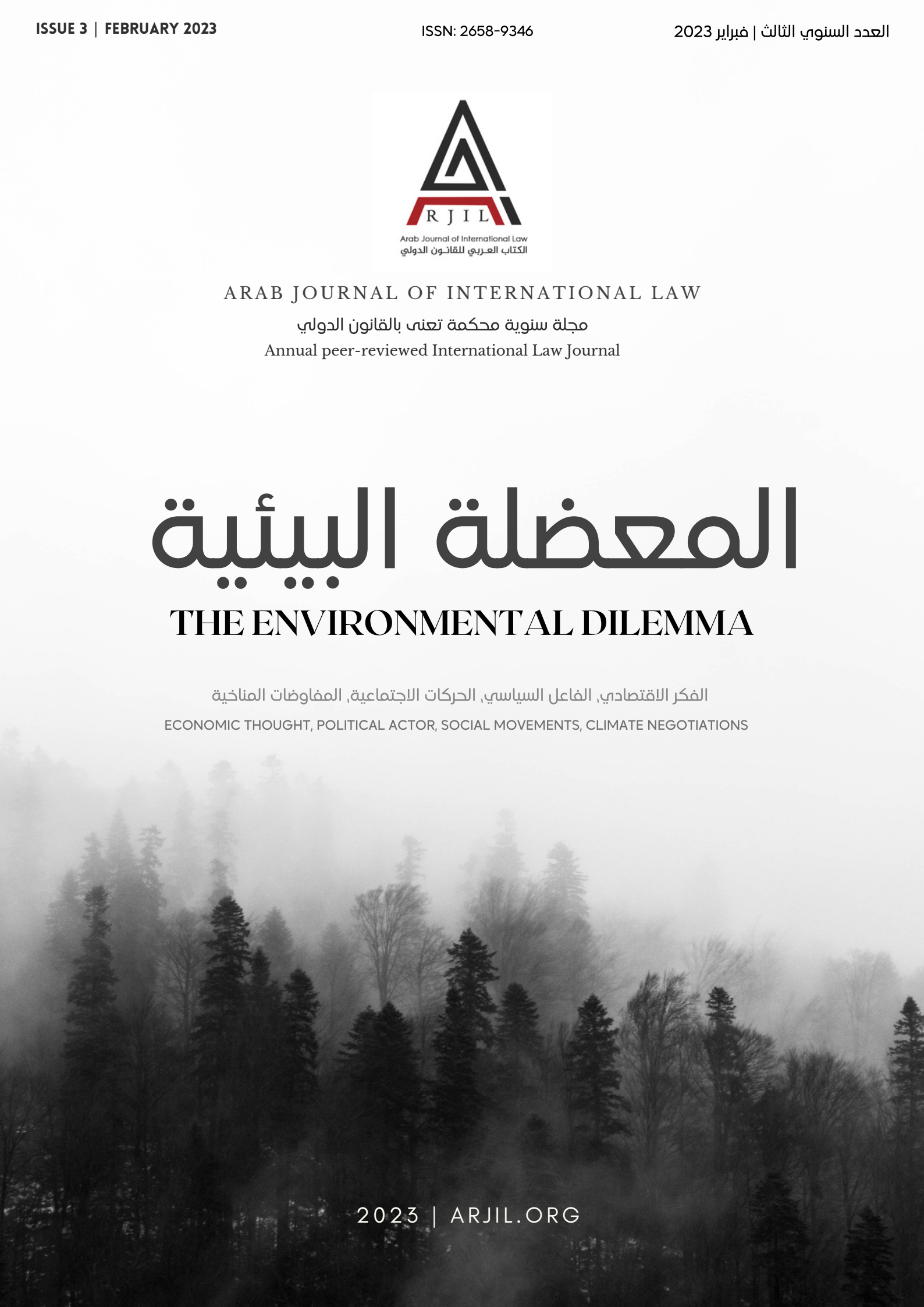

2023 | ARJIL.ORG

المدير العام	The General Director
شكراني الحسين	Chougrani El Houcine
رئيس هيئة التحرير	Editor-in-Chief
البزيم رشيد	El-Bazzim Rachid
هيئة التحرير	Editorial Board
محمد الوالي	El Wali Mohammed
لمساعدي محمد	Lamsadi Mohamed
عبد الفتاح لؤي	Louay Abdelfettah
محمد صدوقي	Saddougui Mohamed
أبوالقاسم زياني	Ziani Aboulkasem
خالص عبد الرحيم	Khalisse Abderrahim
البطوي عبد الدائم	Battioui Abdedaim
المراجعة والتدقيق اللغوي	Editing & Proofreading
محمد الفتحي	Mohamed El Fethi
فتح هشام	Fath Hicham
بنقداد عبد الكريم	Benqadad Abdelkarim
كَمكَامي محمد	Guamguami Mohammed
الراضي عزيز	Radi Aziz
حبيبي حكيم	Habibi Hakim
لوريكة سامي	Louriga Sami
اسكسيوي رشيد	Iseksioui Rachid
زهير لعميم	Laamim Zouhair

اللجنة العلمية للعدد	Issue's Scientific Committee
المرشيد ابراهيم	Elmorchid Brahim
شيبوتاريفا آنا	Anna A. Chebotareva
ناصر عبد الرحيم العلي	Al Ali Naser Abdel Raheem
شيبوتاريف فلاديمير	Vladimir E. Chebotarev
بلعربي المحمد	Belarbi M'hammed
البزيم رشيد	Rachid El-Bazzim
بن رحمة وليد	Walid Ben Rahma
زياني أبو القاسم	Ziani Aboulkasem
شكراني الحسين	Chougrani Elhoucine
التوزاني حكيم	Touzani Hakim
خالص عبد الرحيم	Khalisse Abderrahim
الحسناوي لحسن	Hassnaoui Lahcen El
القضاوي خالد	El Kaddaoui Khalid
آيت الطاهر هشام	Ait Tahar Hicham
المتاقي البشير	Motaki Bachir
العربي بلا	Billa Larbi
محرز مريم	Mehrez Meryem
التنسيق والتواصل	Coordination & Communication
البطوي عبد الدائم	Battioui Abdedaim
بنشقرون محمد	Benchekroun Mohamed
آيت علي سليمان	Ait Ali Soulaymane
لزرق نصير	Noussair Lazrak

مجلة سنـويـة محكمة تعنى بالقانون الـدولي
Annual Peer-Reviewed International Law Journal

العدد الثالث – فبراير 2023
Issue 3 – February 2023

ISSN: 2658-9346

http://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

لا تعبر آراء الكتاب بالضرورة عن اتجاهات يتبناها "الكتاب العربـي للقانون الدولـي

The opinions expressed in this issue are those of the authors
and do not necessarily reflect the views of "Arab Journal of International Law

جميع الحقوق محفوظة للكتاب العربي للقانون الدولي
Arab Journal of International Law © Copyrights 2023
www.arjil.org

First Part (Arabic)

Contents المحتويات

The General Director's Message | El Houcine Chougrani		كلمة المدير العام | الحسين شكراني
Preface | Rachid El Bazzim		افتتاحية العدد | رشيد البزيم
BRAHIM DINAR The Environmental Question in the History of Economic Thought	1	إبراهيم دنار السؤال البيئي في تاريخ الفكر الاقتصادي
AHMED ALHAQUI Social Movement Learning: What does the Imider Movement Say About Climate Justice?	15	الحاقي أحمد تعلُّم الحركة الاجتماعية: تعلُّم الحركة الاجتماعية: ماذا تقول حركة "إيميضر" عن العدالة المناخية؟
Mbarek Khalifa Political Actor and Environment	33	أمبارك خليفا الفاعل السياسي والبيئة
SIDI LEMINE OULD SIDI OUMAR CHEIKH Mauritanian NGOs & Climate Issues	45	سيد المين ولد سيد عمر الشيخ المنظمات غير الحكومية الموريتانية وقضايا المناخ
BELARBI M'hammed CHOUGRANI Elhoucine India and the Global Climate Negotiations: between Promoting Economic development and the Game of Interests with the Developing World	66	محمد بلعربي والحسين شكراني الهند ورهانات المفاوضات المناخية العالمية بين تعزيز الإقلاع الاقتصادي ولعبة المصالح مع العالم النامي
Hettabi ElMostafa The Tax Expenditure and Economic Growth in Morocco	82	المصطفى حطبي الإنفاق الجبائي والنمو الاقتصادي بالمغرب

Second Part (French)

The Director's Message | El Houcine Chougrani		Preface | Julien Cazala
Mohamed JEBBOUR Africa and International Climate Change Negotiations	1	Mohamed JEBBOUR L'Afrique et les négociations internationales sur le changement climatique
Rabiaa BOURHIM The Ecological Emergency: Towards a New Global Law	16	Rabiaa BOURHIM L'urgence écologique : vers un nouveau droit global
Moulay Hicham EL AMRANI Ecology: A New Social Dimension!	29	Moulay Hicham EL AMRANI L'écologie: Une nouvelle question sociale!
Mustapha SADNI Africa Femal Immigration and its Impact on the Legal Status of Born Children in Morocco	46	Mustapha SADNI L'immigration féminine africaine et son impact sur le statut juridique des enfants nés au Maroc
Arthur Roberto Capella Giannattasio The End of Liberal International Order between Backlash and Reform: Towards a Mixed Legitimacy Framework of International Organizations	66	Arthur Roberto Capella Giannattasio La fin de l'ordre international libéral entre contrecoup et réforme : vers un cadre de légitimité mixte des organisations internationales

كلمة السيد المدير العام للكتاب العربي للقانون الدولي

تعدّدت المداخل المعرفية لمعالجة المعضلة البيئية، بتعدّد مجالات التفكير ومناهج البحث فيها، وسُبل إيجاد الآليات الملائمة من أجل تعزيز الاستدامة المجتمعية. وقد تكون الدولة/ الأمة أبعد من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى، وأكبر من أن تتعامل بفاعلية مع المشكلات الصّغرى كما يؤكد دانييل بيل Daniel Bell[1]. ومن شأن سُرعة التحولات وديناميات تداعيات العولمة والنقاش بشأن كيفية التّعامل معها، أن يُفرز استراتيجيات رُبما لا تقوى الدول على مُجاراتها في عصر الاعتماد المتبادل المكثف(Complex Interdependence) بين الدول والشركات المتعددة الجنسيات (TNC's).

ضمن هذه الحركية، تمّ فحص أهمية البعد البيئي في الفكر الاقتصادي بالتركيز على الإشكالية الآتية: هل تشكّل البيئة حقلاً معرفياً خاصاً في تاريخ الاقتصاد أم أن الأفكار الاقتصادية تضمنت بعض المفاهيم الأساسية التي يمكن الاستناد إليها؟ وبالنظر إلى تكوّن وتشكّل بعض الأفكار البيئية في الاقتصاد، من الضروري أن نرى مدى إمكانية التقاط هذه الأفكار في سياق تطور الحركات الخضراء، ولا سيما أن الحركات الاجتماعية البيئية لم تكن غائبة عن لفت الأنظار إلى المُعضلة البيئية على الصعيدين الدولي والمحلي، إذ تشهد عديد الوقائع بروز أنشطة مدنية لم تعد تعبّر على نحو مباشر عن مشكلات الإنتاج والاقتصاد؛ بل أصبحت بفضل فاعلين جُدُد تتموقع في إشكالية الثقافة، والاستئناس الاجتماعي، والمدينة، والقيم، متجاوزةً بذلك الأشكال الكلاسيكية لتدبير/ إدارة النزاع الاجتماعي، والتّمثيل السياسي.

قامت بعض الدول العربية كالمغرب بجهود لمواكبة الاهتمام العالمي بقضايا البيئة اقتصاديًا وسياسيًا، لكن يبدو أنها ما تزال تُقاوم للتقليص من المخاطر البيئية ووضع عموم المجتمع في صلب الإشكالات البيئية التي وإن لم يكن سببًا مباشرًا في الكثير منها، فإنه ليس في مأمن من آثارها السلبية على الفرد والجماعة كما تُبين العديد من التوترات المجتمعية[2].

وعلى الرغم من تباين أشكال هذه التوترات المجتمعية (احتجاجية ذات طبيعة عفوية وغير منتظمة وذات مواضيع مختلفة تبعًا للظروف والسياقات أو تظاهرات وحملات حزبية وجمعوية مهيكلة ودائمة تُدافع عن الحق في البيئة

---

[1] The common problem, I believe, in this: The nation-state is becoming too small for the big problems of life, and too big for the small problems of life. The World and the United States in 2013, A prefatory Note, Daedalus, summer, 1987, Vol. 116, No. 3, Futures (Summer, 1987) pp.13-14.

[2] الحبيب استاتي زين الدين، "الحركات البيئية ورهان العدالة الإيكولوجية في المنطقة العربية: حالة لبنان وتونس والمغرب"، تجسير، مركز ابن خلدون للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 4، ع 2 (2022)، بتصرف.

وتترافع من أجل الارتقاء بها والتّحسيس بأهميتها)، فإن وقائعها في مختلف المناطق الحضرية وشبه الحضرية والقروية، القريبة من المركز أو البعيدة عنه، تعكس الواقع نفسه. ولربما القاسم المشترك بينها هو استبطان المشاركين في دينامياتها خوفاً كبيراً أمام التحولات المتسارعة غير المتحكَّم فيها والتي تعمل في عمق المجتمع، جراء السياسات العمومية والاختيارات الكبرى للدولة في ظل تحولات دولية تفرض على المغرب سياقاتها وإكراهاتها.

إن التغيرات المناخية والمشكلات البيئية – كيفما كان نوعها – ليست إشكالات إيكولوجية خالصة تقف عند حُدود عالم الطّبيعة أو الحُدود الجغرافية فحسب؛ بل هي مسائل/ قضايا اجتماعية تؤثر على كل البنيات الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة. ومع تزايد الوعي البيئي، بات من المفهوم إلى حدّ أبعد أن بقاء البشرية، والتمتع بحقوق الإنسان الأساسية تتوقف على مدى توافر بيئة آمنة، وسليمة وصحية. وبالتالي، فإنَّ حماية، وتعزيز البيئة الصحية هما ضرورة لا غنى عنها، ليس من أجل حماية حقوق الإنسان فحسب؛ وإنما أيضًا لحماية التراث المشترك للبشرية. ومن خلال إثبات العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة، تُسهم مواثيق حقوق الإنسان والمعايير البيئية مساهمة كبيرة في ضمان التمتع بحقوق الإنسان ومن بينها بيئة صحية[3] تقع على الجميع مسؤولية حمايتها والدفاع عنها.

وعيا بهذه الترابطات، لا بد من التحرك على جميع الجبهات، وقد تكون الاتفاقيات الدولية مسألة أساسية في تنظيم الحياة الدولية وتطبيق القانون الدولي بشأن التغيرات المناخية. وفي هذا الصّدد، تقع على جميع التنظيمات الدولية مهام جسام من أجل تجسيد اللّحمة الدولية والدفاع عن القضايا البيئية. لذلك، ترد، إشارات (في هذا المؤلف) إلى دور المنظمات غير الحكومية والعراقيل التي تحدّ من حركيتها، مما قد يصعّب من حركية المجتمع المدني وجهود حماية البيئة. وفي الوقت نفسه، وباستحضار لعبة المصالح السياسية، يُشار إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه الدول في المفاوضات الدولية المناخية؛ فمنظور الهند، مثلاً، تتجاذبه سياسياً سياسات التموقع بجانب الدول النامية والدفاع عن أطروحاتها لاسيما المسؤولية التاريخية للغرب المصنع منذ الثّورة الصناعية الأولى، كما تؤطره كذلك الاهتمامات الداخلية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي كقاطرة لمحاربة الفقر والهشاشة.

د. الحسين شكراني
Arjil.org@gmail.com

[3] الأمم المتحدة، **دراسة تحليلية بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان**، الدورة التاسعة عشر (16 دجنبر 2011)، ص7.

تقديم العدد

يتزامن صدور العدد الجديد من الكتاب العربي للقانون الدولي مع تزايد المخاوف وعدم اليقين فيما يتعلق بالاتجاهات التي ستتخذها العلاقات الدولية لمواجهة عواقب الجائحة والأزمة الأوكرانية وتحديات التغيرات المناخية. وتُعد المنطقة العربية من المناطق الأشدّ تأثرًا بهذه الأزمات، وذلك من بوابة الأمن والطاقة والغذاء والمناخ؛ إذ أدّت الأزمات إلى اضطرابات في الأسواق، وأثارت مخاوف مرتبطة بقدرة البلدان العربية على الصّمود للحفاظ على التوازنات الاجتماعية وضمان استمرارية الإمدادات، مع تزايد احتمالات الاستقطاب والاصطفاف على الصعيد الدولي؛ ما وضع هذه البلدان جميعا في قلب هذه الأزمات، وفُرض عليها ضرورة السعي لمواءمة مصالحها مع التغيير الذي تشهده بنية النظام الدولي.

في هذا السياق، يقدم الكتاب جملة من رؤى وأفكار الباحثين للانفتاح على مختلف زوايا القانون الدولي والعلاقات الدولية والعلوم السياسية بالمنطقة العربية، والذين سيساهمون أيضًا في إعطاء صورة موضوعية عن قضايا المنطقة. فقراءة محتويات هذا العدد تكشف عن توظيف مقاربات متنوعة وطرح إشكاليات مختلفة للتطرق إلى واقع البلدان العربية.

ولابد، في خضم هذه الأزمات، من أن يتساءل المرء عن تأصيل المفاهيم والأفكار، حيث يستهل إبراهيم دنار، الحديث عن السؤال البيئي في تاريخ الفكر الاقتصادي. ويتناول الحاقي أحمد، تجربة سكان إيميضر، الذين حشدوا ذخيرتهم الاجتماعية والثقافية للدفاع عن أرضهم ومياههم، في الوقت الذي اكتسبت فيه الحركة خبرات ومعارف مكنتها من تحويل صراعها من أجل الماء والأرض إلى معيش يومي.

ويرى أمبارك خليفا، في ورقة حول الفاعل السياسي والبيئة، أن التنزيل الفعلي للنصوص القانونية المؤطرة لحماية البيئة يبقى محدودا، مما يدفع إلى ضرورة إدراج أنجع للبرامج والمخططات البيئية الملموسة في صلب السياسات العمومية.

ويدرس سيد المين ولد سيد عمر الشيخ، المنظمات غير الحكومية الموريتانية وقضايا المناخ. ويشير إلى أن موريتانيا من ضمن الدول العربية التي تعاني مشكلات حقيقية في المجال المناخي، وهو ما يستدعي تدخلا سريعا لوضع مقاربات تشاركية للدفاع عن القضايا المناخية، ويخلص إلى أن المنظمات غير الحكومية الموريتانية، هي قيد التشكل والتطوير؛ كما أن الإطار التشريعي والتنظيمي الذي طالته بعض التعثرات بعيد الاستقلال لم تصاحبه دينامية اجتماعية، مما أفقد هذه المنظمات القدرة على مواكبة العمل الحكومي.

وفي مقالة لامحمد بلعربي والحسين شكراني حول الهند ورهانات المفاوضات المناخية العالمية: بين تعزيز الإقلاع الاقتصادي ولعبة المصالح مع العالم النامـــي، يرى الباحثان أن تعامل الهند مع تغير المناخ كمفاوضات عالمية "قائمة بذاتها" مكنها من أن تنسج هذه المفاوضات في"صفقة كبيرة" تنطوي على روابط مع مفاوضات دولية أخرى، مسجلين تفاقم مخاوف الأمن الخارجي للهند، ناهيك عن إثارة العديد من المشكلات، كنزوح السكان وانعدام الأمن الغذائي وفُقدان تدفق المياه والأزمات الاقتصادية مما سيزيد من حدّة الصّراعات الداخلية القائمة.

وفي محور آخر، تطرق المصطفى حطبي إلى قضية الإنفاق الجبائي والنمو الاقتصادي بالمغرب. وتوصلت الدراسة إلى أن فعالية النفقات الجبائية بالمغرب لا يرتبط بحجم الامتيازات الممنوحة للقطاعات الإنتاجية ولا بتعدد الإجراءات الاستثنائية؛ فتزايد التدابير الاستثنائية من سنة لأخرى لم يكلل بتحسن واضح على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، إذ يسائل ذلك النظام الضريبي العام والمناخ الاستثماري في المغرب. كما يقدم جاناتاسيو دراسة مستعارة من القانون الدولي وعلم اجتماع العلاقات الدولية، تتعلق بشرعية المنظمات الدولية. ويؤكد على مسألة تفسير الانتقادات الموجهة إلى عدد من المنظمات الدولية التي يُنظر إليها أحيانًا على أنها أدوات لاستمرار العالم الغربي الليبرالي. كما أن المقترحات التي قدمها المؤلف تشكك في علاقات القوة في النظام الدولي.

رشيد البزيم

عضو مؤسس للكتاب العربي للقانون الدولي

وأستاذ القانون العام جامعة ابن زهر، كلية العلوم القانونية

والاقتصادية والاجتماعية، أكادير

r.elbazzim@uhp.ac.ma

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

السؤال البيئي في تاريخ الفكر الاقتصادي*

The Environmental Question in the History of Economic Thought

دنار إبراهيم ، جامعة الحسن الأول سطات، المغرب

DINAR BRAHIM Professor of Economics at Hassan 1st University Settat, Morocco
bh.dinar@gmail.com

Abstract

An in-depth examination of the history of economic thought from the Greeks to the contemporary including the great Arab Muslim economic ideas shows that the ecological question has never constituted a special field of research that has attracted the attention of economists. In other words, the ethical and moral dimensions of environmental issues did not occupy a crucial place in economics. The traditional framework of economics until the late 1960s had remained dominated by microeconomics and macroeconomics of the public sphere, economic policy remained trapped by the four objectives of the square of Nicholas Kaldor: inflation, growth, employment, and equilibrium. The microeconomic choice theory based on the principle of maximization does not distinguish between moral and immoral in the behavior of the consumer or the producer, especially in environmental matters. In other words, the environmental theme has never established itself as a standard discourse.

The object of this paper is to develop the place that environmental questions occupied in the history of economic thought and the relevance of ecological ideas in contemporary theory.

Key Words: Ecology, economic thought, classical, Neoclassical, orthodox, heterodox

* تم نشر هذه الدراسة باللغة الفرنسية في العدد الخاص من إصدارات الكتاب العربي للقانون الدولي بالتعاون مع معهد القانون، الجامعة الروسية للنقل، بتاريخ مارس 2021، ص.56–68. ونظراً لأهمية المقالة طلبت هيئة تحرير الكتاب العربي للقانون الدولي من الباحث ترجمة المقالة إلى اللغة العربية.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

ملخص

يُظهر الفحص المتعمق لتاريخ الفكر الاقتصادي من الإغريق إلى المعاصرين، مروراً بالأفكار الاقتصادية العربية الإسلامية العظيمة أن المسألة البيئية لم تشكل قط مجالًا خاصًا للبحث أو جذب انتباه الاقتصاديين. بعبارة أخرى، لم يحتل البعد الأخلاقي للنظام البيئي مكانة ذات أولوية قصوى في الاقتصاد. وتجدر الإشارة إلى أن الإطار التقليدي للاقتصاد وحتى نهاية الستينيات من القرن الماضي بات يهيمن على الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي للشؤون العامة؛ وظلت السياسة الاقتصادية أسيرة الأهداف الأربعة للمربع السحري " لنيكولا كالدور" وهي: التضخم والنمو والشغل والتوازنات. كما أن نظرية اختيارات الاقتصاد الجزئي القائمة على مبدإ التعظيم ظلت حتى الأمس القريب لا تميز بين الأخلاقي وغير الأخلاقي في سلوك المستهلك أو المنتج، خاصة في الأمور البيئية، وبعبارة أخرى، لم يفرض الموضوع البيئي نفسه باعتباره خطابا معياريا، لذا تروم هذه الورقة إبراز المسألة الاقتصادية وأهميتها في تاريخ الفكر الاقتصادي وكيف تبوأت مكانة قصوى في الفكر المعاصر.

الكلمات المفتاح: علم البيئة، الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، الكلاسيكي الجديد– الأرثوذكسي، غير الأرثوذكسي.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

مقدمة

إن العودة إلى تاريخ الفكر الاقتصادي لتحديد القضايا البيئية الرئيسية أمرا شاقا وليس بالمهمة السهلة ويظل مسارًا مليئًا بالمزالق أحيانًا، حيث يتطلب قراءة فطنة متسلحة بالنظرية، خاصة عندما يتعلق الأمر بإعلان وإبراز المسكوت عنه من الناحية البيئية عند علماء الاقتصاد؛ وقد ظلت الهواجس والانشغالات العلمية لرجال الاقتصاد من الإغريق إلى الكلاسيكيين، وبدرجات متفاوتة، أكثر تركيزًا على دراسة الندرة في علاقتها بالثروة والقيمة والرفاهية. أما فيما يتعلق بالبعد الأخلاقي للبيئة فلم يحتل مكانة حاسمة في العلوم الاقتصادية. حيث ظل الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي للشأن العام مهيمنا على الإطار التقليدي للاقتصاد حتى نهاية الستينيات وظلت السياسة الاقتصادية أسيرة الأهداف المسطرة في المربع السحري لنيكولا كالدور(Nicolas Kaldor) وهي: التضخم والنمو والتوظيف والتوازنات.

إن نظرية اختيارات الاقتصاد الجزئي القائمة على مبدإ التعظيم لا تميز بين الأخلاقي وغير الأخلاقي في سلوك المستهلك أو المنتج، خاصة في الأمور البيئية، وبتعبير آخر، لم يفرض الموضوع البيئي نفسه بوصفه خطابا معياريا.

هل يعني هذا أن السؤال البيئي لم يكن أبدًا في صلب اهتمامات الاقتصاديين؟ نقدم جوابا بالنفي على هذا السؤال ونعتبر أن تاريخ الفكر الاقتصادي تتخلله العديد من الأمثلة على حقيقة أن المسألة البيئية قد شغلت حيزا في الأدبيات الاقتصادية وفي جميع الأوقات، لكن بدرجات متفاوتة أخذا بعين الاعتبار السياق العام الذي فرضه الاهتمام البيئي.

في أواخر الستينيات من القرن العشرين، بدأت تطفو على السطح عدة توجسات ومخاوف من تدهور النظام البيئي نتيجة سرعة وتيرة التصنيع وتوسع الرأسمال والاستغلال الجشع للثروات الطبيعية الذي طبع سلوك الشركات العابرة للقوميات. دفعت هذه المخاوف جمهور الاقتصاديين للعمل على أنسنة الاقتصاد من خلال إضفاء البعد الأخلاقي في التحليل الاقتصادي وطرح تساؤلات تعنى بالحدود الأخلاقية للسوق والإصرار على الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في النظريات الاقتصادية وكذا السياسات الاقتصادية والتنموية بصفة عامة، من ثمة فإن الهدف من هذه الورقة هو محاولة توضيح كيف تطورت القضايا البيئية في حقل الفكر الاقتصادي حتى احتلت أولوية من أولويات الفكر الاقتصادي في وقتنا الراهن وصارت تفرض نفسها كمرحلة انتقالية إلزامية في جميع النقاشات الاقتصادية الكبرى التي لم تنتهِ حتى يومنا هذا بين الأرثوذكس والإيثورودكسيين حول هذه المسألة.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

أولا. عنصر الإبستيمولوجيا: فيما يتعلق بوضعية العلوم الاقتصادية

من الصعب للغاية الاعتراف بأن العلوم الاقتصادية يمكن اختزالها في علم بسيط يهتم بتدبير الندرة في معناها الضيق؛ على العكس من ذلك، يبدو أن هذا العلم قد أقام دائمًا علاقة وطيدة مع الشأن البيئي. في الواقع، للاقتصاد والبيئة نفس أصل الكلمة وهذان النظامان لهما نفس الهدف: إدارة الممتلكات، المنزل. وأما بالنسبة لكزنفون (Xénophon –430 /355) ، فإن المنزل هو ملكية أرض، ووحدة للاستغلال والحياة. من ناحية أخرى، بالنسبة إلى E. Haeckel (1834–1919) E. Warming (1841 /1924) (Matagne 2003) (2009، مؤسسو البيئة كعلم، إن المنزل أو الممتلكات هي العالم ككل[1]. والإنسان والطّبيعة وحدة وجزء لا يتجزأ من هذا الكل. ولكن، إذا تم تأسيس علم الاقتصاد كنظام علمي في نهاية القرن الثامن عشر، فإن علم البيئة لم يصبح علمًا معترفًا به على هذا النحو إلاّ بعد قرن من الزمان وذلك في نهاية القرن التاسع عشر، وهي فترة تميزت بالتطور غير المسبوق للصناعة، و مما لاريب فيه أن القضايا البيئية لم تولد في القرن التاسع عشر، لكنها اكتسبت خلال هذه الفترة بُعدًا غير مسبوق.

عرف الخروج من الاقتصاد الإقطاعي تُوجه أوروبا ليس إلى التنمية الصناعية فحسب، بل بروز تراجع القيود كذلك، التي كانت سارية المفعول في ظل النظام القديم (وهذا هو الحال بشكل خاص في فرنسا)، إلغاء الشركات في عام 1791 بعد الثورة، وكانت الصحة العامة تتبوأ حيزا هامشيا في القانون الجديد[2].

ولقد بدأت البيئة في التبلور في وقت وصلت فيه الرأسمالية الصناعية إلى درجة معينة من النضج (نمو حجم الشركات، والمكننة، والنمو في التجارة الدولية، وتطوير وسائل النقل الآلية، وزيادة توظيف العمال وزيادة العمران)، بينما كان الاقتصاديون منذ القرن الثامن عشر يناقشون، كما رأينا أعلاه، آليات الثروة.

في وقتنا الراهن، مع تزايد الوعي بتدهور البيئة وخطر استنفاد الموارد الطبيعية، تتابعت المؤتمرات والاتفاقيات الدولية المتعلقة باستخدامها الجيد للموارد الطبيعية، سواء تلك القابلة للاستنفاد أو المتجددة. وعليه فإن الموارد الطبيعية في تنوعها تحتل اليوم مركز اهتمام صانعي القرار على نطاق عالمي: بروتوكول مونتريال بشأن التحكم في انبعاثات الكلوروفلوروكربون (1989)، ومؤتمر ريو بشأن البيئة والتنمية في عام 1992، ومؤتمر الأمم المتحدة حول مصايد الأسماك الذي افتتح في نيويورك في 1993، وانعقاد مؤتمر برلين لتغير المناخ في1995 (COP1) ، توضح حمى التّسعينيات من القرن الماضي.

[1] E. Haeckel (1834- 1919), cité in Sophie Boutiller, «L'écologie dans la pensée économique Essai d'analyse sur la prise de conscience tardive des économistes », Colloque international francophone «Le développement durable: débats et controverses », 15 et 16 décembre 2011, Université Blaise Pascal, Clermont-Ferrand.

[2] E. Warming, op cit.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

1- السؤال البيئي عند ابن خلدون*

إن أهمية البيئة في فكر ابن خلدون واضحة للغاية من خلال تأثير تغير المناخ على السلوك البشري، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وعلى المحاصيل الزراعية خاصة. فهو يدرس تأثير الغذاء على الجسم. "(...) أهل الصحراء الذين يفتقرون إلى الحبوب والبهارات، أصح بدنياً وعقلاً من أهل التلال الذين يعيشون في الوفرة حيث لديهم بشرة صافية، وجسم أكثر نقاوة وأفضل بنية، وشخصية أكثر توازنا وذكاء أدق، وأكثر انفتاحا على الإدراك والعلم (...) "[3] وبالمثل" (...) طعام وفير مع رطوبته ينتفخ الجسد ويسمنه بما يفوق المزاج الفاسد. والنتيجة هي بشرة شاحبة وجسم مشوه بالدهون"[4].يستخلص مما سبق أن البيئة تؤثر بشكل واضح على الأفراد والمجتمع والاقتصاد بشكل عام.

2- الانشغالات البيئية عند المدرسة الكلاسيكية وما قبل الكلاسيكية

كانت المسألة البيئية حاضرة في الأفكار الاقتصادية للكلاسيكيات وما قبل الكلاسيكية ولكنها لم تكن مسألة محورية كما هو الحال عند الكلاسيكيين الجدد والمعاصرين، بمعنى أن حال الاقتصاد اليوم يمكن تصوره دون مراعاة المتغير البيئي.

في تاريخ الفكر الاقتصادي الغربي، كان يُنظر إلى مسألة التنمية الاقتصادية، مثلها مثل مسألة النمو، بشكل أساسي ومنهجي على أنها لا تنفصل عن سياقها المحدد، سواء عند المركنتيليين– حيث تسمح لهم بتقوية الاقتصاد على المستوى الوطني –، أو الفيزيوقراطيين– الذين كانوا مهتمين بالظروف البيئية والمؤسساتية التي تسمح بزيادة محصول الزراعة ، والدخل الزراعي– وعند الكلاسيكيين– الذين اهتموا كثيرًا بأساليب النمو بقدر اهتمامهم لفترة طويلة بمصطلح التداعيات البيئية والاجتماعية.

---

* هو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي من مواليد 27 مايو 1332 في تونس وتوفي 17 مارس 1406 بالقاهرة، وهو مؤرخ واقتصادي وجغرافي وديموغرافي ورائد في علم الاجتماع ورجل دولة من أصل عربي.

[3] المقدمة، 1 / 167–170 .

[4] المقدمة، 1 / 175–6.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

في هذا التقليد الذي يُدمج العديد من مدارس الفكرالاقتصادي والتي تعود جذورها إلى ما قبل الثورة الصناعية (قبل عام 1850)، فإن النمو الاقتصادي ليس سوى عنصر واحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي ظاهرة لا يتم مقاربتها بمعزل عن السياق البيئي الاجتماعي.

إن العلاقات بين الإنسان والطبيعة، وبين الفرد والمجتمع، والانعكاسات على الموارد الطبيعية والتقدم التقني، كانت دائمًا، حتى النهج الكلاسيكي الجديد، تتم مقاربتها دائمًا في إطار عام لتجديد المجتمع مع مرور الوقت، والحفاظ على الظروف الطبيعية التي تسمح بهذا التجديد. ومن ثمة فإن المفهوم الرئيسي هو إعادة إنتاج الإطار الاجتماعي والإيكولوجي، الذي يشكل الشرط والهدف الأساسي لأي مُسلسل تنموي.

3- السؤال البيئي بين الفيزيوقراطيين والمركنتليين

وفقًا للفيزيوقراطيين، فإن أي خلق للثروة مصدره الإنتاج الزراعي من طاقة الشمس وثروة الأرض. وبالتالي فإن أي صناعة أخرى ستكون عقيمة بمعنى أنها لن تخلق الثروة. بالنسبة للفيزيوقراطيين، فإن استيعاب الدورة الاقتصادية انطلاقا من تشبيهها بالجسم البشري للكائن الحي يعني أنه بمجرد أن تكون الأرض قد خلقت الثروة يجب على الدولة ألا تعيق تداولها السلس عن طريق التعريفات الجمركية أو مراقبة الأسعار. وبالتالي، فإن سياسة دَعه يفعل/ يعمل دَعه يمر، وعدم التدخل ستعيد تأسيس النظام الطبيعي، وبالتالي تفترض أسس الفكر الاقتصادي الليبرالي. على الرغم من أن هذا ينتمي إلى سجل الحكاية، إلاّ أنه من المدهش أن رُواد الفكر الاقتصادي الليبرالي قد استلهموا بقوة من الدور الإبداعي للشّمس وسخاء الأرض هذه الأهمية المنوطة بعامل الطاقة والمادة، وهي ليست بعيدة بشكل خاص عن حُجّة الاقتصاد البيئي الحديث.

يمكننا التحدث عن وجود آنشغالات بيئية في الفكر الاقتصادي المركنتلي الذي لا ينفصل عن سياق العصر (أوروبا في حالة حرب دائمة) ، وفي الواقع فإن هاجس الحفاظ على الموارد ليس سببه الاستغلال اللامعقول لخيرات الطبيعة ، بل لأن العدو من المُرجح أن يستحوذ عليها.

4- الكلاسيكيون

كان الاقتصاديون الكلاسيكيون مهتمين أيضًا بالعلاقة بين البيئة والاقتصاد على مستوى الاقتصاد الكلي؛ إذ إنه بحلول نهاية القرن الثامن عشر، أوضح مالثوس Malthus أن ندرة الموارد الطبيعية يمكن أن تعرقل النمو الاقتصادي، وقد طور ريكاردو نظريته حول الريع على أساس الحدود النسبية للموارد الطبيعية [5]؛ يوضح هذا

[5] Barde. P Economie et politique de l'environnement (Paris : édition PUF 2012).

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

الأخير أن "الماء والهواء مفيدان جدًا بل وضروريان للحياة؛ ومع ذلك، لا يوجد شيء يمكن استبدالهما به في الظروف العادية."

يستخدم ريكاردو لأول مرة فكرة الحالة التوقفية للاقتصاد، وهي فكرة يتبناها على نطاق واسع المتشككون في النمو، بالنسبة له، ترتفع أسعار المنتجات الزراعية تحت ضغط الطلب، مما يجعل من الممكن استغلال الأراضي الأقل خصوبة. لذلك لم يعد يُنظر إلى الأرض على أنها مخزون ثابت، ولكن لكونها، إلى حد ما، قابلة للتوسيع. في الوقت نفسه، لا تعتبر متجانسة، ولكنها متباينة في عدة درجات من الخصوبة نتيجة لضغوط الطلب، إذ يرتفع إيجار الأراضي الأكثر خصوبة، مما يعكس الندرة المتزايدة للأراضي الصالحة للزراعة من حيث الأسعار النسبية. لذلك، لا تزال نظرية ريع الأرض مسعفة إلى حد كبير اليوم في شرح بعض المواقف التي يمارس فيها النشاط الاقتصادي عبئًا متزايدًا على الأرض[6].

إن الفارق البسيط الذي قدمه ريكاردو فيما يتعلق بتفاؤل الفيزيوقراطيين وآدم سميث يتحول بجرأة إلى تشاؤم من خلال تحليل روبرت مالتوس في كتابه «مقال عن مبدأ السكان" لعام 1798 الذي اعتبر فيه أن النمو السكاني يتطور في شكل متتالية هندسية بينما الزيادة في الإنتاج الزراعي فهي تأخذ شكل متتالية خطية[7]. إن منطق تفكير هذا الاقتصادي مشكوك فيه بمعنى أنه يعتبر أن المشكلة ستتم تسويتها على المستوى الديموغرافي، لكنه لم يكن واضحًا جدًا فيما يتعلق بالاقتصاد السياسي البيئي الذي لم يتوفق في رسم معالمه في ذلك الوقت .

بعد بضعة عقود، طور ميل(Mill) أفكارا مثيرة للاهتمام حول الحالة الثابتة للاقتصاد التي تصوّرها سميث ومالتوس والتي على غرار فرضية مالتوس سيتبناها بعض الاقتصاديين البيئيين في العصر الحالي.

5- السؤال البيئي عند كارل ماركس

لم تظل أعمال ماركس(Karl Marx) والماركسيين حبيسة الإطار العام استغلال الإنسان –للإنسان، لكنها تجاوزت ذلك من خلال إبراز العلاقة بين الإنسان والبيئة بحيث سيؤثر العمل اللاحق للاشتراكيين على تطور الفكر والممارسة الإيكولوجيين، كما أن علم البيئة أغنى الفكر والممارسة الاشتراكية منذ القرن التاسع عشر،حيث كانت العلاقة بين اللإثنين مركبة ومترابطة وجدلية.

يمكن العثور على الأسس النظرية للمسألة البيئية في فكر كارل ماركس من خلال أعمال ليبيج Liebig وأعمال الطبيب الاشتراكي رولان دانيلز (Roland DANIELS) الذي أثر بشكل كبير على كارل ماركس

[6] David Ricardo, Des principes de l'économie politique et de l'impôt (Edition anglaise de 1821).
[7] Thomas Robert Malthus, Trad. par Eric Vilquin,Essai sur le principe de population en tant qu'il influe ...(Londres 1798).

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

حيث استعمل مفهوم "التمثيل الغذائي الاجتماعي" "métabolisme social" الذي احتل منذ نهاية خمسينيات القرن التاسع عشر مكانة مركزية في جميع أعمال ماركس الاقتصادية كما عرّف هذا الأخير عملية العمل نفسها بأنها وسيلة " الإنسان، من خلال أفعاله، يتوسط، يضبط، ويراقب عملية التمثيل الغذائي بينه وبين الطبيعة"[8]. تفعل عملية الإنتاج البشري فيما أسماه "التمثيل الغذائي العالمي للطبيعة" على هذا الأساس طور نظريته عن الأزمة البيئية في مفهومها الصحيح، المعروفة الآن باسم نظرية الكسر الأيضي، مؤكدة على "التمزق الذي لا يمكن إصلاحه في عملية الأيض الاجتماعي المترابطة، التمثيل الغذائي المنصوص عليه في القوانين الطبيعية للحياة نفسها". هذا يجعل الماركسية أول نظرية للأنظمة.

يعد هذا صحيحا ليس فقط من الناحية السياسية والاقتصادية ، ولكن أيضًا من حيث دمج الدينامية الحرارية (thermodynamique) والعلاقة الأيضية الأوسع بين الطبيعة والمجتمع في تحليله.

ومع ظهور مايسمى ببيئة النظام، أثبتت مفاهيم ماركس عن "التمثيل الغذائي العالمي للطبيعة" و"التمثيل الغذائي الاجتماعي" والانقسام الأيضي أنها ذات أهمية قصوى في دمج العلاقة المعقدة بين النظم الاجتماعية المنتجة، وخاصة الرأسمالية، والأنظمة البيئية الأوسع.

لقد كتب ماركس عن اضطراب استقلاب التربة بسبب الزراعة الصناعية. ثم شحن المغذيات الأساسية للتربة، مثل النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم الموجود في الغذاء أو الألياف، مئات أو حتى آلاف الأميال إلى المدن المكتظة بالسكان، حيث انتهى بهم الأمر كنفايات، مما أدى إلى تفاقم التلوث الحضري أثناء ضياعه في الأرض. ومضى في التأكيد على الحاجة إلى التنظيم العقلاني لعملية التمثيل الغذائي بين البشر والطبيعة باعتبارها أساسية لخلق مجتمع عقلاني يتجاوز الرأسمالية.

في كتابه: الرأس المال، يضيف ماركس: " في لندن، على سبيل المثال، لم يتم العثور على شيء أفضل من الأسمدة القادمة من أربعة ملايين ونصف المليون رجل أكثر من استخدامه لرائحة كريهة، على حساب، نهر التايمز الضخم. " ووفقًا له، فإن " المخلفات الناتجة عن التبادل الفسيولوجي الطبيعي للإنسان"، وكذلك النفايات الناتجة عن الإنتاج والاستهلاك الصناعي، أعيد إدخالها في دورة الإنتاج ، في دورة أيضية كاملة[9].

[8] K .Marx, le capital, livre I (Paris: Éditions sociales, 1978).
[9] K.Marx, op cit. in John Bellamy Foster, Karl Marx et l'exploitation de la nature, in le monde diplomatique, juin 2018

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

ثانيا. المدرسة الكلاسيكية الجديدة، رغم الجهود، جهاز نظري معيب

يعتبر الكلاسيكيين الجدد الموارد الطبيعية خاضعة لقانون الحدي نظرا لتناقص المنفعة الحدية والندرة، كأساس لقيمة السلع. فمجرد وضع نموذج موحد للتسعير يتضمن وظيفتين مستقلتين، وظيفة طلب متناقصة فيما يتعلق بالأسعار على أساس مبدإ تناقص المنفعة الحدية وزيادة وظيفة العرض فيما يتعلق بالأسعار على أساس الندرة وتناقص العوائد، يمكن إنشاء توازن مستقر، ولكن كي يشمل ذلك الموارد الطبيعية، كان من الضروري تخصيص قيمة لها ، تعتمد على ما يسمى الرغبة في الدفع من قبل الوكلاء الاقتصاديين. وبقيت مشكلة منهجية في دمج الموارد الطبيعية في نماذج النمو: مشكلة تحديد آلية ضبط استغلال هذه الموارد، ولهذا الغرض يجب مطابقتها مع الرأس مال حيث يعتبر عائده مماثلا للرساميل الأخرى، وهو شرط توازن في سوق الرساميل،

في النموذج الكلاسيكي الجديد، تم التضحية بثلاثة عناصر أساسية: تقييم الأصول الطبيعية، ودمج الموارد الطبيعية في نموذج التوازن العام، ومفهوم التنمية المستدامة لمدرسة لندن. ولكن بعد تقويض السقالات الكلاسيكية الجديدة، كان من الحتم إقامة أسس جديدة: هذا هو موضوع الجزء الثاني المخصص لبعض الأساليب غير التقليدية بحيث تكشف أن إعادة الإعمار تتم بطرق مختلفة: عن طريق استعادة بعض المواد المنهجية (الاتفاقية) (conventionnelles)، أو عن طريق إعادة الاعتبار لنظرية (حقوق الملكية) أو الأرثودوكس المؤسساتي (المؤسسية). من خلال هذا يؤكد على ظهور منهجيات ونظريات جديدة في مجال اقتصاديات الموارد الطبيعية و ليس له طموح آخر سوى المساهمة في المناقشات المعولمة الآن.

تمت الإشارة إلى الأفكار البيئية في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد من خلال عمل جيفونز (Jevons) في عام 1865 ، الذي كان قلقًا بشأن الندرة المحتملة للفحم، الذي كان مصدر الطاقة الرئيسي لبريطانيا وأحد العوامل الرئيسية لازدهارها الاقتصادي[10].

بعد ذلك بقليل، طور بيغو (Pigou) مفهوم العوامل الخارجية (externalités) بالقول إن السوق غير قادر على عكس بعض التكاليف والفوائد التي ظلت "خارجية" لنظام السوق. كان من المقرر تصحيح هذه الأسعار المقتطعة من خلال إدخال ضرائب تعكس التكاليف الحقيقية للمستهلك وذلك لإنشاء إشارة سعرية (signale de prix) تعزز السلوك الذي لا يضر بالبيئة. بعد ثلاثين عامًا، جادل كاب (Kapp) بأنه بعيدًا عن كونها استثنائية، فإن هذه العوامل الخارجية متأصلة في دينامية السوق ثم إستبدلها بمفهوم التكاليف الاجتماعية،

[10] Robert Costanza, The Value of the World's Ecosystem Services and Natural Capital, May 1997, Nature 387(15):pp. 253-260

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

ساعيًا لتوضيح حقيقة أن العوامل الخارجية البيئية ليست إخفاقات سوقية بقدر ما هي إخفاقات لنظام السوق كوسيلة لإدارة العلاقة مع البيئة[11].

1- من الأرثوذكسية إلى غير المخالفين

الاقتصاد غير الأرثوذكسي أو الايتيرودوكسي هو مصطلح عام يشير إلى الجمع بين مشاريع أو برامج قديمة ومنفصلة في بعض الأحيان. وهذا يشمل أتباع ما بعد كينز (les postes-keynesiens)، والمؤسساتيون النقديون(les stitutionnalistes)، الاقتصاديون الأنثويون (les feministes) والماركسيون، والنمساويون، والاقتصاديون الاجتماعيون، والمخالفون(l'hétérodoxes) هم اقتصاديون تمثل أفكارهم رفضًا وتحديًا للأرثوذكسية.

يتم تمييزهم عن الاقتصاديين الهرطقيين(hérétiques)، الذين يتم التسامح معهم لأنهم يستخدمون العديد من نفس الأدوات والنماذج مثل الأرثوذكسية، وبالتالي، أدت أفكارهم إلى تقدم نظري في الأرثوذكسية.

نلاحظ إذن أن الاقتصاديين الأورثودكس وغير الأرثوذكس قد تجاهلوا الدور الأساسي للبيئة في الشؤون الاقتصادية. الموقف الأرثوذكسي واضح. أصبح اقتصاد الموارد والبيئة أصبح مجالًا فرعيًا لاسترضاء هؤلاء الاقتصاديون المرتدون (Hérétique) البيئيون. وفي الوقت نفسه، طور علماء الاقتصاد الجزئي والكلي نظريات من المفترض أن تعمل بشكل مستقل إما عن قاعدة الموارد الطبيعية أو على استيعاب وإتمام عناصر البيئة في تحليلاتهم، والمخاوف البيئية مهمشة تمامًا ويزداد الموقف غير الأرثوذكسي تعقيدًا بسبب المدارس المختلفة التي يتكون منها، لكن معالجة البيئة بشكل عام كانت في أفضل الأحوال بحثًا عن أقلية أو تم تجاهلها تمامًا حتى الآونة الأخيرة[12].

لقد أولى علم الاقتصاد المؤسساتي في شكله النقدي (على عكس النظام المؤسسي الكلاسيكي الجديد) بعض الاهتمام للمخاوف البيئية، على سبيل المثال جالبرايت[13] Galbraith وهناك خط تفكير في الاقتصاد المؤسسي يعود إلى عالم الإقتصاد فيبلين (1898) Veblen، والذي يربط الاقتصاد بالنهج البيولوجي التطوري،

[11] Kapp; Swaney, Barde et Gerelli,, Environnement et sciences sociales: les défis de l'interdisciplinarité (1977), p. 25.

[12] Clive L. Spash and Anthony Ryan, Economic schools of thought on the environment: investigating unity and division, Cambridge Journal of Economics 2012, 36, 1091–1121 doi:10.1093/cje/bes023 Advance Access publication 30 July 2012.

[13] Galbraith, J. K. 1969 [1958]. The Affluent Society, Boston, Houghton Mifflin.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

كذلك انشغاله [14] بشأن إستهلاك التباهي، والذي يرتبط جيدًا بالمخاوف البيئية حول المجتمع الاستهلاكي. يعتبر كاب (Kapp) [15]من بين أولئك المؤسساتيين اللذين اشتغلوا في القرن الماضي على تطوير اهتمام جاد بالبيئة ومن بين المؤلفين الذين اتبعوا هذا الخط، كذلك إشارة إلى عمل ميردال Myrdal و سودربوم Söderbaum [16] ، الذي كان أيضًا مشاركًا بنشاط في الاقتصاد البيئي. ثم، مؤخرًا، كان هناك فاتن Vatn ، الرئيس السابق للجمعية الاوروبية للاقتصاد البيئي ـ ESEE ، الذي له عدد كبير من المنشورات حول الاقتصاد المؤسساتي والبيئة[17].

2- مدرسة حقوق الملكية

في أقصى الحدود الأرثوذكسية، تبرز مدرسة حقوق الملكية فكرة أن التدهور البيئي ناتج عن هيكل غير ملائم لحقوق الملكية البيئية. مستوحاة من مقال هاردين Hardin الشهير [18]، يدعو اقتصاديو هذه المدرسة إلى خصخصة البيئة التي يمكن من خلالها أن تظهر ديناميكية السوق ذاتية التّنظيم (Autorégulatrice) مما يُؤدي إلى مستوى مثالي من التلوث[19].

تستند مدرسة حقوق الملكية بشكل خاص إلى كتابات رونالد كوز" R.Coase " التي ترى أن العوامل الخارجية البيئية يمكن ان تتوزع بشكل فعال من خلال التسويق و المساومة بين منتجيها و مستهلكيها، بشرط أن تكون المعلومات متاحة، وأن تكاليف الصفقة باطلة وأن الممتلكات يتم تخصيص الحقوق بشكل صحيح[20].

على عكس أرتير بيغو Arture Pigou ، يجادل كوز R.Coase أيضًا بأن وجود العوامل الخارجية لا يتطلب بالضرورة تدخلًا حكوميًا بقدر ما يمكن أن تكون التكاليف الاجتماعية موضوع تفاوض بين الوكلاء.

علاوة على ذلك، فإن تكاليف المعاملات الكامنة في العوامل الخارجية البيئية تقوض الادعاءات المتعلقة بكفاءة السوق البيئية، ومن الصعب دعم أطروحة الحد الأقصى عندما يكون هناك الكثير من الخيارات المثلى بحيث يكون هناك توزيعات أولية لحقوق الملكية[21].

---

[14] Veblen, T. B. 1898. Why economics is not an evolutionary science? Quarterly Journal of Economics, vol. 12, 373–97.

[15] Kapp, K. W. 1970. Environmental disruption: general issues and methodological problems, Social Science Information, vol. 9, no. 4, 15–32

[16] Söderbaum, P. 1992. Neoclassical and institutional approaches to development and the environment, Ecological Economics, vol. 5, no. 2, 127–44.

[17] Vatn, A. Institutions and the Environment, Cheltenham (Edward Elgar: 2005).

[18] Garrett Hardin, The Tragedy of the Commons, Science 13 Dec 1968: Vol. 162, Issue 3859, pp. 1243-1248.

[19] Swaney, in environnement et sciences sociales, op cit. p. 346.

[20] Ronald Coase, «The Problem of Social Cost » (University of Virginia, October 1960).

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

3- من أجل نسق اقتصادي سياسي بيئي سليم

اعتبارًا من النصف الثاني من القرن العشرين، سنشهد انتشارًا للأفكار البيئية في تاريخ الفكر الاقتصادي والتي ستعمل على تطوير الاقتصاد السياسي للبيئة. بناءً على عمل جوزيف ستيجليتز، نجح سولو وهارتويك في توسيع مفهوم رأس المال ليشمل عناصر البيئة، ونحن نتحدث من الآن فصاعدا عن رأس المال الطبيعي جنبًا إلى جنب مع رأس المال المادي ورأس المال البشري، نستنتج ما يسمى بـ مفهوم الاقتصاد المستدام الذي يتميز بالطبيعة الثابتة لمجموع العواصم الثلاثة[22].

شهدت فترة السبعينيات ظهور ما يسمى بالوعي البيئي بين المنظرين الاقتصاديين غير الأرثوذكس (Héterodox) . يجب أن نستشهد بعمل الأمريكي باري كامونير Barry Commoner، The Closing Circle: Nature، Man، and Technology [23] الذي انتقد التجاوزات العلمية والتكنولوجية للمجتمع الأمريكي ، المسؤول ، حسب قوله ، عن الأزمة الاجتماعية والبيئية. وبعد ذلك، في العام نفسه، ظهر قانون الانتروبيا la loi d'entropie والعملية الاقتصادية من قبل عالم الرياضيات والاقتصاد الروماني نيكولاس جورجيسكو-روجين Nicholas Georgescu-Roege. هذا الكتاب، الذي تمت قراءته قليلاً في ذلك الوقت، يسائل جميع أسس العلوم الاقتصادية ويحدد ملامح نسق جديد يحترم البيئة[24].

مما لا شك فيه أن أعمال جورجيسكو روجين Georgescu-Roegen ستلهم جيلاً كاملاً من الاقتصاديين وعلماء البيئة وعلماء الفيزياء. هذا زكى ميلاد مدرسة فكرية جديدة تعرف بالاقتصاد البيئي. ينتقد رواد هذه المدرسة مفهوم الاستدامة الضعيفة، ويدافعون بدلاً من ذلك عن فكرة الاستدامة القوية. بالنسبة لهم، لا يمكن استبدال الموارد الطبيعية بالرأسمال، وتدعو هذه المقاربة إلى التشكيك في فرضية الاستبدال بين رأس المال الاصطناعي ورأس المال الطبيعي.

---

[21] Jean-Marie Harribey, La financiarisation du capitalisme et la captation de valeur in Delaunay J.C. (sous la dir. de), Le capitalisme contemporain, Questions de fond (Paris, L'Harmattan, 2001), p. 67-111.

[22] Aurore Lalucq, Économistes et écologie: des physiocrates à Stiglitz, l'économie politique volume 58, Numéro 2 (2013), p 35-52.

[23] Barry Commoner, The Closing Circle: Nature, Man, and Technology (Michael Egan, 1971).

[24] Nicholas., Georgescu-Roegen. The Entropy Law and the Economic Process (Harvard University Press, 1971).

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

4- مدرسة انخفاض النمو أو زيف التنمية المستدامة (Imposture)

ظهرت مدرسة فكرية عظيمة في فرنسا تحت سلطة سيرج لاتوش Serge Latouche. هذه المدرسة تسعى إلى إخراج الاقتصاد من بؤسه من خلال نسج التبادل الحر مع التخصصات الأخرى مثل علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. يدين الاقتصاد باعتباره مسؤولاً عن عدم المساواة والإحباط والتمزقات الاجتماعية على المستوى العالمي.

بالنسبة إلى لاتوش، فإن النمو الاقتصادي لدينا يتجاوز بشكل كبير القدرة الاستيعابية للأرض بحيث إذا استهلك جميع مواطني العالم مثل الأمريكيين العاديين، فسوف يتم تجاوز الحدود المادية للكوكب بشكل كبير[25].

لا يعني انخفاض النمو بالضرورة الجمود المحافظ. تم دمج التطور والنمو البطيء للمجتمعات القديمة في تكاثر موسع جيد المزاج، ودائمًا ما يتكيف مع القيود الطبيعية. ويخلص إدوارد غولدسميث Edouard Goldsmith إلى أن "المجتمع المحلي قد قام بتكييف أسلوب حياته مع بيئته، فهو مستدام، ولأن المجتمع الصناعي على العكس من ذلك سعى إلى تكييف بيئته مع نمط حياته، لا يمكنها أن تأمل في البقاء على قيد الحياة"[26]. إدارة تراجع النمو تعني، بعبارة أخرى، نبذ الخيال الاقتصادي، أي الاعتقاد بأن المزيد يعني الأفضل. يمكن تحقيق الخير والسعادة بتكلفة أقل. تعتبر الحكمة أن السعادة تتحقق في إشباع عدد محدود من الاحتياجات.

إن إعادة اكتشاف الثروة الحقيقية في تنمية العلاقات الاجتماعية البهيجة في عالم صحي يمكن تحقيقه بهدوء في التوفير والرصانة أو حتى التقشف في الاستهلاك المادي. " الشخص السعيد، يلاحظ هيرفي مارتن Hervé Martin، لا يتناول مضادات الاكتئاب، ولا يستشير الأطباء النفسيين، ولا يحاول الانتحار، ولا يكسر نوافذ المتاجر، ولا يشتري أشياء طوال اليوم باهظة الثمن مثل غير الضرورية، باختصار، يشارك فقط بشكل ضعيف جدًا في النشاط الاقتصادي للمجتمع "[27]. إن تخفيض النمو المنشود والمدروس جيدًا لا يفرض أي قيود على إنفاق المشاعر وإنتاج حياة احتفالية، حتى ديونيسوسية dionysiaque[28].

---

[25] On trouvera une bibliographie exhaustive des rapports et livres parus sur le sujet depuis le fameux rapport du Club de Rome, dans Andrea Masullo, « Il pianeta di tutti. Vivere nei limiti perchè la terra abbia un futuro ». EMI, Bologne, 1998.

[26] E. Goldsmith, Le défi du XXIe siècle, Le Rocher, l994, p.330.

[27] Hervé René Martin, La mondialisation racontée à ceux qui la subissent (Climats, 1999).

[28] Serge Latouche, A bas le développement durable vive la décroissance conviviale,http://www.quinoa.be/var/www/quinoa/www.quinoa.be/IMG/doc/LatoucheDecroissanceConviviale.doc

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

خاتمة

في هذه الورقة عملنا على فحص وضعية السّؤال البيئي في تاريخ الفكر الاقتصادي، ومن الواضح أن كل مدرسة قامت بتحليل السؤال وفقًا للسياق العام للوقت والاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

وهذا من خلال زاوية التحليل الخاصة بكل مدرسة فكرية؛ لقد وجدنا الاهتمامات البيئية، منذ الستينيات من القرن الماضي، لم تفشل في وضع السّؤال البيئي في مركز اهتمام الاقتصاديين، بحيث بدأت وعود اقتصاد آخر تلوح في الأفق. إنها مسألة إزالة الاستعمار الاقتصادي المفرط من المخيلة من أجل نموذج آخر، حيث العدالة البيئية هي النواة الصلبة. إنه اقتصاد يشمل الدراسة المادية للاقتصاد (أي التمثيل الجسدي الاجتماعي métabolisme)، ودراسة حقوق الملكية على البيئة وعلاقتها بالإدارة البيئية، ودراسة البيئة المستدامة للاقتصاد. يجب أن يدعو الفكر الاقتصادي البيئي إلى التبادل الحر المتعدّد التخصصات (libre-échange multidisciplinaire) لتقوية جهازه المفاهيمي وتنويع أساليب مقاربته للمسألة البيئية، كما يجب أن يثور الاقتصاديون الخضر ضد اقتصاد العقلانية والفردانية وانتهاك الخيال الذي يفسره تغريب العالم (occidentalisation du monde) .

إن التفكير في نموذج جديد للاقتصاد السياسي للمستقبل، يجب أن يُعيد التفكير من الآن فصاعداً في إشكالية النّدرة. هل ستستمر بالضرورة في السيطرة على خيالنا؟ ينبغي أن تكون العلوم الاقتصادية البديلة عن النّموذج المهيمن علمًا لإدارة نُدرة السلام الاجتماعي والبيئي والصحي.

تعلُّم الحركة الاجتماعية:
تعلُّم الحركة الاجتماعية: ماذا تقول حركة "إيميضر" عن العدالة المناخية؟
Social Movement Learning:
What does the *Imider* Movement Say About Climate Justice?

الحاقي أحمد، جامعة القاضي عياض، مراكش

ALHAQUI Ahmed Ph.D. Student at Cadi Ayyad University, Morocco
ahmed-alhaqui@live.fr

Abstract

This paper studies the case of *Movement On-Road '96* in *Imider - Tinghir* province in southeast Morocco, as well as the social action of this movement, when it occupied mount *Albban* for eight years. This paper describes the results of action-learning of a social movement through its social experience and interactive process, not through its genesis and outcome. For this purpose, we interpret the movement's practices according to the importance of its "social pedagogy", and not just according to their standard values. Therefore, we borrowed the concepts of learning theories, to apply them to a social and interactive context, based on the experience of the people of *Imider*, who mobilized their social and cultural memory to defend their land and water, to understand how social movements form and develop, and how they acquire skills and knowledge in social, political, and environmental conflicts. The concepts of social learning and socialization, to understand what he gained, developed, and what activists created when they restored the *Agraw* Council and the unity of the *Jama'a* to organize themselves in the face of their opponents.

Key Words: Climate Justice, Socialization, Social Learning, Social Movement, Imider

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

ملخص: تدرس هذه الورقة حالة حركة "على درب 96" بإيميضر- إقليم تنغير بالجنوب الشرقي للمغرب، وفعلها الاجتماعي حين الاعتصام في جبل ألبَّان لثماني سنوات، بوصف نتائج فعل/ تعلّم الحركة في عناصر تجربتها الاجتماعية ومسارها التفاعلي، في نشأتها وفي مآلها، ولهذا الغرض نؤوِّل ممارسات الحركة وفق أهمية "بيداغوجيتها الاجتماعية"، وليس فقط وفقًا لقيمها المعيارية. ولهذا الغرض استعرنا مفاهيم نظريات التعلم لتنزيلها في سياق اجتماعي وتفاعلي مبني على تجربة سكان إيميضر، الذين حشدوا ذخيرتهم الاجتماعية والثقافية للدفاع عن أرضهم ومياههم، بهدف فهم تكون وتطور الحركات الاجتماعية، واكتسابها المهارات والمعارف في الصراعات الاجتماعية والسياسية والبيئية، وقد وجّهنا البحث بمفاهيم التعلّم الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية، لفهم ماذا تعلّم النّشطاء، وما الذي طوّروه وابتكروه، حين استعادوا مجلس *أكراو AGRAW* ووحدة *اجْماعة* لتنظيم أنفسهم ومواجهة خصومهم.

الكلمات المفتاحية: العدالة المناخية، التنشئة الاجتماعية، التعلم الاجتماعي، الحركات الاجتماعية البيئية، إيميضر.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

مقدمة

1- السياق العام

توثق خارطة أطلس العدالة البيئية (*Global Atlas of Environmental Justice*)[29] إلى الآن أكثر من 3648 صراعا اجتماعيا بيئيا حول العالم، وقد استطاع سكان جماعة إيميضر، إقليم تنغير-المغرب، توطين حركتهم الاجتماعية على خارطة حركات العدالة المناخية، ضد أكبر منجم في القارة الأفريقية وحاليا تاسع أكبر منجم منتج للفضة في العالم.[30]

لقد كان صراعا اجتماعيا-بيئيا على الماء والأرض بالجنوب الشرقي، بين سبعة دواوير من جماعة إيميضر[31] وشركة "مناجم"، والسلطات خصيم لها، جذوره تمتد إلى العام 1962، عندما شُرع في استغلال منجم إيميضر، الذي باتت تستغله شركة معادن إيميضر (*SMI*) فرع "مجموعة مناجم" (*MANAGEM*)[32] المملوكة للصندوق الاستثماري المدى (*ALMADA*)، حيث تُستخرج الفضة عالية النقاء، بنسبة 99.5 ٪،[33] معاجلة بالماء، ما أفضى إلى انخفاض منسوب المياه بما يقرب 60 ٪، بسبب استنزاف المنجم للماء؛ 1555 مترًا مكعبًا ما يعادل استهلاك السكان 12 ضعفًا،[34] فلم يكن يندفع من صنابيرهم إلا قليل من الماء الملوث لنصف ساعة في اليوم،[35] وقد لاحظت دراسة "أن كميات المياه اللازمة لتشغيل المنجم تمثل ما يقرب من 1 إلى 1.5 مليون متر مكعب في السنة".[36]

---

[29] Environmental Justice Atlas, (2017-03-06). « Imider Silver Mine, Morocco », EJAtlas Online, Accessed on 2022/04/09, at : bit.ly/329Xgpx.

[30] SystExt, (Avril 2020). Mine d'argent-mercure d'Imider, province de Tinghir, Maroc, RAPPORT D'ÉTUDE, p 23. URL, https://bit.ly/3urCOAa.

[31] تتكون جماعة إميضر من سبعة دواوير (آيت احمند، آيت براهيم، آيت ايغير، أنونيزم، إيزومڭن، تابولخيرت، إيكيس) وتنتمي تاريخيا إلى قبيلة آيت عطا الأمازيغية في الجنوب الشرقي، وتحديدا "فخضة" آيت بوكنيفن، التي تشمل في تقسيم الجماعة السلالية دواوير جماعة واكليم المجاورة، وقد نشأت "حركة على درب 96" تعبيرا عن سكان دواوير إيميضر، وفق التقسيم الإداري للجماعة الترابية، التي تشمل الدواوير التي تظافرت لتأسيس حركة اجتماعية في العام 1996 كما في العام 2011.

محمد الداودي، عضو "حركة على درب 96" بإيميضر. مقابلة شخصية، بتاريخ 19 فبراير 2022.

يُنظر: حركة على درب 96 إميضر، (10 مارس 2020). "تقرير مفصل حول اعتصام ساكنة إميضر 1996" [منشور]، فيسبوك، https://bit.ly/3reJO1h، وُصل إليه في: 08/ 04/ 2022.

[32] كما جاء في مرسوم الخوصصة فقد بيعت "حصة المساهمات العامة المملوكة للدولة أي 36,07 % من رأسمال الشركة المعدنية لاميتر (SMI) ... إلى شركة المساهمة «MANAGEM» ... المملوكة بنسبة 100 % لمجموعة ONA ... مقابل ثمن مبلغه ... (234.455.000)" درهم. مرسوم رقم 2.96.730، الجريدة الرسمية عدد 4418، 3 أكتوبر 1996. ص 2261. https://bit.ly/3NbrRdr

[33] Managem groupe, "nos produits", URL, https://bit.ly/3upfq6e. (Consulté le 2022/04/09).

[34] Congrès Mondial Amazigh (2015) International Pact on economic, social and cultural Rights, (Alternative Report), September 2015. URL: bit.ly/37BkeqE

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

منذ 1 غشت 2011 احتج طلبة وشباب من المنطقة على حرمانهم من العمل الموسمي في منجم الفضة، خلافا لما تقضي به اتفاقية جماعية موقعة في 22 أبريل 2004،[37] فانضم إليهم عدد كبير من الساكنة، معظمه نساء وفلاحون،[38] ضد المنجم المتهم باستنزاف الفرشة المائية وتدمير مجتمعهم الزراعي على مدى عقود، وخلال أيام تكونت مطالبهم الشاملة، وأغلقوا صمام المياه خمس ساعات للإنذار، وخاطبوا السلطات الملحية دون رد،[39] فقرروا يوم 19 غشت 2011 منع الشركة من امتصاص الماء من أرضهم، فأغلقوا صنبور أحد أكبر خزانات المياه فوق جبل ألبَّان،[40] ليرابطوا هناك أكثر من ثمان سنوات (23 غشت 2011 – 17 شتنبر 2019)، فخرجت من قلب المعتصم حركة اجتماعية سمت نفسها "على درب 96"[41] تيمنا بذكرى تحدي آبائهم عنف الدولة وتكوين حركة اجتماعية ضد التعدين عام 1996.[42]

---

[35] م الداودي، المرجع السابق.

[36] SystExt, Mine d'argent-mercure d'Imider…, p 21.

[37] م الداودي، المرجع السابق.

[38] Bouhmouch, N., & Bailey, K. D. (2015). "A Moroccan village's long fight for water rights". Al Jazeera Online. 13 December 2015. URL: bit.ly/2SGsPEs

[39] Moujane, O., & Toscane, L. (2019, Janvier 24). Maroc, l'histoire d'une lutte : « Le mouvement contre la mine d'Imider dure depuis plus de 40 ans ». Comité pour l'abolition des dettes illégitimes (CADTM). URL, https://bit.ly/3rycgvt. (Consulté le 2022/04/08).

[40] م الداودي، المرجع السابق الذكر.

[41] تؤكد حركة "على درب 96" في بيانتها كلها أنها أطرت احتجاجات الساكنة في اعتصام فوق جبل "ألْبَّان"، وتعرف نفسها بأنها "… تأسست منذ يوم فاتح غشت 2011، [وهي] حركة اجتماعية واحتجاجية مستقلة، منبثقة من ساكنة الجماعة الترابية لإميضر (السفوح الجنوبية الشرقية للأطلس الكبير) – إقليم تنغير– المغرب، والتي ترجع تسميتها أساسا إلى احتجاج الساكنة السّلمي في عام 1996، الذي تم فضّه بالقوة من طرف القوات العمومية.". حركة على درب 96 إميضر، (17 سبتمبر 2019). "عاجل: حركة إميضر ترفع اعتصامها التاريخي…" [منشور]، فيسبوك، https://bit.ly/37CK8u5 وُصل إليه في: (03/ 02/ 2020).

[42] يخبرنا محمد الداودي إن الدواوير السبعة لجماعة إميضر خاضت عدة صراعات مع منجم الفضة منذ السبعينيات، مرورا بأعوام 1986 و1996 و2004، ففي عام 1986 حفرت شركة مناجم بئرا أثرت في مياه "الخطَّارات" (نظام ري تقليدي) التي تروي الزراعة المعيشية لفلاحي إيميضر في منطقة شبه صحراوية، احتج سكان قرى إيميضر فردتهم السلطات بعنف بالغ، وسجن نحو ستة منهم شهرا دون محاكمة أو ملف قضائي إلى حين استكمال حفر البئر. في العام 1996 اعتصموا 45 يوما، في جو قاس، أمام باب المنجم (30 يوما)، وبجانب الطريق الوطنية رقم 10 (15 يوما)، إلى أن فُض اعتصامهم بعنف بالغ يوم 10 مارس 1996. خلَّف عنف الدولة آلاما لدى الساكنة، إذ اعتقل 26 شخصا منهم امرأتان إثر اعتصام 1996، ثم أطلق صراحهم عدا خمسة حكموا بسنة، وناشط بارز حكم بسنتين وعذب كثيرا، بحسب شهادات حية، وأبقي أكثر الوقت في زنزانة انفرادية، وبعد إطلاق سراحه في العام 1998، خرج منهكا فاقدا للبصر مع ندوب كثيرة جراء التعذيب، وبقي مشلولا إلى أن توفي في يوليوز 1998، مع ذلك استطاعوا إنشاء حركة

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

لقد عكست حركة سكان إيميضر، في تكوينها الاجتماعي وممارساتها، صورة محلية لحركات العدالة الاجتماعية والمناخية التي تعد المشكلات البيئية قضايا سياسية، لا تحل بمعزل عن قضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية،[43] والتي غالبا ما يعوزها التنظيم من أسفل، وذلك ما حاولت إيجاده حركة "على درب 96" التي تكونت بوصفها حركة اجتماعية بيئية تدمج الموروث الاجتماعي والثقافي بخطابات العدالة الاجتماعية والمقاومة البيئية، "للحد من سياسات نهب الثروات وتلويث البيئة وتمدير الموارد الطبيعية في المنطقة، مطالبة بنوع من التنمية لأن هناك نسب كبيرة من الفقر والهشاشة والبطالة".[44]

2- المقاربة

أنطلق في تكوين فكرة هذه الدراسة من ملاحظات حول الاعتصام الطويل الذي نفذته الحركة على قمة جبل ألبان، والتنظيم الأفقي الذي حاول النشطاء ابتكاره، ومحورية حلقات *أكراو AGRAW* للتداول والنقاش، كما رأت دراسة سابقة،[45] في تكوين مجتمع مصغر ديمقراطي وتشاركي، أدت فيه النساء دورا محوريًا.[46] مستندين إلى الرصيد المحلي للسكان الأصليين في ابتكار بدائل وحلول بيئية جدية، انطلاقًا من التجربة المحلية الطويلة للعلاقة بين الانسان والبيئة، والتي اتسمت بالاستدامة والاستقرار، فتقنية "الخطارات"[47]، مثلا، أبقت الواحات خضراء وحافظت على المياه الجوفية واستدامت النظام الإيكولوجي في مناخ صحراوي جاف.

إلى جانب ذلك أثارت حركة إيميضر شكوكًا جدية حول شرعية الهياكل السياسية التمثيلية، وجدوى المفهوم السياسي الإداري للجماعة المحلية؛ فقد وقف المنتخبون والنواب السلاليون ضد الحركة، بيد أن العمل

اجتماعية للدفاع عن البيئة والمطالبة بالعمل، بعكس عامي 1986 و2004 حيث لم تتجاوز مطالبهم الحق في الماء، فوُشم هذا التاريخ في الذاكرة الجماعية لإيميضر، لذلك سميت حركة إيميضر "على درب 96". (م الداودي، المرجع السابق الذكر.). يُنظر أيضا: حركة على درب 96، "تقرير مُفصل ..." المرجع السابق الذكر.

[43] Temper, L., & Martinez-Alier, J. (2016). Mapping ecologies of Resistance. Grassroots Environmental Governance: Community Engagements with Industry, 33-58.

[44] م الداودي، المرجع السابق الذكر.

[45] Benidir, M. (2017). Mobilisation contre l'exploitation minière. In Anthropologie des prédations foncières: entreprises minières et pouvoirs locaux. Archives contemporaines.

[46] Moujane & Toscane. Ibid.

[47] نظام ري تقليدي لتجميع المياه الجوفية في المناطق القاحلة وشبه الصحراوية في شمال إفريقيا، أنشئ في القرن العاشر ميلادي.

El Mezdi, Z. (1985). Les Khettaras de la région de Marrakech (Maroc): un biotope hydrobiologique remarquable: Avec 2 figures dans le texte. Internationale Vereinigung für theoretische und angewandte Limnologie: Verhandlungen, 22(4), 2106-2109.

التشاركي والنقاش التداولي مكن الحركة من الاستمرار فترة طويلة، دون انقسام أو خفوت، إلى أن أعلنت الحركة إنهاء الاعتصام، ومن الناذر أن نجد حركة تعلن إراديا نهاية فعلها الميداني قبل أن تضمحل.

ارتبطت الحركات البيئية بالطبقة الوسطى والمتعلمين والمهنيين[48] في المدن، وقد غيرت الحركات البيئية المحلية هذا التصنيف، فحركة إيميضر تكونت من القرويين الفقراء، وأغلبهم نساء، ويليهن الفلاحون، ثم الشباب العاطل عن العمل، والفئة الأصغر كانت من خريجي الجامعات. بل وبإمكان حركات الهوامش تعليم الحركات الاجتماعية في المراكز نمطًا مبتكرًا من الفعل الجماعي، إذ تعلموا الحفاظ على وحدة حركتهم مدة طويلة، بابتكار أساليب ديمقراطية مباشرة وبتنظيم أنفسهم أفقيًا، إذ تمكن الناس العاديون في الجنوب الشرقي للمغرب من ممارسة مواطنة مباشرة، مجادلين بأن أساليبهم الزراعية ونمط عيشهم أكثر استدامة وانسجامًا مع الطبيعة؛ وأن بإمكانهم تطوير مجتمعهم المصغر في طريق مناهض للنمو (*Degrowth*) والاستخراجية (*Extractivism*)؛ وأن هويتهم الثقافية متناغمة مع الطبيعة والتطوير الذي يستطيعون إحداثه لا يستنزف الموارد.

لذا أفترض أن الحركات الاجتماعية التي يقودها القرويون والسكان الأصليين، تعكس ظاهرة أبعد مما قد تفرزه ظاهرة تسييس غير متوقعة في "الهوامش"،[49] فقد خلقوا طيلة سنوات اعتصامهم تجربة تعلم اجتماعي في جميع المستويات، واكتسبوا خبرات ومهارات المقاومية البيئية والاجتماعية، التي تعلموها وطوروها من تاريخهم المحلي، ما يقدم معرفة اجتماعية وعملية للحركات الاجتماعية والبيئية وحركة العدالة المناخية بوجه عام، استنادا إلى خبراتها الأكثر الميدانية في دمج العمل الجماعي الأفقي، والدور الريادي للمرأة، والتداول في تشخيص المشاكل واتخاذ القرار الجماعي، والتعبير والإنتاج الفني التشاركي، وامتلاك الفضاء العام وابتكار التنظيم في خوض الصراع، وصولا إلى اقتراح البدائل.

انطلاقًا من هذا الافتراض أحاول أن أسلط الضوء على تجربة حركة إيميضر، بتحليل ما يمكن تسميته "تعلم الحركة الاجتماعية"، باستعارة مفاهيم بيداغوجية، بصرف النظر عن غابة المناقشات والأدبيات التي تخفيها. وبالنظر إلى الحركة بوصفها دينامية غير منضبطة لخطاطة نظرية مسبقة، وسيرورة متحركة لا يمكن توقعها أو

---

[48] See, Bullard, Robert. 1990. Dumping in Dixie: Race, Class, and Environmental Quality. Boulder, CO.: Westview Press.
Gottlieb, Robert. 1993. Forcing the Spring: The Transformation of the American Environmental Movement. Washington, DC: Island Press.
Arp III, William, and Chistopher Kenny. 1996. "Black Environmentalism in the Local Community Context." Environment and Behavior 28(3): 267-282.
Bowman, Karlyn. 1996. "Attitudes Toward the Environment Twenty-Five Years After Earth Day." Pp. 179-189 in Linking Science and Technology to Society's Environmental Goals, National Research Council, eds. Washington, DC: National Academy Press.

[49] Soraya El Kahlaoui et Koenraad Bogaert (2019) « Politiser le regard sur les marges. Le cas du mouvement «sur la voie 96» d'Imider», L'Année du Maghreb, 21 | 2019, 181-191.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

خلقها، بل فقط فهمها وتفسيرها، و"الحركة، بحكم التعريف، هي عملية اجتماعية ناشئة باستمرار؛ تنفلت من أفضل الخطط التي يضعها مسيروها".[50] ولا يوجد تعريف مسبق لشيء يتحرك، والتعريف الممكن هو تحرك الشيء عينه، ومن ثمة نتائج تكونه وانتهائه وتحوله إلى شيء آخر، ثقافي أو اجتماعي أو سياسي، هو في المحصلة معرفة اجتماعية غُرست في الحقل الاجتماعي بما هو المجموع العملي الذي يبنيه تدخّل المجتمع في نفسه.[51] لذلك نفهم الفعل الجماعي بوصفه تعلما وليس تسيسا، فالتعلم منفتح على احتمالات غير مضللة، ونتائجه أكثر عمقًا من إتقان لعبة أو اندماج في منظومة.

أولا. التعلم المتنازع فيه

1- التعلم الاجتماعي والتنشئة الأخرى

التعلم عملية معقدة وقد لا يوجد لمفهومها تعريف، لذلك يرسم كنو إلاريس (*Knud Illeris*) صورة واسعة للتعلم شاملة كل عملية تحدث تغييرًا دائمًا في قدرات الكائنات الحية، وتتجاوز مجرد النضج البيولوجي، أي أن التعلم عنده هو التغيير الذي تحدثه المكتسبات وليس الإمكانات التي هي شرط أساسي للتعلم؛ وينتهي إلى أن "التعلم هو تكامل عمليتين مختلفتين تمامًا، عملية تفاعل خارجي بين المتعلم وبيئته الاجتماعية والثقافية والمادية، وعملية نفسية داخلية للتطور والاكتساب".[52]

نظريات التعلم التقليدية فيما سبق كانت عمياء تجاه التعلم الاجتماعي، كأن "التعلم عملية في عقل المتعلم خارج العالم الحي".[53] ومنذ التسعينيات خرجت أدبيات التعلم من أذهان الأفراد نحو مفاهيم مثل "التعلم الاجتماعي" و"التعلم القائم على الوضع"،[54] فصاغت "العقلانية الاقتصادية" مفاهيمها للتعلم، كـ"مجتمع المعرفة"

---

[50] Conway, J. M. (2013). Praxis and politics: Knowledge production in social movements. Routledge. p 12.

[51] Touraine, A. (1978). La Voix et le Regard. Paris Éditions du Seuil. P 51.

[52] بالنسبة إلى إلاريس (Illeris) يُستعمل مفهوم التعلم في أربعة اتجاهات: 1) للدلالة على نتائج عمليات التعلم، ما تعلمه الفرد أو التغيير الذي حدث له. 2) للإشارة إلى العمليات العقلية التي تحدث للفرد (عمليات التعلم)، التي يهتم بها علم نفس التعلم. 3) عمليات التفاعل بين الأفراد وبيئتهم المادية والاجتماعية، وهي بمثابة شروط مسبقة لعمليات التعلم الداخلية. 4) الخلط بين مصطلح التعلم ومصطلح التدريس سواء في اللغة اليومية أو مهنيا.

Illeris, K. (2009). A comprehensive understanding of human learning. In Contemporary theories of learning (pp. 7-20). Routledge. P 1-3-9.

[53] Lave, J. (2009). The practice of learning. In Contemporary theories of learning, (pp 200-208). P 202.

[54] Illeris. A comprehensive understanding … P 3.

و"مجتمع المعلومات"،[55] وتبين أن الوحدات الاجتماعية يمكنها التعلم؛[56] يتعلم الأفراد اجتماعيا بعضهم من بعض، إذ يعيشون ويعملون أو ينخرطون في الفعل الاجتماعي،[57] أو "جماعات الممارسة"، بلغة إتيين فينغر (*Étienne Wenger*)، الذي يعدها بمثابة تاريخ مشترك للتعلم، مجادلا بأن التعلم الاجتماعي هو مشاركة اجتماعية نشطة في الممارسات الاجتماعية وبناء الهويات.[58]

يجعل فينغر التعلم نقطة محورية تتصل بها أبعاد التجربة، الممارسة، الانتماء، الوجود، وتبديل مكان أي من هذه الأبعاد الأربعة يبقي شكله منطقيا، لأن ليس للتعلم نقطة انطلاق واحدة، فالتعلم بوصفه **تجربة** يعبر عن تجاربنا وفهمنا للعالم وعن قدرتنا الفردية والجماعية المتغيرة في إنتاج المعنى؛ وبوصفه **ممارسة** يعكس الموارد والأطر والمنظورات التاريخية والاجتماعية المشتركة التي يمكن أن تحافظ على المشاركة المتبادلة في الفعل. وباعتبار التعلم **انتماء** جماعيا فهو تعبير عن التكوينات الاجتماعية التي نعرّف فيها كفاءة مشاركتنا واستحقاق مؤسساتنا للمثابرة، وباعتبار التعلم **وجودا** فهو تعبير عن هويتنا وكيفية إيجاد تاريخنا (نحن) في سياق مجتمعاتنا. وبهذا المعنى فالتعلم هو نشاط مستمر متصل بكامل الحياة اليومية، مع وجود أوضاع وسياقات اجتماعية "تكثف التعلم"،[59] ومع ذلك يُحصر التعليم والتعلم بنشر المعرفة الرسمية، ويُحط من قدر مصادر التعلم القائم على الممارسة، ما يجعل "أساليب حياة كاملة غير مرئية"؛[60] إذ بات التعلم نشاطا منفصلا فقط حين أصبح العمل المجتمعي عملا مأجورا، وأمست المؤهلات والمعارف والمهارات مرتبطة ببيع الذات كعمالة.[61]

ولهذا الغرض جادل أحد عشر باحثا، في ورقة مقتضبة،[62] بأن مفهوم التعلم الاجتماعي يكتنفه الغموض، بسبب ما عدوه خلطًا "بين عمليات التعلم الاجتماعي والنتائج، وبين التعلم الفردي والاجتماعي"، فعرفوه بأنه "تغيير في الفهم يتجاوز الفرد ليقع داخل وحدات اجتماعية أوسع، أو مجتمعات الممارسة عبر التفاعلات الاجتماعية بين الجهات الفاعلة داخل الشبكات الاجتماعية". فقد اشترطوا في التعلم الاجتماعي حدوث تغيير في الفهم

---

[55] Illeris, K. (2007). How we learn: Learning and non-learning in school and beyond. Routledge. P 20.

[56] Reed, M. S., Evely, A. C., Cundill, G., Fazey, I., Glass, J., Laing, A., ... & Stringer, L. C. (2010). What is social learning?. Ecology and society, 15(4).

[57] Foley, G. (1999). Learning in Social Action: A Contribution to Understanding Informal Education. Global Perspectives on Adult Education and Training. St. Martin's Press, Inc., 175 Fifth Avenue, New York, NY 10010. Pp 39-7.

[58] Wenger, E. (1999). Communities of practice: Learning, meaning, and identity. Cambridge university press. P 86 & 3-4-5 (Introduction).

[59] Wenger. pp 5-8.

[60] O'Sullivan, E. V., & Taylor, M. M. (2004). Glimpses of an ecological consciousness. In Learning toward an ecological consciousness: Selected transformative practices (pp. 5-23). Palgrave Macmillan, New York. PP. 8-9.

[61] Illeris, K. (2007) P 20.

[62] Reed, et al. Ibid.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

يتجاوز الأفراد نحو الجماعة عن طريق التفاعل الاجتماعي؛ ونفهم من اشتراطهم هذا أن تغير الفهم الذي يقع دون تفاعل اجتماعي ليس تعلمًا اجتماعيًا.

إن الممارسة الجماعية التي تنتج المعنى وتعبر عن الهوية، كما وصفها فينغر، غير متروكة للصدفة، فمؤسسات المجتمع كافة تنشِّئ الأفراد منذ طفولتهم وتعيد تنشئتهم حين البلوغ. ولتوقع سلوكياتهم وضمان استقرارها على الأفراد تعلم القيم والمعايير والمعارف والمعتقدات والمهارات الشخصية، التي تسهل أداء الدور وتحقيق أهداف المجموعة؛ وعليهم أيضا التعلم باستمرار باكتساب مهارات وتطويرها وحتى استبدالها بأخرى، لذلك اعتبرت باحثتان[63] التنشئة الاجتماعية عملية تعلم للمشاركة في الحياة الاجتماعية.

إن "عمليات اكتساب الأفراد انتقائيا المهارات والمعرفة والمواقف والقيم والدوافع الحالية في مجموعاتهم أو التي سيصبحون أعضاء فيها"،[64] التي نعرف بها التنشئة الاجتماعية، هي عمليات بطيئة، وجلها غير مرئي، وتمضي على الأرجح إلى إنتاج وعي داعم للواقع بصورة غير نقدية، وإلى إعادة إنتاج الفهم الغالب للعلاقات الاجتماعية، ما يترجم بأنه انخراط ناجح في المجتمع. والتعلم في الفعل الجماعي هو إعادة فهم هذا الكسب، وإعادة التفكير في العلاقات الاجتماعية والسياسية، والفعل الاجتماعي يساهم في خلق أوضاع تجريب قد تسمح بإعادة تنشئة مؤقتة، وبتوظيف خبرات التنشئة في مواجهة واقع بدل دعمه، فعند "الفعل" الطوعي يؤدى الناس أدوارا غير تقليدية تجعلهم "متعاونين" لتحقيق نتيجة مخالفة لما ستفضي إليه "مشاركتهم" في الأطر المعدة سلفا، والتعلم الاجتماعي بالنتيجة هو تغيير في الفهم الذي تراكمه التنشئة الاجتماعية.

فالتنشئة والتعلم الاجتماعيين، ضمن مجال دواوير إميضر الواسع، كونا لدى الأسر الفلاحية رصيدًا للبقاء والفهم والمقاومة، فالمعارف البيئية الأصلية أوجدت زراعات معيشية،[65] في مناخ جاف شبه صحراوي، بفضل نظام واحي يعتمد الري التقليدي (الخطّارات) غير المستنزف للمياه، فضلا عن الخبرات التعاونية لتوحيد قوة العمل، "ففي موسم الحصاد تتعاون الأسر الفلاحية للعمل في كل حقل إلى أن يكتمل العمل في جميع الدوار، وفق نظام تعاوني يسمى *تِوِيزِّي*، كما تُجمَّع الماشية ليرعاها فرد من كل عائلة بالتناوب في ممارسة *تِوِيلِي*"،[66] هذا الموروث

---

[63] Mortimer, J. T., & Simmons, R. G. (1978). Adult socialization. Annual review of sociology, 4(1), 421-454. Pp 434-422.

[64] Sewell, W. H. (1963). Some recent developments in socialization theory and research. The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 349(1), 163-181. P 163.

[65] القطاني والشعير والقمح والذرة والخضراوات، وأشجار اللوز والزيتون والتين، وقد كان القرويون مكتفين ذاتيا يوجهون الفائض إلى الأسواق المحلية، ومع التغيرات المناخية والأنشطة المنجمية التي استزفت المياه باتت المحاصيل بالكاد تكفي عيشهم. م الداودي، المرجع السابق الذكر.

[66] م الداودي، المرجع السابق الذكر.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

الاجتماعي والبيئي لمَّا تلاقح مع المعارف الأكاديمية والسياسية والاجتماعية التي جلبها الطلبة والشباب الذين غادرو قراهم للعمل والدراسة، وهب الحركة تصورها التنظيمي الأفقي ورؤيتها البيئية النقدية، كما يفسر محمد الداودي، الذي يؤكد أن نشاطه في حركة "على درب 96" تأثر بالذاكرة الجماعية أكثر من تجربته الخاصة؛ فهم لا يرددون خطابات بيئية عالمية، ولا ينتظرون خفض انبعاث غازات الدفيئة، ولا يتكلمون عن البدائل البيئية، بل يجادلون بأن تقنيات وأساليب مجتمعاتهم الأصلية تعزز مقاومتهم وتكيفهم مع التغيرات المناخية، والنشاط المنجمي يقتل هذه المناعة، لذلك بدل استعارة شعار أو ترديد خطاب بيئي تحركوا ضد التعدين في أرضهم. وفقا لذلك يبدو واضحًا أن التعلم الاجتماعي لحركة "على درب 96"، هو مزيج من الخبرات المستحدثة والمعارف الأصلية، إذ تظافرت تجارب من انخرطوا في حركات اجتماعية سابقة مع تجارب الساكنة في الاحتجاج المحلي أعوام 1986 و1996 و2004، في تكوين حركة اجتماعية بيئية والانخراط فيها، في مناخ إقليمي اندفعت فيه انتفاضات شعبية.

2- تعلم الحركة الاجتماعية

يبدو أوضح في الصراعات الاجتماعية-البيئية استناد المعرفة إلى السياق المشترك للفهم والبقاء، وتولدها "من ممارسة العيش والعمل والفعل والتفكير وصنع الحس السليم"،[67] ففي ظل حركة اجتماعية بيئية تستحيل المعارف والمهارات التي يكتسبها الأعضاء في الممارسة بمثابة تنشئة اجتماعية مضادة ومستقلة، فالتجربة والتفاعل في حركة اجتماعية يرجحان التعلم الذاتي بين الأقران بدل التعلم من معلمين، وحتى تأدية بعضهم دور المعلم، لمهارة أو لتجربة، لا يمنحه سلطة تقويض العلاقات الأفقية التي تحتمها طبيعة "المعرفة الناشئة وغير اليقينية".[68]

وعليه فتعلم الحركة الاجتماعية كأي تعلم اجتماعي لا يُوَّلد فرديا، بل في العلاقات مع الآخرين، وهو غير مرئي لأنه غير رسمي وعرضي وضمني في الفعل، ومن ثمة – أو لأنه مضاد – لا يعترف به؛[69] يتعلم الناس الكثير في الحياة اليومية، ويتعلمون أكثر إذ يكافحون وضع ما، ويسعون لفهم ما يحدث لهم لإيجاد سبل لفعل شيء، إذ يكسبهم خوض الصراعات "مهارات ومعارف مفيدة، ووعيًا بالذات وفهمًا اجتماعيًا وسياسيًا".[70] فقد كان محمد الداودي حالمًا يريد أن يغير كل شيء، لكن حين انخراطه في الحركة تغير هو قبل كل شيء، اكتشف أن لديه الكثير

[67] Foley. P 2.
[68] Daloz, L. A. P. (2004). Transformative learning for bioregional citizenship. In Learning toward an ecological consciousness: Selected transformative practices (pp. 29-45). Palgrave Macmillan, New York. P 38.
[69] Foley. P 3.
[70] Foley. P 4.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

ليتعلمه عن واقعه، وفهم أنه لا يمكن إسقاط تصور ولا قذف مفاهيم في واقع معقد، أفراده ينهلون من تجارب مغايرة؛ كان عليه ورفاقه، لبناء حركة اجتماعية، أن يطورو مهارات تواصلية وتضامنية مشتركة مع سكان منطقتهم من الفلاحين والنساء وكبار السن، ولم يكن تعلمهم ممكنا إلا بالممارسات الديمقراطية المباشرة والنقاش المستمر؛ "كان *أكراو AGRAW* بالنسبة لنا مدرسة يجتمع الناس فيها للتعلم" يقول محمد الداودي.[71]

فبوصفها فضاءات تجريب تضع الحركات الاجتماعية الناس في مواقع خصبة لإنتاج المعرفة الجماعية، إذ ينتج عن لقاءاتهم المتكررة ممارسات ثقافية وسياسية وتنظيمية جديدة؛[72] وسعيهم هذا رهين التجربة التي هي موضوع صراع حول معناها وأهميتها.[73] إن الانخراط في حركة يرجح احتمالات تعلم منظورات مغايرة، واستبدال حقائق وخطابات لا تكرس الوضعية الاجتماعية التي يجد الأفراد أنفسهم فيها، وقد تصور جريف فاولي (*Griff Foley*) أنه يجب أن يحدث شيء في وعي الناس، و"أن يتعلموا أن العمل الاجتماعي ضروري وممكن"، حتى ينخرطوا في الحركات الاجتماعية،[74] والحال أن التعلم الاجتماعي الأهم يحدث بانخراط الناس في الحركة وليس لكي ينخرطوا فيها.

فقد كانت التجربة حاسمة في "حركة على درب 96"، لتطوير فهم للدولة ووكلائها، وفهم أساليب السلطات في توريط المنتخبين ونواب الأراضي السلالية، فـ"كل مقلع رمال ... أو استنزاف للماء أو مطرح نفايات قرب الساكنة، رخصه نواب الأراضي السلالية ...، لأنهم يُرشَوْن أو يُوَرّطون في النهب والفساد"، ويُتركون في مناصبهم رغم انتفاء الشروط، وقد عاقت التركيبة القبلية والانتماءات العائلية مواجهة الحركة هؤلاء، فكثيرا ما حيدت هذه الروابط عن طريق التفاهم والتعاون في تدبير الشأن المحلي، نحو صراعات انتخابية وصراعات على الأرض، مع ذلك أدت الحركة دورًا ظاهرًا في تجاوز النزاعات بين الناس وتسليط الضوء على الصراعات التي اعتبرتها رئيسية.[75]

إن تعلم النشطاء في حركة إيميضر لا تخطئه العين؛ اكتسب النشطاء مهارات ومعارف جديدة وطوروا خبرات كبيرة واستمروا في استخدامها لاحقًا، كما فهموا تعقيدات بناء أشكال تنظيم ديمقراطية واتخاذ إجراءات مباشرة؛ تكونت حركتهم في حلقات النقاش (*أكراو AGRAW*)، وفيها قرروا رفع اعتصامهم، لقد انطلقوا من التداول وانتهوا إليه، فالتداول والنقاش كشفا لسكان إيميضر حجم مشاكلهم المحتجبة في غَبش الفُرقة، ما سمح

---

[71] م الداودي، المرجع السابق الذكر.

[72] Conway. p 1.

[73] Usher, R. (2009). Experience, pedagogy, and social practices. In Contemporary theories of learning (pp. 177-191). Routledge. P 170.

[74] Foley. P 5.

[75] م الداودي، المرجع السابق الذكر.

بتكامل ملف اجتماعي واقتصادي وبيئي، شمل حقوق الفلاحين في الماء، واستغلال الأرض والتلوث، ومرافعات عن الثقافة المحلية. ولإيصال صوتهم من على قمة جبل، كان لا بد من تطوير مهارات إعلامية، ما فك عزلتهم وخلق نقاشًا، وطنيًا ودوليًا وفي البرلمان، عن توزيع الثورة ومشاكل التعدين، وضرورة تغيير قوانين المعادن وتسيير الماء.[76]

ويلاحظ باحث[77] أنه لا يُعرف الكثير عن "الشرارة الإبداعية الأولى" التي تشعل تكتيكًا أو فهمًا جديدًا، ويُعتقد أن هذه اللحظات الإبداعية تنشأ من خصوصيات الأفراد، حين يجدون طرقًا جديدة للتعامل مع المعضلات الإستراتيجية في خضم الاشتباك؛ وقد صح هذا الاعتقاد عند حركة إيميضر حين تمازجت إبداعات الأفراد والتجربة والذاكرة الجماعيتين، في بوتقة التكيف، ومقاومة قساوة الظروف التي خيض فيها ذلك الصراع على الأرض والماء، فقد حتم عليهم الصقيع على قمة جبل ألبَّان، بارتفاع يقارب 1600 متر، بناء أكواخ طينية وتحويل معتصمهم إلى مكان عيش مؤقت، وتكوين لجان تنظيمية،[78] لإيجاد نوع من التضامن الأفقي غير المعهود في المجتمع القروي، بين الشباب والفلاحين والنساء، فطالما انتهت الأبحاث إلى أن الفلاحين المغاربة (الخمَّاسة، الحراتِّين، الفلاحين الفقراء...) لا يتضامنون فيما بينهم، بل تضامنهم عموديًا مع أرباب العمل من الأعيان ضد الأجنبي.[79]

ثانيا: *أكراو AGRAW* مدرسة الحركة

1- استعادة *أكراو AGRAW*

في عام 1996 اعتصم ساكنة إيميضر في مدخل المنجم، وفي الوقت نفسه نظموا مسيرات بجانب الطريق،[80] ووضعوا نظام مداومة في المعتصم موزع بين الدواوير، وفي دفتر سجلت نوبة كل دوار، وتعود إليهم[81] "استعادة"[82]

---

[76] المرجع نفسه.

[77] Jasper, J. M. (2010). Cultural approaches in the sociology of social movements. In Handbook of social movements across disciplines (pp. 59-109). Springer, Boston, MA. p 100.

[78] م الداودي، م س. و.Moujane & Toscane. Ibid.

[79] راجع مثلا،

Leveau, R. (1985). Le fellah marocain défenseur du trône. Paris : Presses de la Fondation nationale des sciences politiques.

Pascon, P. & Daoud, Z. (1978). La grande maladie du Maroc, c'est la greffe des modèles et l'absence d'innovations, Lamalif, N° 94, Janvier-février 1978. Pp 16-31. URL, https://bit.ly/3DYunQ2.

[80] Amussu: Xf ubrid n 96 – Imider, (2022/03/10). [photo], facebook, https://bit.ly/3DRvocG, Consulté le 2022/04/08.

تجمعات *أكراو AGRAW*،[83] بعد أن انتهت مجالس *اجْماعة* التاريخية، لكنهم أبقوها على الصورة التقليدية دون مشاركة النساء.[84] استأنفت حركة "على درب 96" ذلك المسار، مستندة إلى الموروث الثقافي والاجتماعي المحلي، في تكوين ذخيرتها الرمزية والتنظيمية، وحافظ جيل الأبناء على مضامين مجالس *اجْماعة*، في الاتفاق وصناعة قرار جماعي، لكنه أعاد ابتكار قواعده وتنظيمه، وأصرّ على مشاركة الجميع وفي مقدمتهم النساء.[85]

يوضح نشطاء الحركة قواعد *أكراو AGRAW* بأنها **جمع دائري** (أ)[86] يضم جميع القرويين والنساء والرجال والأطفال، **ولا يعتمد التصويت** (ب) على القرارات الجاهزة التي يمكن أن تستبعد الأقلية، لذلك يُحرص على أن **يعبر الجميع** (ت) عن رأيه، **وتدون الآراء** (ث) وتكتب الأفكار جميعها، لتجمع دون إغفال أي صوت لاتخاذ **قرار جماعي** (ج)، و**الجميع سواسية** (ح)،[87] فاحترام كبار قبيلتهم لم يمنعهم من توخّي المساواة.[88] لقد ابتكرت الحركة قواعد لسير *أكراو AGRAW*، لأنهم اكتشفوا أن اجتماعاتهم ستبقى مجرد تجمهر إذا لم يتوصلوا إلى تنظيم وقواعد، وتحقق لهم ذلك الهدف بالتفاعل الجماعي وادخار الخبرات والتعلم بالممارسة؛ "في الممارسات النقدية، يُنظر إلى

---

[81] م الداودي، المرجع السابق الذكر.

[82] Moujane & Toscane. Ibid.

[83] Agrao: "مجلس القبيلة"، يُنظر:

Laoust, E. (1927). Le dialecte berbère du Rif, Archives berbères et Bulletin de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines. T. VII, 173-392. P 191.

في اللغة الأمازيغية الجذر (grw) يعني جَمَعَ أو لَمَّ، أو وَجَدَ في القبائلية (Kabyle)، وفي الأساطير الأمازيغية في منطقة القبائل، يشير (agraw) إلى "تجمع العباقرة" أو "تجمع قوى فوق طبيعية"، وثمة المصطلح الطوارقي (égerew) ويعني بحيرة أو بحر ويرجح أنه نحث من الجذر نفسه (grw) للإشارة إلى "مكان تجمع المياه". يُنظر:

Chaker, S. (1985). "Agraw", Encyclopédie berbère, [Online], 2 | document A99, Online since 01 December 2012, connection on 16 February 2022. URL: http://journals.openedition.org/encyclopedieberbere/927.

[84] تبين صورة من احتجاجات عام 1996، بقاء النساء خارج حلقة أكراو AGRAW، يُنظر:

Amussu: Xf ubrid n 96 – Imider, (2022/03/10). [photo], facebook, https://bit.ly/37wgmg7, Consulté le 2022/04/08.

[85] تبين صورة من احتجاجات "حركة عبر درب 96"، مشاركة النساء في حلقة أكراو AGRAW، يُنظر:

حركة على درب 96 - إميضر، (07/10/2018). [صورة]، فيسبوك، https://bit.ly/3xee0gN، وُصل إليه في: (08/04/2022).

[86] حركة على درب 96 - إميضر، (25/02/2018). [صورة]، فيسبوك، https://bit.ly/3NXfcv2، وُصل إليه في: (08/04/2022).

[87] م الداودي، المرجع السابق.

[88] Benidir. p 47.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

التجربة على أنها معرفة وليست شيئا يؤدي إلى المعرفة،"[89] والمعرفة تمر عبر المحادثة كما تقترح باحثة؛[90] "حينما تصبح المحادثة شكلاً من أشكال العمل السياسي، فإنها تتيح سماع الأصوات التي يسكتها أو يصدمها الوعي العام".

كما أوجدت الحركة ثلاثة مستويات *لأكراو AGRAW*، فالتجمع الذي يشارك فيه الجميع، يسمى *أكراو AGRAW أخاتار* الذي فيه تقرر الحركة استراتيجيتها. *وأكراو AGRAW أناماس* هو تجمع المعتصمين لتدبير شؤونهم وتكوين لجانهم: لجنة الحراسة، إذ يتوزع المعتصمون في مجموعات تتناوب على الحراسة كل ليلة، ولجنة تخزين مؤن تقتنى بمساهمات الأسر الشهرية،[91] بتنسيق مع لجنة المالية التي تمسك دفترًا بقيمة المساهمات وأسماء دافعيها. ثم التجمع الأصغر الذي يسمى *أكراو AGRAW أمْزّان*، وفيه تتداول "لجنة الإطار"، ضامة الأعضاء الأوثق والأكثر التزامًا، لتعد تصورات الحركة وتبتكر أشكال الاحتجاج، وتدعوا إلى انعقاد *أكراو AGRAW أخاتار* لاتخاذ القرارات الجماعية أو التداول في نتائج حوار.[92]

لقد مثل *أكراو AGRAW* تلك الممارسة التي وجدها سكان إيميضر مناسبة، لإيجاد معنى لشكل لقاءاتهم المتكررة في الفضاء العام، ورغم أن *أكراو AGRAW* ممارسة ضاربة في القدم ولها معاني سابقة، فمعناها المبتكر وُجد في دينامية العلاقات التي خُلقت فيها حركة إيمضر، وكما يرى فينغر، فالحياة هي عملية تفاوض مستمر في المعنى، الذي لا يكون موجودًا من قبل، وأيضا لا يُخلق، فهو متفاوض فيه وتاريخي وديناميكي وسياقي وفريد.[93] وقد كان على سكان إيميضر إيجاد إطار تمثيلي يعوض اغترابهم عن المؤسسات التمثيلية؛ المجالس الجماعية وممثلي الأراضي السلالية، وبسبب شعور بالانتماء المحلي والهوية الجماعية الأمازيغية والعيش المشترك،[94] وضعوا تحت مضلة *أكراو AGRAW*، وفقا لواقعهم وتجاربهم الفردية والجماعية، معاني اللُحمة ووحدة الصف والاستماتة التي يحتاجونها في مواجهة مجموعة مناجم التابعة للعائلة الملكية.

---

[89] Usher. P 180.

[90] Hart, M. U. (2002). The poverty of life-affirming work: Motherwork, education, and social change (Vol. 194). Greenwood Publishing Group, pp. 143-144.

[91] م الداودي، المرجع السابق ، و.Moujane & Toscane. Ibid.

[92] إلى جانب ممثلين عن مناجم في المنطقة وعن شركة معادن إيميضر (SMI) من الدار البيضاء، يحضر القائد والعامل ورئيس الدرك الملكي والقوات المساعدة، إضافة إلى الموالين لمناجم باسم المجتمع المدني.

م الداودي، المرجع السابق الذكر.

[93] Wenger. Pp 53-54.

[94] م الداودي، المرجع السابق الذكر.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

2- *أجماعة* من أسفل

كانت *أجماعة* تاريخيا مؤسسة اجتماعية لاتخاذ القرارات في شؤون القبيلة، تنعقد مجالسها دون انتظام، تحت شجرة أو بعد الصلاة، والصوت في مجالس *أجماعة* التقليدية صدى للموارد المادية أو الرمزية أو المعرفية التي يتمتع بها صاحبه، والشباب والنساء والأجانب والفئات الدنيا (خماسة وحرّاتين وحرفيين...)، مستبعدون من مجالسها،[95] مع اختلاف ذلك من منطقة لأخرى ومن وقت لآخر. ورغم أن قراراتها كانت تتخذ بالاتفاق الجماعي، فحسب بول باسكون (*Paul Pascon*)، كان المتحدثون قلائل غالبا ولجنة اتخاذ القرار صغيرة، مع كمون توتر الأقلية والأغلبية؛ "الأقلية تقيس قوتها وترسم حدودها وتبقى سرية".[96]

إن الاستعادة الثقافية لمجلس *أجماعة* الأمازيغي (*أكراو AGRAW*)، طُبع بخصائص الزمن الاجتماعي والسياسي الراهن، فهو *أكراو AGRAW* حركة اجتماعية وليس قبيلة، رغم الروابط القبلية الموروثة التي ما زالت تربط دواوير إميضر، وهو مجلس الشباب والنساء والقرويين الفقراء، ولا يستبعد الأطفال أو حتى الأجانب المتضامنين، وليس "التجمع الحر للبطاركة" كما نعته باسكون،[97] والصوت فيه يستند إلى موارد معرفية ورمزية، تقاس بدينامية العنصر في الحركة وجدارته، وقد عمل نشطاء حركة إيميضر بوعي لاتخاذ القرارات بالمناقشة، وحرصوا أن يعبر الجميع عن رأيه، حتى لو تطلب الأمر عدة تجمعات للوصول إلى قرار، وكانوا يكتبون ما يروج في تجمعاتهم لتدبير ناجح للتوتر المعتاد بين الأقلية والأكثرية، ويمكن القول إن *أكراو AGRAW* حافظ على أغلبية قوية متماسكة طيلة فترة الاعتصام، ولم تخرج الأقلية مطالبة بتسويات مع شركة مناجم إلا حين خارت قوى الحركة.[98]

حاول المحتجون تقوية الروابط الأفقية، بين نشطاء الحركة والساكنة، لتقويض الهرمية والتفاوت، فرغم كثرة اللجان وتفاوت أهميتها وصلاحيتها عملوا على تكريس *أكراو AGRAW أخاتار* أعلى سلطة تقريرية، إذ لا يستطيع *أكراو AGRAW أناماس* أو *أمْنّزان* تمرير أي قرار، حتى اتّهم خصوم الحركة، من السلطات وشركة مناجم، تجمعات *أكراو AGRAW* بعرقة التوصل إلى حل،[99] إذ كان ممثلو الحركة يعودون بعد كل حوار إلى *أكراو AGRAW* لاتخاذ قرار، فبالنسبة إلى النشطاء كان *أكراو AGRAW* ضامنا لوحدة وتماسك الحركة،[100] فكما يوضح

---

[95] Rachik, H. (2019). Socio-anthropologie rurale: structure, organisation et changement au Maghreb. Éditions la Croisée des Chemins. P 69.

[96] Pascon, p. ([1965] 1986). Désuétude de la Jmaa dans le Haouz de Marrakech. In Pascon, 30 ans de la sociologie au Maroc, Bulletin économique et social du Maroc, N° 155-156, 185-194. P. 186.

[97] Op. Cit. P 187.

[98] م الداودي، المرجع السابق.

[99] م الداودي، المرجع السابق.

[100] Moujane & Toscane. Ibid.

محمد الداودي، فالمسؤولية جماعية على القرارات المتخذة فإذا شابها عيب لا يلام عضو أو لجنة. وكما لاحظت ديلا بورتا (*Della Porta*)، فبسبب القيم المشتركة التي تتكون بين أعضاء الحركات الاجتماعية، الذين يحفز التضامن والهوية التزامهم الطوعي، فإنها ترنو إلى نماذج بديلة للديمقراطية والمشاركة السياسية، فتستبدل المشاركة والتعاون بالتفويض والنيابة، وتتوخى الاتفاق بدل التصويت، وتبني العلاقات الأفقية بديلا عن التسلسلات الهرمية المركزية.[101]

إن عوامل الهوية واللغة والعيش المشترك، هي عناصر قوّت شعور أعضاء الحرك بالانتماء إلى جماعة واحدة، ما سهل تفاهمهم وتنظيمهم، إذ يصعب التنظيم حول القضية وحدها، كما يرى محمد الداودي، ويوضح أن ذلك هو ما يميز حركتهم عن احتجاجات المدن، حيث لا يعرف أعضاء الحركة بعضهم بعضا، وكل له شعار في اتجاه، والإحساس بانعدام الثقة يسّهل اختراقهم،[102] ويُطابق تقديره هذا مع ما يلاحظ عن الحركات الاجتماعية في المراكز الحضرية، حيث تكون تجمعاتها متقطعة واحتكاك أعضائها ضعيف، وروابطهم هشة وعيشهم المشترك شبه منعدم، خاصة الحركات التي افتقدت التنظيم وجعلت الميادين فضاء لها، بعيدا عن أمكنة العيش والعمل. كانت علاقة الحركة بالمجال ضرورية لإطالة اعتصام سكان إيميضر إلى مدة قياسية. وقد حوّل النشطاء مكان اعتصامهم إلى فضاء عيش، ولم يعد مجرد مكان للاحتجاج أو "... الفعل المباشر، بل مدرسة وفضاء عام لتنظيم أنشطة فنية في المسرح والسينما..."[103].

إن التجمع في فضاء مفتوح، كما تؤوّله ديلا بورتا (*Della Porta*)، يتسم بالمساواة مبدئيا، لكن "موارد الكلام" غير الموزعة بالتساوي تجعل التجمعات غير المنظمة أميل إلى أن تهيمن عليها الأقليات الصغيرة.[104] وقد تظافرت ثلاث عوامل لمنع هيمنة الأقلية المتعلمة والحفاظ على أكبر قدر من المساواة داخل الحركة وإبقاء علاقاتها أفقية وأكثر ديموقراطية؛ فتنظيم الحركة أفقي مقارنة بالحركات الاجتماعية المحلية الملاحظة، فهي غير منظمة أو هرمية؛ الشعور القوي بالانتماء المشترك إلى الأرض الذي تعززه بينهم روابط الانتماء التاريخي إلى قبيلة آيت عطا[105]

---

[101] Della Porta, D. (2005). Deliberation in movement: Why and how to study deliberative democracy and social movements. Acta politica, 40(3), 336-350. P 337.

[102] م الداودي، المرجع السابق.

[103] كما أقاموا المهرجانات، ونظموا الورشات التعليمية، وأنتجوا فلما وثائقيا تشاركيا بإمكاناتهم الذاتية لتوثيق معركتهم، توج بالجائزة الأولى في مهرجان سينمائي.

م الداودي، المرجع السابق الذكر.

[104] Della Porta. P 337.

[105] Moujane & Toscane. Ibid; And, Ed-Daoudy, M., & Elia, C. (2020, August 14): Water defender Moha Tawja fights for the right to water in Morocco, Translated by Patrick Bracelli, Accessed on 2022/04/08, at: https://bit.ly/3JpHHOx.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

ومجالها الترابي، إذ تحتفي الرموز الثقافية الأمازيغية بالأرض وما ينبث منها؛ "اللوز ألذ من الفضة" (مثل أمازيغي)؛ ثم وضوح ومصيرية قضيتهم، إذ يمثل الماء مسألة وجودية لبقائهم، وإيماءة الأصابع الثلاثة تعكس بالنسبة إليهم أعمدة الهوية؛ الماء والأرض والانسان.[106]

إن الموقع المعرفي المتميز لأولئك الذين يتكلمون نيابة عن الآخرين وباسمهم يفضي إلى تكريس ضعفهم واضطهادهم، فيما تصفه ليندا ألكاف (*Linda Alcoff*) بـ "طقوس التكلم الإمبريالية"،[107] وبرغم أهمية "موارد الكلام" التي اكتسبها نشطاء الحركة من الشباب والطلبة، إذ يؤكد محمد الداودي أن تجمعات *أكراو AGRAW* أنهت تهيبه التكلم أمام جمع غفير، فإنهم حرصوا على ألا يكون للحركة زعيم أو قائد أو ممثلين دائمين، وأن يصل صوت الجميع، ولم يتحول أعضاء "لجنة الإطار" إلى ممثلين للحركة، وذلك نابع من تجربتهم مع نواب الأراضي السلالية الذين أساءوا تمثيل أرضهم، والمنتخبين المحليين الذين انحازوا ضدهم، ويصح في وصف ذلك قول ألان تورين (*Alain Touraine*): "يتكون المجتمع من حركتين متعارضتين: تلك التي تحول التاريخانية [*Historicité*] إلى تنظيم، إلى حد تحويلها إلى نظام وسلطة، وتلك التي تكسر هذا النظام بالابتكار الثقافي وبالحركات الاجتماعية لإيجاد توجهات وصراعات".[108]

ثالثا. الاستنتاج

نستطيع في نهاية التحليل أن نصل إلى أن حركة إيميضر هي نوع من الحركات الاجتماعية طويل الأمد، تكونت بتظافر عوامل داخلية؛ الهوية الثقافية والعيش المشترك والذاكرة الجماعية، مع عوامل خارجية؛ السياق المناسب والإرادة في التغيير ووضوح القضية. وقد التقت إرادة الأفراد في تغيير أوضاع واضحة للعيان، مع سياق مناسب لنشأة الحركة، وقد طورها قوة التنظيم والتداول في القرار.

اكتسبت الحركة خبرات ومعارف مكنتها من تحويل صراعها من أجل الماء والأرض إلى معيش يومي، وقد رسخت في مجتمعها معارف للعمل الجماعي مبنية على تأويل ديمقراطي للموروث الاجتماعي والثقافي، فأقامت مدرستها الاجتماعية في الفضاء العام، وبينت أن الفعل الاجتماعي يمكن أن يتحدى الظروف المعطاة ويُعيد توجيهها لتفضي إلى نتائج مغايرة.

---

[106] Ed-Daoudy & Elia. Ibid.
[107] Alcoff, L. (1991). The Problem of Speaking for Others. Cultural Critique, (20), 5-32. P 6 & 23.
[108] Touraine. Pp. 49-50.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

وقد أنشأت الحركة الاجتماعية إطارا لإعادة اكتشاف وتجريب ممارسة الحياة اليومية خارج الأدوار المتوقعة، فتطلعت إلى تحقيق هدف اجتماعي وسياسي، لم يكن ممكنا التطلع إليه أو تحقيقه باكتفاء كل فرد بممارسة الأدوار المسندة إليه في قريته، لذلك كان على النشطاء التعلم واكتساب معارف وحقائق ومفاهيم وخطابات جديدة.

ففي الحياة الاجتماعية تكون المشاركة والكفاءة مقياسا لأداء الدور وتحقيق الهدف الاجتماعي، تحت الاضطرار الاقتصادي والسيطرة السياسة والهيمنة الإيديولوجية، وفي الحركة الاجتماعية تؤدى الأدوار بالتعاون بدل المشاركة؛ بالانخراط الطوعي، رغم أنه قد يكون اضطراريا بسبب المظالم، لكنه مبني على إرادة للفعل بدافع الأخلاق أو المصلحة في التضامن والالتزام، ولا يخلو ذلك من تأطير الأكثر تعلمًا وتسيسًا والتزامًا، أي الإقناع الفكري والتعبئة الخطابية التي يمارسها القادة، لكن إطار وتنظيم الممارسة الخطابية في حركة إيميضر أعطى لهذا التأطير قيمًا ديمقراطية وتشاركية.

يفضي ما سبق إلى فهم التعلم في الحركات الاجتماعية بوصفه تحولا في وعي وإدراك طبيعة الأشياء، خاصة المتعلقة بالمصالح موضوع القضية التي وجدت من أجلها، ومنه يكون "تعلم الحركة الاجتماعية"، إذا، هو تفاعل المتعاونين في سعيهم نحو هدف، يفضي إلى تغيير فهمهم وإلى مقاومة التنشئة الاجتماعية الغالبة.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

الفاعل السياسي والبيئة

Political Actor and Environment

أمبارك خليفا، جامعة القاضي عياض، مراكش

Mbarek KHALIFA Ph.D. Student at University Cadi Ayyad- Marrakech, Morocco
imraneismaeltayeb@gmail.com

ملخص: نعالج من خلال هذا المقال موضوعا بات يفرض نفسه بقوة ضمن المواضيع الراهنية التي تضع حياة ومستقبل البشرية على المحك؛ وهو المرتبط بمسألة حماية البيئة التي تفرض على الدولة من خلال الفاعلين السياسيين بها إلى ضرورة سن قوانين، ووضع سياسات عمومية كفيلة بضمان بيئة سليمة وآمنة لمواطنيها وللأجيال القادمة؛ خاصة في ظل ما يشهده العالم الحالي من مظاهر التغيرات المناخية التي باتت تلقي بظلالها على مستقبل البيئة، عبر تدهور النظم البيئية وما لذلك من تأثير مباشر على أمن و حياة الشعوب.

الكلمات المفتاحية: الفاعل السياسي، البيئة، السياسات العمومية، التنمية المستدامة.

Abstract

Through this article, the researcher address a topic that is imposing itself strongly among the current issues that put the life and future of humanity at stake; It is related to the issue of environmental protection, which is imposed on the state through its political actors to the necessity of enacting laws and setting public policies that guarantee a sound and safe environment for its citizens and future generations, especially in light of the manifestations of climate changes that are now casting a shadow in the current world. The future of the environment through the deterioration of ecosystems, has a direct impact on the security and lives of people.

Key Words : Political Actor, Environment, Public Policies, Sustainable Development.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

مقدمة

يعتبر موضوع البيئة من المواضيع التي باتت تحظى باهتمام شديد على المستويين الوطني و الدولي نظرا لتأثيراتها الواسعة النطاق، مما يسائل دور الدول في مواجهة تدعياتها والحد من تكاليفها على الأمن الإنساني (الإقتصادي، السياسي، الصحي، الغذائي، البيئي). ومن خلالها مدى نجاعة تدخلات الفاعلين السياسين بها؛ سواء الرسميين(المؤسسة الملكية،الحكومة، البرلمان، الأحزاب السياسية) أو غير الرسميين (المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية...) على تحقيق مطالب المواطنين عبر سن سياسات عمومية تستجيب لتطلعاهم في مختلف المجالات خاصة في ما يتعلق بالجانب البيئي. هذا و قد عرف المشرع المغربي البيئة في القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية وإستصلاح البيئة على أنها مجموعة من العناصر الطبيعية والمنشآت البشرية وكذا العوامل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تمكن من تواجد الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية وتساعد على تطورها.

إن الإسراع إذن بتنزيل برامج و مخططات حماية البيئة والمحافظة عليها؛ أضحت ضرورة قصوى قد تكون لها نتائج عكسية و سلبية إذا لم يجعل الفاعل السياسي على رأس أولوياته تحقيق رهان التنمية السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية و البيئية المستدامة[109].

المحددات المفاهيمية: إن للمفاهيم عند دراسة الظواهر، بغض النظر عن طبيعتها سياسية كانت أم إقتصادية أم إجتماعية... سلطتها الخاصة في التحليل، وتأسيسا عليه يمكن إستجلاء الحقل المفاهيمي لهذه الدراسة من عنوانها: "الفاعل السياسي و البيئة".

الفاعل السياسي: الفاعل هو ذلك الفرد الذي له القدرة على التدخل و المشاركة في مشكلة ما[110]، و يحيل مفهوم الفاعل السياسي إلى الجهاز الأمثل لخلق البرامج وتطويرها وتنزيلها على شكل مشاريع في كل المجالات

---

[109] – "التنمية المستدامة: هي إدارة قاعدة الموارد الطبيعية و حمايتها و توجيه عملية التغير البيولوجي والتقني والمؤسسي بطريقة تضمن استمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبيلية"

– ساجد احميد عبل الركابي. التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة و تغير المناخ،(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية والإقتصادية، الطبعة الأولى، 2020)،ص94.

[110] – مروان لمدبر." سوسيولوجيا التنظيمات: من ماكس فيبر إلى ميشيل كروزيي"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية، العام الرابع، العدد 34(سبتمبر، 2017)، ص 71.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

،تعود بالنفع على المواطن بغض النظر عن منبعه ودوافعه وتوجهاته وخططه. فهو مجموعة من العناصر الناشطة في المشهد السياسي سواء كانت رسمية أو غير رسمية[111].

البيئة: يصعب إيجاد مفهوم موحد للبيئة[112]، حيث تتعدد مفاهيم البيئة بتعدد الإيديولوجيات، وتستعمل في مجالات متعددة كالبيئة السياسية، والبيئة الاجتماعية...، ومع ذلك يمكن القول أن البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان[113]من (ماء، هواء، حيوانات...إلخ). و على المستوى الدولي عرفت منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة عام 1967 البيئة تعريفا واسعا على أنها:" هي الجزء الذي يؤثر فيه و يتكيف له"[114].

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة التي تحظى باهتمام بالغ في البحوث الأكاديمية والعلمية من خلال راهنيتها المتجددة و لإرتباطها بقضايا مصيرية مرتبطة بحاضر و مستقبل المجتمع؛ فالبيئة و تدخلات الفاعل السياسي في سن قوانين لحمايتها و تثمين مواردها يعتبران وجهان لعملة واحدة، ذلك أنه عندما يجري الحديث حول البيئة فإنه يعني بالدرجة الأولى مساهمة الفاعلين السياسيين في عملية صنع القرار العمومي القاضي بتوفير سياسة بيئية ناجعة من خلال قرارات سياسية؛ سواء كان موضوعها يتعلق بقانون أو بإجراء أو بسياسة محددة.

---

[111] – موريسيه دوفريجيه. الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد و عبد الحسن سعد(بيروت: دار النهار للنشر، 1972)،ص 6. بتصرف.

[112] – تعنبر البيئة حسب القاموس الفرنسي:

Le petit Larousse illustré page 388, Paris 2001.

هي كل ما يحيط بالإنسان وتعني مجموعة من العناصر البيولوجية، والطبيعية او الصناعية التي تحيط بالكائن الإنساني او الحيواني او النباتي، كما تعني مجموعة العناصر الموضوعية او الذاتية التي تشكل إطار حياة فرد ما.

Environnement : ce qui entoure, ce qui constitue le voisinage, ou ensemble des éléments physiques, chimiques, biologique, naturel et artificiel qui entourent un être humain; animal ou végétal ou une espèce.

وقد عرفت المادة الثالثة من القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة؛ البيئةباعتبارها "مجموع العناصر الطبيعية والمنشات البشرية، وكدا العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمكن من تواجد الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية وتساعد على تطورها".

[113] – Collectif : Lexique de l'environnement (Français et Arabe), Ed la Croisée des Chemins, Casablanca, 1999, p : 69-70.

[114] – مصطفى فاضل السويعدي. المسؤولية عن نقل النفايات الخطرة في ضوء إتفاقية بازل 1989، رسالة ماجستر، كلية الحقوق، جامعة الحكمة، بيروت، 2011، ص 9.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

تحديد مجال الدراسة: نقترح في هذه الورقة البحثية أن يتم تحديد مجال البحث من الناحية الموضوعية في دراسة النموذج المغربي لمساءلة من خلاله مدى تحقيق الفاعل السياسي للمقاربة المندمجة في سبيل النهوض بقضايا المحافظة على البيئة على ضوء قياس مستوى نجاح التشريع البيئي و البرامج والمخططات البيئية في الإستجابة للمطالب الوطنية و الدولية الرامية لحماية الحقوق البيئية للمواطنين وللأجيال المقبلة.

إشكالية الدراسة: سننطلق في محاولة مقاربة موضوع الدراسة من إشكالية رئيسية تتحدد فيما يلي: هل مطلب حماية البيئة في المغرب في صلب أولويات الفاعل السياسي؟

وسنعتمد في الإجابة عن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية المساهمة في الإحاطة بجوهر إشكال البحث:

-ما دور الخطب الملكية في تأطير عمل الفاعل السياسي في المجال البيئي؟

- إلى أي حد إستطاعت القوانين والسياسات العمومية صيانة الحقوق البيئية للمواطنين؟

- ماهي حدود دور الفاعل السياسي في تلبية أولويات البيئة؟ وما هي الآفاق الإستشرافية لبلوغ ذلك؟

فرضيات الدراسة: الفرضية الأولى، حداثة الإشكالات البيئية والتغيرات المناخية المتسارعة، فرضت على الفاعل السياسي ضرورة الإنكباب على وضع تشريع بيئي يواكب الإشكالات البيئية عالميا و ما صاحبه من ظهور معطيات إقتصادية وإجتماعية و تكنولوجية جديدة أثرت بشكل أو بآخر على المنظومة البيبئية.

الفرضية الثانية: تراجع دور الفاعل السياسي في بلوغ أهداف التنمية المستدامة يرجع بالأساس لغياب تبني مقاربة بيئية مندمجة شاملة لجميع القطاعات، مقابل الإكتفاء بسياسات قطاعية معزولة و تغييب إشراك المجتمع المدني في وضع تصور ناجع و فعال لحماية البيئة.

منهج الدراسة: سنعتمد في دراستنا لهذا الموضوع على مجموعة من المناهج العلمية التي ستسهم في الإحاطة بمختلف جوانبه و محاولة الإجابة عن إشكاله:

-المنهج التحليلي، من خلال تحليل الأحداث و المستجدات الدولية المتسارعة في المجال البيئي ومحاولة رصد دور الفاعل السياسي (الرسمي وغير الرسمي) في وضع سياسة بيئية ناجعة، توازي حجم المخاطر البيئية التي تهدد الحياة الإنسانية؛

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

- المنهج الوظيفي، فطبيعة الموضوع تقتضي تحليل وظيفي للفاعلين في السياسة البيئية بالمغرب قصد إستجلاء واقع و حدود تطبيق هذه السياسة؛

- المنهج الوصفي، باعتباره منهجا مهما يساعد على وصف الظواهر البيئية وتفسيرها و إستنباط مخاطرها المؤثرة في توجيه عمل الفاعل السياسي في التصدي لها و ضمان حقوق المواطنين في بيئة سليمة.

أولا. الفاعل السياسي والوضع التشريعي البيئي

أمام التطور التكنولوجي زاد إهتمام المجتمعات بالحفاظ على البيئة، وهو ما دفع بالتشريعات المقارنة للإهتمام بها كتراث مشترك للأمة؛ فكان من واجبها المحافظة عليه و عدم الإضرار به، وقرر ذلك من خلال المبادئ الدستورية، الأحكام التشريعية الوضعية، الإتفاقات والإعلانات الدولية، وكما جعله هذا التراث حقا من حقوق الإنسان[115].

في هذا السياق، يتطلب منا البحث في أدوار الفاعل السياسي في مجال التشريع البيئي محاولة الإنطلاق من تحليل الخطب الملكية المؤطرة له باعتبارها مرجعيته الأولى التي يستلهم منها سبل وضع خطط وبرامج سياسية و قانونية لبلوغ رهان الأمن البيئي[116]، مرورا باستقراء النصوص القانونية والسياسات العمومية القطاعية الهادفة إلى تحقيق التنمية البيئية.

1: حماية البيئة بين الخطاب السياسي و فاعلية الترسانة القانونية

وسعيا إلى أن تكون مهمة النهوض بالبيئة و مواجهة تحدياتها إستجابة للإتفاقيات الدولية التي دقت ناقوس الخطر تحت إشراف رئيس الدولة، إلى جانب الكوادر الوطنية العلمية والفنية والمهنية المتخصصة، يساندها في ذلك علماء و خبراء و أكاديميون و فنيون متخصصون من ذوي العلاقة[117]؛ فقد كانت للمؤسسة الملكية دور حاسم في

---

[115] – بن مبارك ماية، يسعد فضيلة. "الأمن النووي ومواكبة السياسة التشريعية الجزائرية للمستجدات الدولية لتعزيز إجراءاته " (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ماي 2021)، ص 193-194.

[116] – "يجمع الأمن البيئي بين مفهوم الأمن و مفهوم البيئة، فهو يشير إلى المشاكل الأمنية الناجمة عن المجتمعات البشرية و تأثيرها سلبيا على البيئة هذا من جهة ، من جهة ثانية فهو يشير إلى الأزمات والكوارث التي تسببها البيئة و ما لها من آثار سلبية على المجتمع الإنسان".

– أمينة دير."أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة- دول القرن الإفريقي-"، رسالة ماجستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2013-2014، ص 25.

[117] – كاظم المقدادي."السياسات العمومية لمواجهة التغيرات المناخية في البلدان العربية.. الواقع و الطموح"، الكتاب العربي للقانون الدولي، عدد خاص1(مارس، 2021)، ص 111.بتصرف.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

التعاطي بشكل جدي وبإرادة سياسية صارمة مع المسألة البيئية عبر عدة خطابات رسمية[118] رسمت معها معالم وضع سياسة بيئية وطنية شاملة ومندمجة؛ حيث أولى الملك محمد السادس منذ مؤتمر ريو سنة 1992 لإشكالية الإضطرابات المناخية الدولية إهتماما مولويا خاصا، واعتبر مكافحة آثارها إحدى الركائز الأساسية في مسار التنمية المستدامة للمغرب[119].

ولأن الملك يعد مساهما أساسيا في صناعة التشريع وشريكا في هذه العملية وموجها للبرلمان في عمله[120]؛ فقد تم سن مجموعة من القوانين من قبل الفاعلين السياسيين(البرلمان) همت تدبير النفايات، حماية واستصلاح البيئة،التنوع الحيوي، مكافحة تلوث الهواء، الماء، الصيد البحري وتربية الأحياء المائية، الطاقات المتجددة،...إلخ، و لعل أبزها القانون الإطار رقم 99.1 الذي يعد بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، بوأت المغرب الرتبة التاسعة حسب مؤشر الأداء البيئي لسنة 2015. إلاّ أنه و مع اعتماد هذه الترسانة القانونية[121] المتقدمة الخاصة بالمجال البيئي، لا يزال المغرب يعاني من إجهاد بيئي[122]، بالنظر لكون أغلب هاته التشريعات تظل حبيسة الرفوف و

---

[118] – راجع:

– خطاب العرش لسنة 2009.

– الرسالة الملكية الموجهة إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية بكوبنهاغن في دجنبر 2009.

– الخطاب الملكي الموجه إلى الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في 30 شتنبر 2015.

[119] – تقرير المجلس الإقتصادي و الإجتماعي و البيئي. إدماج متضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية، 21/ 2015، ص33.

[120] – أحمد مفيد. "دور المؤسسة الملكية في صناعة التشريع" (المحمدية: المجلة المغربية للسياسات العمومية،عدد مزدوج 3/ 2008،2)، ص 176.

[121] – هده القوانين تتضمن العديد من القواعد والمبادئ التي تسعى إلى:

– توجيه السياسة الوطنية في مجال حماية البيئة.

– إدماج البعد البيئي في التصور العام للتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية.

– إقرار سياسة وطنية مائية مبنية على نظرة مستقبلية.

– تعزيز حماية الموارد والأوساط الطبيعية، والتنوع البيولوجي، والموروث الثقافي.

– جعل التنمية المستديمة في صلب اهتمامات السياسة العمومية القطاعية.

– ملائمة الإطار القانوني مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحماية البيئة والتنمية المستدامة.

[122] – "حالات الإجهاد البيئي تنشأ من عدم التوازن بين ما يستهلكه الناس و ما يمكن للنظم الطبيعية أن توفره"

– الحسين شكراني،ابراهيم المرشيد."آثار الضغوط الديموغرافية في استدامة الموارد الطبيعية في المنطقة العربية: تحليل من منظور الإنصاف ما بين الأجيال"، إستشراف،الكتاب الخامس(2020)، ص 64.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

لا تجد طريقا صوب التنفيذ؛ ما يفسر ضعف الإرادة الحقيقة للفاعل السياسي في تفعيلها، والسهر على إحترام ومواكبة تنزيلها و سن قوانين زجرية صارمة للوصول إلى مقاصدها الرامية أساسا لحماية البيئة، في إطار تحقيق التوازن بين فكرة المقاربة بين الحق في بيئة نظيفة و الحق في التنمية[123].

عموما، فالمؤسسات الرسمية[124] التي أوكل لها المشرع مهمة الإشراف وتتبع الشأن البيئي، كان الغرض منها توفير الحماية المؤسساتية لها؛ تلك التي تعمل على تنزيل المقتضيات القانونية بهدف وقايتها من المخاطر، والدفع بها نحو التنمية المستدامة التي تشكل هدفا أساسيا حملته جل القوانين المرتبطة بالبيئة؛ خاصة وأن هذه المؤسسات منها ما هو مركزي متمثل في السلطة الحكومية المكلفة بالبيئة، ومنها ما هو جهوي يتوزع على مستوى الجماعات الترابية، وذلك لتضافر الجهود الحمائية للمجال البيئي. هذا إلى جانب نوع أخر من المؤسسات الضبطية والزجرية التي تتولى مهمة تنزيل العقوبات التي حملتها القوانين المعنية في نصوصها[125].

2. إدماج البعد البيئي في السياسات العمومية

أسند الإشراف على المهام المتعلقة بحماية البيئة كمهمة فرعية لعدة فاعلين رسميين، إلى حدود سنة 2011 ؛ حيث سيظهر نوع من الإهتمام بمجال صنع السياسة العامة للبيئة عبر تولي وزارات معينة لمهام حصرية في حماية البيئة، رغم محدودية هذا القطاع ومكانته ضمن قطاعات أخرى حساسة ذات في برامج السياسات الحكومية[126].

يعد إدماج المسألة البيئية في صلب الإختيارات التدبيرية للفاعلين السياسيين(المركزيين، الترابيين) من خلال إعداد برامج وطنية و محلية و تقييم الوضع الخاص بالبيئة[127]، وبحكم أن المغرب يعتبر من بين البلدان المعرضة

---

[123] – مليكة محمودي. "الإستخدامات النووية بين الحظر و الترخيص الدولي، حقيقة قانونية و أكذوبة بيئية"،(برلين: مجلة الدراسات الإفريقية و حوض النيل، ماي 2021)، ص 243.

[124] – الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة.

– الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء.

– المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر.

– المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

– مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة...إلخ.

16– عبد الواحد الركيلي. البيئة في التشريع المغربي بين آليات الحماية ورهان التنمية. مقال إلكتروني منشور ب: https://www.droitetentreprise.com اطلع عليه بتاريخ 20/ 04/ 2022 على الساعة 25: 16 دقيقة مساء.

[126] – صافية محور. "الفواعل الأساسية المساهمة في صنع السياسة العامة للبيئة في الجزائر بالإعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 1974-2017"،(الجزائر: مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 12 (01) / 2020)، ص563. بتصرف.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

لبعض المشاكل البيئية، فإنه على غرار المجتمع الدولي ملتزم بالتنمية المستدامة والمحافظة على البيئة؛ حيث صادق على ما يقرب 60 إتفاقية دولية و جهوية حول البيئة، و صادق على الإتفاقات الإطار للأمم المتحدة المتعلقة بالمحافظة على التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر والجفاف والتغيرات المناخية[128].

وإذا كان الإهتمام بالشأن البيئي شأنا وطنيا جماعيا يقوم على تعبئة كل الفاعلين المعنيين، وتتدخل فيه جميع مكونات الدولة (المؤسسة الملكية، الحكومة، البرلمان، القضاء، الجماعات الترابية، المؤسسات العمومية، المجتمع المدني، المواطنين)، وليس شأنا قطاعيا فقط؛ فإن الملاحظ هو ميول معظم الإستراتيجيات التنموية نحو نموذج وحيد، هو نموذج الفعالية و المردودية الإقتصادية المتجرد من باقي الأبعاد الأساسية للتنمية كالبعد الإجتماعي و البيئي بالخصوص[129]؛ حيث تعد القطاعات والأنشطة المتعلقة بالطاقة والماء والغابات والصيد البحري والفلاحة والنقل والسياحة والتعمير والبناء وتدبير النفايات والصناعة بشكل عام قطاعات و أنشطة تتوفر على إمكانية عالية للإستدامة وتكتسي طابعا أولويا من حيث متطلبات التقيد بالتنمية المستدامة[130].

وتجدر الإشارة إلى أهمية تفعيل بنود القانون رقم 49.17[131] المتعلق بالتقييم البيئي الذي يهدف إلى إخضاع السياسات والبرامج والمخططات وتصاميم التنمية القطاعية أو الجهوية المحتمل أن تكون لها تأثيرات على البيئة للتقييم البيئي الاستراتيجي، وتحديد كيفيات دراسة هذا التقييم، وتحيين لائحة المشاريع الخاضعة لدراسات التأثير على البيئة وتحديد المؤشرات التي على أساسها يتم إخضاع أو عدم إخضاع المشاريع لهاته الدراسات[132].

---

[127] – دليل إدماج البعد البيئي في التخطيط الإستراتيجي المحلي لفائدة الجماعات الترابية. ص 29. بتصرف.

[128] – علي الحمومية و آخرون. التجديد في الإجتماعيات، السنة الثالثة من التعليم الثانوي الإعدادي، دليل الأستاذ(الدار البيضاء: دار التجديد للنشر و التوزيع، 2005)،ص 174. بتصرف.

[129] – حسنة كجي. "الإعتداء على المجال البيئي جريمة إرهابية(الفصل 3-218 من القانون رقم 03-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب" (المحمدية: المجلة المغربية للسياسات العمومية،عدد مزدوج 3/ 2 ،2008)، ص 195.

[130] – انظر المادة 12 من القانون الإطار للبيئة و التنمية المستدامة رقم 99.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.09 صادر في 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014). ج.ر عدد 6240 بتاريخ 18 جمادى الأولى 1435. 20 مارس 2014.

[131] – ظهير شريف رقم 1.20.78 صادر في 18 من ذي الحجة 1441 (8 أغسطس 2020) بتنفيذ القانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي. الجريدة الرسمية، عدد 6908 بتاريخ 23 ذو الحجة 13غشت 2020.

[132] – انظر الموقع الرسمي لوزارة الإنتقال الطاقي و التنمية المستدامة-قطاع التنمية المستدامة: http://www.environnement.gov.ma

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

ثانيا. حدود دور الفاعل السياسي في تلبية أولويات البيئة

إن مشكلة القرن الحادي و العشرين و تحدياته تتطلب إستيعاب الكثير من التحولات مثل التغير الديمغرافي و خفض أعداد الفقراء و التوسع في توفير الطاقة الآمنة و النظيفة من دون جعل البيئة تتضرر[133]، مع ما يقتضيه ذلك من مراعاة إدماج البعد البيئي في السياسات العمومية، خاصة في القطاعات الإنتاجية (كالماء، الطاقة، الفلاحة، السياحة، الصناعة، الصيد البحري...إلخ)، و كذا تحديد أوجه القصور والحلول الممكنة لتداركها من أجل التفعيل الناجع لسياسة محاربة المشاكل البيئية[134] مع مراعاة أيضا إعتماد مقاربة شمولية و إستشرافية تستحضر الأبعاد الإقتصادية والبيئية والقانونية وتأخذ بعين الإعتبار التجارب الدولية الناجحة[135].

1- الفاعل السياسي و التحديات البيئية

عرفت البيئة منذ منتصف القرن الثامن عشر إهتماما كبيرا من طرف العلماء في مختلف التخصصات، هذا الإهتمام من طرف العلماء و الباحثين صاحبه إهتمام الحكومات بالجوانب البيئية[136]، مما جعل من البيئة نقطة محورية في سياسات الدول خلال العقود الأخيرة من القرن الواحد و العشرين؛ فصار البعد البيئي[137] بعداً مهماً من أبعاد عملية التنمية.

و رغم أن المغرب انخرط مبكرا في مسلسل الإهتمام بالقضايا البيئية من خلال الإسراع في المصادقة على عدة إتفاقيات تعنى بموضوع البيئة و المناخ واكبه سن جملة من القوانين[138] وتبني مخططات وطنية(مخطط المغرب الأخضر،الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030، المخطط الوطني لمناخ، الإستراتيجية الوطنية للماء،

---

[133] – الحسين شكراني. "وهن الدول العربية و خوصصة العلاقات الدولية"، المستقبل العربي، العدد 506، ص29.

[134] – تقرير المجلس الإقتصادي و الإجتماعي و البيئي. مرجع سابق،ص 36 بتصرف.

[135] – الحسين شكراني. ابراهيم المرشيد." آثار الضغوط الديموغرافية في إستدامة الموارد الطبيعية في المنطقة العربية: تحليل من منظور الإنصاف ما بين الأجيال"،المرجع السابق، ص 59.بتصرف.

[136] – بوبكر صابة." منظمة التجارة العالمية و البيئة: أي ترابط؟"، الكتاب العربي للقانون الدولي، عدد خاص1(مارس، 2021)، ص 131.بتصرف.

[137] – "يشتمل البعد البيئي منظومة متنوعة أهمها: – النظم الإيكولوجية – الطاقة– التنوع البيولوجي– الإنتاجات البيولوجية– القدرة على التكيف" – ساجد احميد عبل الركابي. التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة و تغير المناخ، المرجع السابق، ص 99.

[138] – ينص دستور المملكة لسنة 2011 في فصله 31 على "إلزامية الدولة و المؤسسات العمومية والجماعات الترابية بتعبئة جميع الوسائل المتاحة لها لتيسير إستفادة المواطنين على قدم المساواة من العيش في بيئة سليمة و مستدامة".

[138] ـ راجع القوانين: 28.00 المتعلق بتدبير النفايات– 11.03 المتعلق بحماية و استصلاح البيئة– 13.03 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء– 10.95 المتعلق بالماء– 12.99 القانون الإطار للبيئة والتنمية المستدامة.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

الإستراتيجية الطاقية...)[139]، و تأسيس مؤسسات غايتها السهر على تفعيل برامج حماية البيئة. إلا أن هذه المبادرات إتسمت بمحدوديتها في الكثير من الجوانب؛ تمثلت في محدودية تأثيرها المباشر على البيئة، إلى جانب قطاعيتها مع عدم تكيفها مع محيطها الإجتماعي والسياسي والإقتصادي.

ونظرا لكون البيئة كلا متجانسا فإنه لا يمكن تجزئتها، بسبب إمكانية التأثير السلبي لنشاط قطاع معين على المنظومة البيئية، لذلك يستوجب الأمر إيجاد طريقة ملائمة تستجيب في آن واحد لتنوع القطاعات الوزارية المشرفة على مختلف العناصر الطبيعية و النشاطات الملوثة، و مراعاة التدخل المنسجم لمختلف القطاعات للحفاظ على مبدأ تجانس و ترابط العناصر البيئية[140]. لذلك وجب على الفاعل السياسي الحرص

على إستشراف القضايا البيئية في إطار مقاربة تأخذ المسألة البيئية في صلب السياسات العمومية لتحقيق رهان التنمية المستدامة.

في ذات السياق، تجب الإشارة من أجل الرقي بالفعل السياسي العمومي لحماية البيئة إلى ضرورة الإنتقال بالمجالات الترابية من مجرد وعاء نهائي لتفعيل سياسات عمومية مقررة على المستوى المركزي إلى فاعل رئيسي في إعداد السياسات العمومية البيئية وإرسائها و إنجازها، قصد تعزيز دور الفاعل الترابي وتكريس إستقلاليته في النهوض بمطلب حماية البيئة محليا و جهويا[141].

2- الفاعل السياسي ورهان النجاعة البيئية

أضحت مسألة حماية البيئة تحتل مكانة هامة ضمن الإنشغالات الأساسية على مختلف الأصعدة الدولية والجهوية والوطنية، نظرا للتدهور المستمر والمتزايد الذي أصبح يطال البيئة، والذي أفضى إلى مخاطر بيئية متعددة من قبيل ثلوث المياه، ثلوث الهواء، التصحر، تفاقم النفايات، وتراجع الغطاء الغابوي..إلخ. وبذلك لم تعد حماية

- يستهدف الميثاق الوطني للبيئة الحفاظ على مختلف مجالاتها وتثمين مواردها الطبيعية في إطار تحقيق مطلب التنمية البيئية المستدامة

[140]- امبارك علواني."المسؤولية الدولية عن حماية البيئة دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه في الحقوق تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2016-2017، ص 183_184.

[141]- التقرير العام للجنة الخاصة بالنموذج التنموي، النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات و استعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم و تحقيق الرفاه للجميع، أبريل 2021، ص 69. بتصرف.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

البيئة من الأمور الثانوية؛ بقدر ما أصبحت البيئة السليمة مدخلا أساسيا من مداخل التنمية المستدامة، التي لا يمكن تحقيقها على أساس تتردى فيه الموارد الطبيعية[142]، بما يمنع تفاقم هذه المشاكل البيئية[143].

من هنا تبرز أهمية تبني درجة عالية من الوعي البيئي لدى الفاعل السياسي، قبل و أثناء و بعد وضع تصور أي سياسة عمومية[144]، والسهر على تتبع تنفيذها على أرض الواقع. مع الإشارة إلى ضرورة سن سياسة عمومية إنفاقية ناجعة لتمويل حماية البيئة، في إطار منهجي يروم تحقيق التوازن الإستراتيجي المتوسط والطويل الأجل بين الأهداف البيئية والخدمية في القطاعات البيئية التي تحتاج الى إستثمارات في مشروعات البنية التحتية الكبيرة وبين التمويل المتاح في المستقبل لهذه القطاعات[145].

و بما أن التحديات البيئية إشكالية ذات طابع شامل، فإن ذلك يتطلب تعبئة كل مكونات المجتمع و فئاته كي يدرك الجميع أبعاد هذه التغيرات، و من ثم ضرورة إشراك المجتمع المدني و إيلاء أهمية خاصة لآرائه و تعزيز مساهمته في مواجهة الإشكالات البيئية، مع العمل على التوفيق بين المصالح الخاصة وأولويات التنمية المستدامة من خلال مبادرات تؤدي إلى خلق فرص الشغل و الثروات[146]. وفي هذا الصدد أوصى المجلس بوضع

---

[142] – إبراهيم كومغار. مؤسسات حماية البيئة بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، شعبة القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس أكدال الرباط، السنة الجامعية: 2001-2002، ص 1.

[143] – عبد الرحمان الناطوس. "تدبير أخطار التغيرات المناخية بين قصور الإدراك و إستراتيجيات التكيف معها"،(برلين: مجلة الدراسات الإفريقية و حوض النيل، العدد الثاني عشر يوليوز 2021)، ص 62.

[144] – في المجال البيئي، تميزت سنة 2017 باعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وبقيام حركات احتجاج اجتماعية في بعض المناطق، على خلفية صعوبة الولوج إلى الموارد المائية .وفي ضوء هذه الأحداث، التي تؤكد حجم المخاطر التي ينطوي عليها الإجهاد المائي وتداعياتهً على جوانب أخرى من قبيل الاستقرار الاجتماعي والأمن الغذائي، فقد بادرت بلادنا، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، إلى وضع برنامج استعجالي للتزويد بالماء، وإطلاق مجموعة من الأوراش المهيكلة الجديدة من أجل تحسين الولوج إلى الماء في مجموع التراب الوطني. وفي هذا الإطار، تم إعداد برنامج استثمارات بهدف تعزيز إمدادات مياه الشرب والسقي، في الفترة الممتدة ما بين 2018 و2025 ،والشروع في عملية مراجعة المخطط الوطني للماء، وإطلاق مشروع تحلية مياه البحر في جهة سوس ماسة، والتنصيص في قانون المالية لسنة 2018 على تدابير تحفيزية لفائدة منشآت تحلية مياه البحر، وإدراج المناطق القروية ضمن نطاق البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، في أفق سنة 2040. – ملخص التقرير السنوي للمجلس الإقتصادي والإجتماعي و البيئي، 2017، ص 15.

[145] – إبراهيم كومغار." إشكالية التمويل والرقابة في ميدان البيئة"،(الرباط:المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، عدد 38، 2014)، ص 41. بتصرف.

[146] – تقرير المجلس الإقتصادي و الإجتماعي والبيئي. مرجع سابق، ص 13. بتصرف.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

آليات مؤسساتية أكثر ملاءمة لتتبع وتقييم إنجاز مخطط العمل المتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لسنة 2030، وذلك بالنظر إلى أن رفع تحدي تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب التوفر على آليات للتتبع والتقييم التلقائي للسياسات العمومية، لاسيما من خلال المؤسسة البرلمانية[147].

خاتمة

ختاما، يتضح من خلال ما جاء في هذه الدراسة أن للفاعل السياسي مكانة جد مهمة في وضع تصور وإعداد وتتبع تنفيذ و تقييم السياسات العمومية البيئية، بالرغم من محدوديتها و ضعف التمويل الملائم لها و غياب مقاربة شمولية في التعاطي مع المسائل البيئية التي أضحت تنعكس سلبا على باقي المجالات السياسية،الإقتصادية، الإجتماعية.

في هذا السياق خلصنا في دراستنا إلى جملة من الإستنتاجات، نجملها في ما يلي:

- محدودية التنزيل الفعلي للنصوص القانونية المؤطرة لحماية البيئة؛
- تبني المقاربات القطاعية في تدبير الشأن البيئي و سوء التنسيق مع الوزارات المعنية بالبيئة؛
- ضرورة إدراج أنجع لبرامج و مخططات بيئية ملموسة في صلب السياسات العمومية لا على المستوى الوطني، الترابي والجهوي.
- ضعف إشراك باقي المتدخلين في المجال البيئي من خبراء وفاعلي القطاع الخاص... إلخ. وتغييب الدور التشاوري لفعاليات المجتمع المدني؛
- نقص في التكوين و الوعي البيئي لدى الفاعل السياسي وعدم الإستفادة من برامج دعم قدرات التدبير على المستوى الدولي.

[147] – التقرير السنوي للمجلس الإقتصادي و الإجتماعي والبيئي، 2020، ص 63.

المنظمات غير الحكومية الموريتانية وقضايا المناخ

Mauritanian NGOs & Climate Issues

سيد المين ولد سيد عمر الشيخ

أستاذ مشارك بكلية العلوم القانونية واالقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية، موريتانيا

SIDI LEMINE OULD SIDI OUMAR CHEIKH
Associate Professor at Faclity of legal sciences and Economics
The University of Nouakchott Alasria, Mauritania
ouldsidioumar@gmail.com

Abstract

The climate issue is one of the most important international issues that pose deep and fundamental problems, whether at the international or national level. Climate change and its harmful effects have become a danger to the planet and people. We must therefore act. The international community has developed several international agreements to protect the climate. However, the implementation of international law and its application to offenders is an obstacle to avoiding these risks.

Non-governmental organizations, as actors in international relations, play a central role in the defense of issues related to climate change in general, and those working in particular in the field of the environment.

Mauritanian NGOs are among the NGOs ready to defend environmental issues despite the presence of certain obstacles, related to the legislative and regulatory levels. However, the new law on associations, bodies, and networks which replaced the old law on associations is a serious step to consolidate rights and freedoms, and involve civil society to contribute to the development of solutions to climate problems.

Key Words: Civil society, NGOs, Climate Change, International Environmental Law, National Environmental Legislation.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

ملخص: تعد القضايا المناخية من بين أهم القضايا الدولية التي تطرح إشكالات عميقة وجوهرية، إن على المستوى الدولي أو الوطني، فالمتغيرات المناخية وآثارها المدمرة، أصبحت تشكل خطرا بالغا على الكوكب والنَّاس؛ ولذا لابد من التحرك، فالمجتمع الدولي قد وضع عدة اتفاقيات دولية لحماية المناخ، بيد أن إنفاذ القانون الدولي وتطبيقه على المخالف، يعد عائقا في وجه تلافي هذه المخاطر.

إن المنظمات غير الحكومية كفاعل في العلاقات الدولية، تلعب دورا محوريا للدفاع عن القضايا البيئية بشكل عام، والعاملة منها في المجال البيئي على وجه الخصوص.

وتعد المنظمات غير الموريتانية من بين المنظمات غير الحكومية التي ترغب في الدفاع عن القضايا البيئية على الرغم من وجود بعض العراقيل، المرتبطة بالمستوى التشريعي والتنظيمي، بيد أن القانون الجديد المتعلق بالجمعيات والهيئات والشبكات رقم 004/ 2021 الذي حل محل قانون الجمعيات القديم رقم 098/ 1964، يعد خطوة جادة لتكريس الحقوق والحريات، وإشراك المجتمع المدني للمساهمة في وضع حلول للقضايا المناخية.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، التغيرات المناخية، القانون الدولي البيئي، التشريعات الوطنية البيئية.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

مقدمة

لقد برزت القضايا البيئية في فترة متأخرة من القرن العشرين المنصرم بصفتها مركزا رئيسيا للاهتمام والنشاط الدوليين، ذلك أن فهم أسباب التغير البيئي، وآثاره على المستوى العالمي، أصبح مطلبا ملحا، يستوجب وضع مقاربات وتصورات في نطاق العلاقات الدولية، تكون بالمرصاد لجل التحديات الجوهرية التي تفرضها القضايا البيئية الدولية المعاصرة.

فالمشاكل البيئية ليست أمرا مستجدا، فقد كانت للمجتمعات الإنسانية منذ القدم، تأثيرات متفاوتة على المجال البيئي، بيد أن الانتشار الواسع للتصنيع، والنمو السكاني المتسارع في عصرنا، كان لهما نصيب الأسد من تلك التغيرات، مما أثر سلبا على واقعنا البيئي[148].

ولا شك بأن للمنظمات غير الحكومية، دورها البارز في القضايا البيئة، وخصوصا في تلك المجالات التي لم تستطع الدولة التدخل فيها بشكل مناسب.

ويمكن القول بأن هذه المنظمات غير الحكومية البيئية عموما، والموريتانية منها على وجه الخصوص، بحاجة ماسة إلى العون والمساندة، من طرف الرأي العام الدولي، من أجل الحفاظ على دورها في العلاقات الدولية المعاصرة، كمرشد ومكافح عما يتعرض له الكوكب الأرضي من انتهاكات جسيمة، تهدد حاضره ومستقبله.

فالمجتمع الدولي الذي وضع حلولا نهائية وجذرية للمتغيرات المناخية، فيما يتعلق بالترسانة القانونية، عليه إيجاد آلية دولية لإنفاذ القانون، فقضايا المناخ أصبحت تهدد أمنه واستقراره.

إن دول الجنوب والدول العربية على وجه الخصوص، هي المتضرر الأول من هذه المتغيرات المناخية؛ ولذا فإننا ندق ناقوس الخطر من أجل إيجاد منظمات غير حكومية وطنية، تكون فاعلة في المجال البيئي للمساهمة في وضع رؤى وتصورات، وحلول واقعية مع حكومات هذه الدول لتلافي العطب، والقيام بدورها الطبيعي المنوط بها؛ لكي تستجيب الحكومات للقوانين الدولية المتعلقة بحماية البيئة، والحفاظ عليها.

وتعد الدولة الموريتانية من ضمن الدول العربية التي تعاني مشكلات حقيقية في المجال المناخي، وهو ما يستدعي تدخلا سريعا لوضع مقاربات تشاركية للدفاع عن القضايا المناخية إن على المستوى الوطني، أو الدولي.

تعالج هذه الدراسة إشكالية، تتمثل في الإجابة عن تساؤل مركزي، تتفرع عنه تساؤلات فرعية.

ما هو دور المنظمات غير الحكومية الموريتانية في المجال البيئي؟

وهل هناك تساند وتعاون بين هذه المنظمات، والحكومة الموريتانية أم أنه تعاند وتعارض؟

---

[148] ـ جون بيليس وستيف سميث: عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2004، ص:651.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

وماهي المقاربة الأفضل لتجاوز المشكل المناخي في موريتانيا؟

وتنطلق هذه الدراسة؛ من فرضية أساسية، وهي أن دور المنظمات غير الحكومية الموريتانية للدفاع عن قضايا البيئة محدود جدا، وسيظل محدودا بسبب قلة الإمكانات، ووفرة حجم التحديات.

وقد اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع مناهج أساسية لعل أهمها: المنهج التاريخي، والمنهج المقارن، والمنهج التحليلي، ويمكن أن نلجأ إلى مناهج أخرى إن دعت الحاجة لها.

ولمعالجة الإشكالية التي تطرحها هذه الدراسة، حاولنا الإجابة عليها من خلال المحاور التالية:

- الإطار التاريخي والمؤسسي للمجتمع المدني (محور أول)؛
- المنظمات غير الحكومية الموريتانية والمقاربة التشريعية والتنظيمية (محور ثان)؛
- المنظمات غير الحكومة البيئية والحكومة الموريتانية وإشكالية المناخ (محور ثالث).

أولا- الإطار التاريخي والمؤسسي للمجتمع المدني

تعد دراسة التأصيل التاريخي، والمؤسسي والتشريعي لمنظمات المجتمع المدني عموما، والمنظمات غير الحكومية خصوصا الموريتانية منها، يتطلب من الدارس الرجوع إلى المعطيين التاريخي والتشريعي في شقيهما: (الديني والفلسفي)، لكي يتمكن من معرفة "المجتمع المدني" أصولا وفروعا، فالمنظمات غير الحكومية هي فصيل منه؛ لها من الأهمية ما يسمح بدراسة وتمحيص هذا المفهوم قديما وحديثا، إذ أصبحت المنظمات غير الحكومية، تلعب أدوارا طلائعية أهلتها في منافسة دور الدولة أحيانا، ومضايقتها أحايين أخرى.

وسنتناول هذا المحور من خلال:

مفهوم المجتمع المدني (1)، المجتمع المدني الموريتاني والمقاربة التأسيسية (2).

1- مفهوم المجتمع المدني

تعتبر التجربة التاريخية في العصر النبوي؛ أول تجربة في التعاقد المدني عرفها التاريخ، وسبقت نظرية "العقد الاجتماعي عند " جان جاك روسو".

فليس من الاعتباط البتة، تغيير اسم "يثرب" بمجرد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه المكيين إليها؛ وإنما أبعاد ومعني اختيار تسميتها "المدينة" يتجلى أساسا، عندما نستقرئ الإجراءات الإصلاحية التي تضمنتها الصحيفة التي صاغها رسول الله صلى الله عليه وسلم لتكون بمثابة الدستور الذي تعاقد عليه سكان "المدينة"، وجعلوه مرجعا لتنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية بين المسلمين وأهل (الكتاب والمشركين)،

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

وقد أقرت هذه الصحيفة (أن يهود بني عوف أمة مع المسلمين، وأن لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، وأنه لم يأثم امرؤ بحليفه، وأن النصر للمظلوم، وأن أهل المدينة ينضوون تحت لواء أمة واحدة: هي التي يرأسها الرسول صلى الله عليه وسلم بوصفه قائدا سياسيا). فهي "أمة سياسية" واحدة تتعايش داخلها أمم مختلفة الدين، والعقائد، ويجمع هؤلاء كلهم جملة الحقوق والواجبات التي تعاقدوا عليها بالرضا.

فالمجتمع الإسلامي المبكر، أوجد تعددية دينية وسياسية، ووضع لها إطارا نظريا سمح باستمرارها لفترات ليست بالقصيرة[149]، بينما المجتمع "المدني الغربي" حسب "روسو": (هو المجتمع الذي يوفق بين ذاتية المصالح الفردية للجماعية، وبين موضوعية الصالح العام[150]. فـ"الإرادة العامة" هي مفهوم مركزي في نظرية "روسو" يمكنها أن توجه قوى الدولة وفق الغاية من تأسيسها، وهو الخير المشترك الذي يُضفي على الإرادة العامة صفة العمومية، لأنها تنزع دائما نحو المنفعة العامة، والمصلحة المشتركة[151].

وفسرت نظرية الأصول الاجتماعية الغربية، تطور مؤسسات المجتمع المدني الغربي، وعلاقاته بالدول استنادا إلى تحليل البنية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتها؛ لذا يرصد "روبرت هيفنر" وجود تباينات بين المدارس الفكرية المختلفة حول دور المجتمع المدني الغربي.

فقد صير دعاة الديمقراطية الليبرالية دوره كموازن لقوة الدولة، في حين يؤكد منظرو الحزب الجمهوري الأمريكي على أهميته لتعليم المواطنين القيم والممارسة الديمقراطية، كما يشير منظرو تحرير السوق إلى دوره في تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين، بينما يعده اليسار الماركسي الجديد أسلوبا لتعميق الديمقراطية.

وتضطلع مؤسسات المجتمع المدني الغربي بمهمتين رئيسيتين هما: الوساطة بين الدولة والسوق، وبناء المواطنة.

وكانت لهذه المؤسسات، مهمة معينة في بداياتها، تتمثل في المصالح الخاصة للأفراد لدى الجهات العامة، وقوى السوق، وعملت على ربط المجالين العام والخاص من خلال المواطنة.

---

[149] ـ أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص ص: 49ـ50.

[150] ـ أحمد فكاك أحمد والسيد عماد وكاع عجيل: مفهوم مؤسسات المجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد4، العدد، 14، 2012، ص: 121.

[151] ـ محمد المساوي: القانون الدستوري والنظم السياسية، ج/ 1، بدون دار نشر، 2017، ص:30.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

وما يلاحظ في هذه الفترة بأن دور الوساطة هذا، قد عمق من ارتباط مؤسسات المجتمع المدني ببيروقراطية الدولة، وهياكل الإنتاج؛ وبالتالي لم تعد الإشكالية تدور حول انفصال هذه المؤسسات عن الدولة، بقدر ما باتت تدور حول العلاقة الوطيدة بينهما.

ويؤكد "روبرت أرفون:" (أن المؤسسات الخيرية مثل "روكفلر"، و"كارنيجي"، و"فورد"، قد مارست تأثيرا قمعيا في مجتمع ديمقراطي حيث شكلت تركيزا غير منظم، أو محاسب للثروة والقوة ... كما قامت بدور أجهزة التهدئة لإرجاء ومنع أي تحولات ثورية وبنيوية في المجتمع، من خلال المحافظة على نظام سياسي ـ اقتصادي عالمي المنظور، يفيد مصالح النخبة الحاكمة عند المانحين والممنوحين)[152].

وتفترض الكثير من أدبيات المجتمع المدني وجود ثلاثة أشكال من أنظمة الحكم في العصر الحديث: الشكل الماركسي "اللينيني"، والشكل الاستبدادي، والشكل الليبرالي "الديمقراطي".

بيد أن الشكل الماركسي "اللينيني" أصبح مهزوما، والشكل الاستبدادي في تراجع في أجزاء مختلفة من العالم، وبهذا لا يبقى في ساحة اللعب سوى الشكل الليبرالي "الديمقراطي"[153].

غدت فكرة المجتمع المدني بعد سقوط جدار برلين 1989، والتغييرات السياسية المتلاحقة التي مكنت من خلط الغايات بالوسائل، كوسيلة لتحقيق ذاته من خلال بناء حركات اجتماعية قوية بما يكفي للإطاحة بالدول التسلطية[154].

ودخل مصطلح "المجتمع المدني" بمفهومه الجديد القاموس السياسي في مطلع تسعينيات القرن العشرين، لقدرته الجلية على المساهمة في انفتاح ودمقرطة دول شمولية، وأخرى سلطوية في أوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية: من خلال التمويل، وبناء القدرات، والتشبيك بغية الدفع بعجلة التحول الديمقراطي في العالم[155].

دفعت قوى العولمة الغربية وبقوة لبناء "مجتمع مدني" قوي ليحل محل الدولة، أو بالأحرى يقلل من حدة المشاكل الناجمة عن إعادة هيكلة الدولة، وخصخصة قطاعاتها المختلفة.[156]

---

[152] ـ ريهام أحمد خفاجي: مؤسسات المجتمع المدني الغربية (رسل القيم)، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، 2017، ص ص:85ـ86.

[153] ـ هواردج. ويارداً: المجتمع المدني النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، ترجمة ليلي، زيدان، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007، ص: 24.

[154] ـ مايكل إدواردز: المجتمع المدني النظرية والتطبيق، ترجمة عبد الرحمن عبد القادر شاهين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2015، ص ص: 30ـ31.

[155] ـ مارليس غلاسيوس: برامج المعرفة حول المجتمع المدني في غرب آسيا: مؤسسة امستردام لدراسات العلوم الاجتماعية، جامعة امستردام، 2010، ص:2.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

فمشاركة المجتمع المدني في اتخاذ القرارات السياسية بوصفه مجالا عاما تناقش فيه كل القضايا التي تلامس حياة المواطن من أجل وضع حلول لها، تعد أسلوبا حواريا وحضاريا يهدف إلى دمقرطة النظام السياسي[157].

وتقوم شرعية النظام الديمقراطي على السيادة المشتركة للأعضاء فيه، وهم المواطنون الذين يشكلون المجتمع؛ فجوهر النظام الديمقراطي، هو السيادة المطلقة لإرادة الأغلبية.[158]

فالديمقراطية اليوم ليست موضوعا للتاريخ، بل هي قبل كل شيء ضرورة من ضرورات عصرنا.

كما أن الإنسان لم يعد مجرد فرد من "رعية"، بل هو مواطن يتجدد كيانه بجملة من الحقوق الديمقراطية التي في مقدمتها الحق في اختيار الحاكمين، ومراقبتهم وعزلهم، هذا فضلا عن حق الحرية، كحرية التعبير والاجتماع، وإنشاء الأحزاب والنقابات، والجمعيات، والحق في التعليم والعمل، والحق في المساواة مع تكافئ الفرص السياسية والاقتصادية... الخ.

وهذه المؤسسات هي التي تؤطر الصراع والحركة والتحول داخل المجتمع في اتجاه التقدم التاريخي[159].

وقد يظهر الجانب التاريخي بعض تعقيدات صلة المجتمع المدني بالشؤون السياسية، فيصوره المنظرون الكلاسيكيون: بوصفه كيانا موازيا تنظمه الدولة، لكي يكون ثقلا معاكسا للخصوصية، وضامنا للمدنية، في حين يصوره الحداثيون: الليبراليون، والماركسيون على حد سواء كضامن حقيقي للمصلحة الفردية.[160]

فالمجتمع المدني، هو نقيض المجتمع الشمولي الاستبدادي، ونقيض المجتمع القبلي أو الطائفي، فقوى المجتمع المدني، يجب أن تكون مستقلة عن القوى السياسية؛ باعتبارها قاطرة التقدم، والصخرة الصلبة التي تتكسر عليها جميع محاولات المس بحقوق المواطن[161].

---

[156] ـ محمد أحمد علي مفتي: مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، مركز البحوث والدراسات، الرياض، المملكة العربية السعودية، مطبعة الحميضي، 2014، ص:15.

[157] ـ وماي ماير وأودوفور هولت: المجتمع المدني والعدالة، ترجمة راندا النشار وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص:37.

[158] ـ عزمي بشارة: المجتمع المدني دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، الطبعة السابعة، 2013، ص: 216.

[159] ـ محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، إصدار منظمة اليونسكو، 1996، ص: 12.

[160] ـ جون إهرنبرغ: المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة حاكم صالح وحسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص ص: 442ـ443.

[161] ـ الحبيب الجنحاني: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مطبعة النجاح، الدار البيضاء/ المغرب، 2006، ص ص: 36ـ37.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

2- المجتمع المدني الموريتاني والمقاربة التأسيسية

ظل المجتمع الموريتاني، منذ أفول دولة المرابطين، يعيش حياة بداوة ظاعنة في محيط صحراوي، شحيح الموارد، وينتظم في قبائل وعصبيات استعصت على الخضوع لسلطان مركزي سواء في عهد "الإمارات" أو "المشيخات" أو "الإمامات"، أو في ظل السلطة الاستعمارية الفرنسية التي أدارت هذا الفضاء الفسيح دون أن تقيم فيه أيه بنية تحتية، أو مرافق عمومية لا قبيل ميلاد السلطة الوليدة ولا بعيدها[162].

وينقسم المجتمع المدني الموريتاني قديمه وحديثه إلى فئتين تقليدية وأخرى حديثة، **فالأولى** هي المجتمع الأهلي الذي هو عبارة عن مؤسسات دينية، واجتماعية وجدت في المدن، وظهرت بعض أشكالها داخل مضارب قبائل الزوايا البدوية، ويمثل "المجتمع الأهلي" هذا؛ التطبيق التاريخي لبعض عناصر الإجماع المجتمعي في غرب الصحراء[163].

أما الفئة **الثانية**، فقد جاءت مع حرص الدولة الحديثة على الضبط والتحكم في النشاط الأهلي؛ منذ بداية الاستقلال بحيث ورثت حكومة الدولة، إدارة استعمارية منظمة، ودقيقة بلغة أجنبية، وتدار من مدينة "سان لويس"، في مستعمرة السنغال[164].

وشهدت البلاد أثناء هذه الحقبة الزمنية عدة أزمات ولدت من رحمها عدة منظمات انتهجت العمل السري، وهي تابعة لتيارات فكرية تعود لمرجعيات أيديولوجية (قومية، عربية، وزنجية) في إطار كفاحها ضد النظام المدني ما بعد الاستقلال، ثم الحكم العسكري الذي بدأ منذ عام 1978[165].

شكلت الموجة العاتية التي واجهت الأنظمة الشمولية في ثمانينيات القرن العشرين المنصرم الركيزة الأساسية للنظام الموريتاني، وغيره من الأنظمة في شبه المنطقة المتمثلة في هيمنة الجيش على الحكم، ومن هنا يمكن القول، أنه من أهم الدوافع التي كانت وراء التحول الديمقراطي في البلاد، هو انعكاسات العوامل الخارجية، مصحوبة بالعوامل الداخلية.

---

[162] ـ محمد المختار ولد السعد ومحمد عبد الحي: تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الثانية، 2014، ص:20

[163] ـ جماه الله ولد السالم: جمهورية الرمال حول أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص ص:22ـ23.

[164] ـ جماه الله ولد السالم: أزمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج والمواطنة موريتانيا نموذجا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 2013، ص ص:22ـ23.

[165] ـ استفانو فرديكيا وآخرون: خريطة منظمات المجتمع المدني (المجتمع المدني في موريتانيا، تنفيذ الصندوق الأوروبي)، 2016، ص: 19.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

وهكذا عدت عملية التحول الديمقراطي في موريتانيا، محور عملية الإصلاح السياسي المنشودة لدى الأنظمة المتعاقبة على الحكم في البلاد[166].

وانخرطت البلاد في مسلسل من الإصلاحات السياسية، والدستورية، والحقوقية، والمؤسساتية باتت تعرف فيما بعد بالتجربة الديمقراطية التي انطلقت فعليا؛ إبان تأسيس الجمهورية الثالثة التي نشأت مع دستور 21 يوليو 1991، وقد تواصل هذا التحول ضمن التعديلات الدستورية،2006، 2012، 2017[167].

ثانيا- المنظمات غير الحكومية الموريتانية والمقاربة التشريعية والتنظيمية

تعد "المنظمات غير الحكومية" - كفصيل من فصائل "المجتمع المدني" - إحدى آليات العولمة السياسية، التي أمكنها تسجيل حضور لها في المشهد الدولي، على الرغم من قوة الدولة، وفاعليتها في حقل العلاقات الدولية[168].

فالمنظمات غير الحكومية، أصبحت تتدخل في مجالات هي في الأصل من صميم شؤون الدولة، سواء كانت هذه المجالات، تتعلق بالشؤون الداخلية للدولة، أو بعلاقاتها مع الدول الأخرى[169].

ويرجع هذا التدخل بالأساس إلى متغير ميزان القوة؛ فالدولة القومية، لم تعد قادرة لوحدها على تلبية جميع الحاجات لمواطنيها، فالمواطن أصبح مضطرا إلى تكتل في منظمات أهلية للدفاع عن مصالحه، وبناء عليه فكل من يملك عناصر القوة، أو إحداها يجد لنفسه مكانا فيها سواء كان دولا، أو منظمات غير حكومية[170].

وسنتناول هذا المحور من خلال: المقاربة التشريعية (1) والمقاربة التنظيمية (2).

---

[166] ـ خيري عبد الرزاق جاسم: التجربة الديمقراطية في موريتانيا دراسة في الإصلاح السياسي، مجلة دراسات دولية، المجلد، 2، عدد، 43، 2010، ص:33.

[167] ـ محمد الأمين سيدي باب وصديقي محمد لمين: الإصلاحات السياسية والدستورية في موريتانيا: الواقع والتحديات، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، ادرار ـ الجزائر، المجلد 03، العدد، 02، 2019، ص:8.

168- Ulrich Becker, (2004), the Welfare State: Globalization, and International Law. Springer : Berlin Heidelberg, p.2.

[169] ـ محمد عابد الجابري: قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص: 151.

[170] ـ شكراني الحسن: بنية العلاقات الدولية وديناميتاها، المطبعة الوطنية، مراكش، المغرب، الطبعة الثانية، 2019، ص: 116.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

1- المقاربة التشريعية

لا غرو أن تتوخى حقوق الإنسان قيمة إنسانية رفيعة بمقتضاها يتمتع كل كائن إنساني بحقوق طبيعية تنبع من إنسانيته[171].

وانتهى الفقيه الفرنسي "آرنو" "Arnaud" في خلاصة تحليله للنظام السياسي الموريتاني إلى القول: (بأن دستور 1961 لم يبين دولة دينية، كما أنه لم يبين في الوقت ذاته دولة لا دينية، وإنما يتخذ موقفا توفيقيا، أو وسطيا بين الدين والدولة ... ويصفها بالقول: "دولة عقائدية" "L'Etat Confessionnel"،طالما أنها تأخذ بالمسائل الدينية، وتستخلص منها مجموعة من التعاليم الأخلاقية والفلسفية، بل وأيضا مجموعة قواعد قانونية)[172].

التشريع الأساسي أو "القانون الدستوري"؛ هو القانون الأعلى والأسمى في الدولة الذي ينظم سلطات الدولة، والعلاقة بينها وبين حقوق وحريات الأفراد[173].

ويحدد الدستور أيضا، اختصاصات وعلاقات كل منها اتجاه الآخر، وينشئ بعض المؤسسات المهمة داخل الدولة كالمجلس الدستوري، والمحكمة العليا، ومحكمة الحسابات، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ...الخ[174].

والتشريع؛ هو وضع القواعد القانونية في نصوص بواسطة السلطة صاحبة التشريع في البلاد.

و"المشرع" لا يخلق القانون، كما يتوهم البعض؛ وإنما هو يستمد مادة تشريعه، من الحاجات العلمية، والضرورات الاقتصادية، ومن عادات الناس، ومن معتقداتهم، ومن المثل العليا التي يتوخاها طبقا لمدنية عصره.

وكل ما يفعله "المشرع"، هو أن يضع القاعدة القانونية التي استمد مادتها من هذه المصادر المختلفة في ألفاظ من عنده، ويعطي للقانون قوة ملزمة[175].

فـ "التشريع" إذن في مفهومه العام هو: (مجوعة القواعد العامة التي تصدر في صورة مكتوبة، من السلطات التي تملك حق إصدارها، وفق إجراءات معينة)[176].

---

[171] ـ أحمد فتحي سرور: الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، 2000، ص 38.

[172] ـ بدرخان ابراهيم: الحريات العامة في موريتانيا، جامعة نواكشوط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، 1991، ص ص: 24ـ25.

[173] ـ محمد رفعت عبد الوهاب: النظرية العامة للقانون الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012، ص: 21.

[174] ـ عبد الكريم الطالب: الوجيز في المبادئ الأساسية للقانون والحق، مكتبة المعرفة، مراكش/ المغرب، الطبعة الأولى، 2005، ص:34.

[175] ـ عبد الرزاق أحمد السنهوري: نظرية العقد، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 1998، ص: 164.

[176] ـ سيد محمد سيد اب: الوسيط في القانون الدستوري والنظم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة نواكشوط، الطبعة الأولى، 2013، ص: 9.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

وقد أقر الدستور الموريتاني الصادر 21 يوليو سنة 1991 ومراجعاته 2006، 2012، 2017، في ديباجته بمبدأ الحريات والحقوق الأساسية للإنسان على غرار ما أقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية في هذا المجال التي وافقت موريتانيا عليها؛ إذ نصت المادة "10" منه: (تضمن الدولة لكافة المواطنين الحريات العمومية والفردية (...) لا تقيد الحرية إلا بقانون)[177].

ثار جدل فقهي في فرنسا بخصوص بيان القوة القانونية لمقدمات الدساتير.

وخفت حدة هذا الجدل الفقهي بسبب اتجاهات مجلس الدولة الفرنسي، والمجلس الدستوري اللذين يؤكدان إعطاء قوة قانونية للديباجة مساوية تماما لقوة الدستور نفسه[178].

2- المقاربة التنظيمية

لا شك بأن المقاربة التنظيمية لها أهميتها البالغة؛ لكونها السبيل الوحيد لتنظيم الروابط القانونية بين المجتمعات الأهلية ـ المجمع المدني والمنظمات غير الحكومية ـ فيما بينها من جهة، وبين الدولة من جهة أخرى، فهي التي تحكم الحياة العامة والخاصة بشكل عام.

ويعد القانون الجديد رقم 004/ 2021، المتعلق بالجمعيات والهيئات والشبكات، من أهم القوانين التي كان ينتظرها المجتمع المدني الموريتاني عموما، والمنظمات غير الحكومية خصوصا، وذلك راجع إلى جملة المآخذ والتحفظات التي كانت مطروحة من قبلها، ومن المهتمين بالمجال الحقوقي عموما على قانون الجمعيات القديم رقم 098/ 1964، الذي ينص في مادته"3"، (لا يمكن للجمعيات أن تتشكل أو تمارس نشاطها بدون إذن مسبق من طرف وزير الداخلية)[179].

ويمكن إجمال تلك المآخذ فيما يلي:

- يعتبر المجتمع المدني الموريتاني، بأن غالبية البلدان الديمقراطية، تأخذ بنظام التصريح بدلا من نظام الترخيص الذي لم يأخذ به هذا القانون.
- كما أنه يلاحظ تزايد تحكم وسيطرة الدولة، ومراقبتها بواسطة وزارة الداخلية على إنشاء الجمعيات والهيئات في موريتانيا، وهذا الأمر راجع بالأساس إلى الأخذ بنظام الترخيص.

---

[177] ـ الدستور الموريتاني، بصيغة pdf.

[178] ـ بدرخان ابراهيم: مرجع سابق، ص: 15.

[179] ـ القانون رقم: 098/ 1964، المتعلق بالجمعيات بصيغة pdf.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

- وناهيك عن جود سلطة تقدير واسعة؛ يمنحها نظام الترخيص للسلطة، فهو وسيلة في يد السلطة، يمكن أن تستغلها لمنع الترخيص.

ولا يوجد أي نص في القانون، يلزم السلطات العمومية بضرورة تبرير قرار رفض الترخيص، وهذا أمر مخالف للدستور الذي ينص في مادته"10"، (لا تقيد الحرية إلا بقانون).

فقرار المنع يجب أن يكون معللا ومبررا[180].

وكانت لهذه التحفظات والمآخذ الموجهة لقانون الجمعيات القديم، أثرا بالغا على المشرع الوطني الذي استجاب أخيرا لمعظم مطالب المجتمع المدني، وعلى رأسها اغرار نظام التصريح.

تصدرت المادة الأولى من القانون الجديد رقم 004/ 2021 المتعلق بالجمعيات والهيئات والشبكات القول بأنه: (لا تنطبق أحكام هذا القانون على:

- الهياكل ذات الطابع السياسي.
- النقابات المهنية.
- التعاونيات.
- والتسيير التشاركي للواحات)[181].

إذن استثنى المشرع الوطني هذه الهيئات على اعتبار أنها تحكمها نظم قانونية أخرى، هذا فضلا عن كونها ترتبط بمجالات مهنية وسياسية، يخشى منها في لعب دور يمكن أن يفسد الغرض الغير ربحي من إنشاء الجمعيات والهيئات والشبكات، ولكيلا يتم استغلالها في غرض مخالف لهذا القصد.

ويحاول قانون الجمعيات الجديد، تلافي ما فات على القانون القديم، وهذا ما سنوضحه من خلال قراءة بعض مواده، ومواد المرسوم المطبق له:

فنجد المادة "7" من القانون الجديد رقم 004/ 2021 المتعلق بالجمعيات والهيئات والشبكات تنص على أنه: (يجب على كل جمعية راغبة في الحصول عل الأهلية القانونية أن تقوم عقب جمعية تأسيسية، بإيداع نسخ من نظامها الأساسي مصحوب بتصريح بالتأسيس لدى الوزارة المكلفة بالداخلية)[182].

منطوق هذه المادة؛ يؤكد على أن كل من يرغب في إنشاء جمعية لها أهلية قانونية، أن تضم اتفاقية الإنشاء خمسة أشخاص على الأقل تربطهم معارف، أو نشاطات بشكل مستمر لغرض غير ربحي، حسب المادة "2"

---

[180] ـ استفانو فرديكيا وآخرون: مرجع سابق، ص ص: 23ـ24.

[181] ـ القانون رقم 004/ 2021، المتعلق بالجمعيات، بصيغة pdf.

[182] ـ القانون رقم 004/ 2021، المتعلق بالجمعيات، بصيغة pdf.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

من هذا القانون، ثم يعقب ذلك قيام جمعية تأسيسية يتمخض عنها نظام أساسي، والذي سيكون مصحوبا بتصريح الـتأسيس فتودع نسخ منه لدى الوزارة المكلفة بالداخلية[183].

وتنص المادة "9"، من هذا القانون على الآجال القانونية لاستلام التصريح من السلطة المختصة، فتقول على أنه: (إذا لم تقم السلطة المختصة عند انقضاء أجل ستين يوما بإشعار الجمعية بقرارها، تعتبر الجمعية قد تأسست، ويمكنها بقوة القانون أن تمارس أنشطتها وفقا للأهداف المحددة في نظامها الأساسي... وعند تشكيل الجمعية بقوة القانون، فإن السلطة المختصة ملزمة بناء على طلب من الجمعية أن تمنحها في أجل أقصاه سبعة أيام، إفادة مختومة وموقعة بأنها جمعية معترف بها)[184].

نظام التصريح حسب هذه المادة؛ يتطلب من السلطة المختصة التي توصلت بالتصريح بإنشاء جمعية ما، بعد انتهاء مدة ستين يوما من إيداع التصريح بإشعار الجمعية بقرارها إما قبولا أو رفضا، وفي حالة عدم رد السلطة المعنية، فإن الجمعية تكون قد تشكلت بقوة القانون. وفي هذه الحالة فإن السلطة المختصة ملزمة قانونا بناء على طلب من الجمعية، أن تمنحها وصل الاعتراف بها وبأنشطتها في أجل أقصاه سبعة أيام[185].

وبعد صدور القانون الجديد رقم 004/ 2021، المتعلق بالجمعيات والهيئات والشبكات بأشهر، صدر المرسوم المطبق له، رقم 205/ 2021.

وينص في مادته "3"، على أنه: (في إطار نظامها الأساسي ونشاطها وتمويلها؛ تحترم الجمعية مبادئ دولة القانون، والديمقراطية، والتعددية، والشفافية، والمساواة، وحقوق الإنسان، كما هي محددة في الاتفاقيات الدولية التي تصادق عليها الجمهورية الإسلامية الموريتانية)[186].

فمنطوق هذه المادة، تفرض على الجمعيات والهيئات والشبكات، أن يكون نظامها الأساسي، ونشاطها التمويلي يحترم مبادئ دولة القانون (...)، وحقوق الإنسان، كما هي محددة في الاتفاقيات الدولية التي تصادق عليها الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

كما تنص المادة "4"، من هذا المرسوم على أنه يمنع على الجمعية:

1- أن تعتمد في نظامها الأساسي أو إعلاناتها أو برامجها، أو نشاطاتها على التحريض على العنف، أو الكراهية أو عدم التسامح، أو أي شكل من أشكال التمييز؛

---

[183] ـ القانون رقم 004/ 2021، المتعلق بالجمعيات، بصيغة pdf.

[184] ـ القانون رقم 004/ 2021، المتعلق بالجمعيات، بصيغة pdf.

[185] ـ القانون رقم 004/ 2021، المتعلق بالجمعيات، بصيغة pdf.

[186] ـ مرسوم رقم 205/ 2021، المطبق للقانون رقم 004/ 2021، المتعلق بالجمعيات والهيئات وبالشبكات، بصيغة pdf.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

2- أن تمارس أنشطة تجارية بغية توزيع أموال لصالح أعضائها، لمصلحتهم الشخصية، أو تستخدم الجمعية لغرض التهرب الضريبي؛

3- أن تجمع أموالا بغية دعم الأحزاب السياسية، أو المترشحين في الانتخابات الوطنية، أو الجهوية، أو المحلية، أو منحهم مساعدة مادية.

ولا يشمل هذا المنع حق الجمعيات في التعبير عن آرائهم السياسية، وموقفها من قضايا الرأي العام)[187].

ربطت هذه المادة عملية المنع بالأنشطة والأعمال والأموال المخالفة للقانون، ولأغراض الإنشاء، سواء كان نشاطا يحرض على العنف أو الكراهية، أو يرمي إلى توزيع أموال تعود بالنفع لصالح أعضاء الجمعية، أو استخدام الجمعية نفسها لغرض التهرب الضريبي، أو كان تمويلا ماليا الغرض منه دعم الأحزاب السياسية، أو المرشحين للانتخابات الوطنية أو الجهوية أو المحلية.

ويستثنى من هذا المنع حق الجمعيات والهيئات والشبكات في التعبير عن آرائهم السياسية ومواقفهم من قضايا الرأي العام، فالمنع مادي لا معنوي.

وتنص المادة "5" من هذا المرسوم أيضا على أنه يحق للجمعية: (-الحصول على المعلومات؛ -المشاركة في تقييم دور مؤسسات الدولة، وصياغة مقترحات من أجل تحسين مردوديتها؛- تنظيم الاجتماعات والتظاهرات، والمؤتمرات وورشات العمل، وأي نشاط مدني آخر لا يخل بالنظام العام؛- نشر التقارير والمعلومات، وإعداد المطبوعات، وإجراء استطلاعات الرأي).

فمنطوق هذا المادة يكرس للجمعيات والهيئات والشبكات؛ جملة من الحقوق والأنشطة والأعمال التي يمكن لها القيام بها في ظل دولة الحق والقانون.

ونافلة القول هنا، هو أن القانون الجديد المتعلق بالجمعيات والهيئات والشبكات، والمرسوم المطبق له، قد لبيا معظم مطالب الحقوقيين، وفاعلي المجتمع المدني الموريتاني، فيما يتعلق بحرية إنشاء الجمعيات والهيئات والشبكات، لكي تقوم بدورها الطبيعي في المجتمع دون مضايقة أو تنقيص، وعلى أكمل وجه؛ فالعقبة القانونية، قد تم تجازوها بإقرار نظام التصريح، بدل نظام الترخيص.

[187] ـ مرسوم رقم 205/ 2021، المطبق للقانون رقم 004/ 2021، المتعلق بالجمعيات والهيئات وبالشبكات، بصيغة pdf.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

ثالثا- المنظمات غير الحكومة البيئية والحكومة الموريتانية وإشكالية المناخ

سجلت المنظمات غير الحكومية البيئية، من بداية منتصف القرن العشرين حضورها القوي، ضمن مختلف الهيئات والأطر الدولية المعنية بالمجال البيئي، حيث عرف مستوى تأثيرها الميداني، كفاعل أساسي في إعمال التدابير، والسياسات الدولية لحماية البيئة.[188]

ولا شك أيضا، بأهمية الوعي العام بدور المنظمات غير الحكومية في التدخل في مجال حماية البيئة، فقد قامت هذه الأخيرة بعدة خطوات من أجل الترويج لنقاشات عدة حول قضايا المناخ من أجل المناصرة ونشر الوعي، اللذان يعتبران أمران ضروريان لترويج عدة مفاهيم: كالتنمية المستدامة، والحفاظ على المصادر الطبيعية، واستعادة توازن النظم البيئية[189].

وسنتناول هذا المحور من خلال: المقاربة الدولية (1) والمقاربة الوطنية (2).

1- المقاربة الدولية

تشكل الحماية الدولية لقضايا المناخ؛ أهم الوسائل التي يمكن من خلالها الحفاظ على الكوكب الأرضي الذي أصبح يعاني من خطر داهم بفعل آلة البطش البشرية، سواء كانت عن قصد، أو عن غير قصد.

وتتم الحماية الدولية عادة بالمعاهدة أو الاتفاقية الدولية التي تبرم بين الدول والمنظمات الدولية، ويستخدم اصطلاح معاهدة دولية في القانون الدولي للدلالة على كل اتفاقية دولية، تتخذ شكل وثيقة دولية، تصبح القواعد الواردة فيها بعد المصادقة عليها، ملزمة للأطراف التي ابرمتها[190].

والمعاهدات هي اتفاقات تبرمها الدول في شأن من الشؤون ذات الطابع الدولي، وهي نوعان: معاهدة خاصة ومعاهدة عامة.

فالمعاهدة الخاصة، هي التي تعقد بين دولتين أو عدد محدود من الدول في أمر خاص بها، وهي لا تلزم غير المتعاقدين، ولا يتعدى أثرها غير الدول الموقعة عليها، لأن الدول الأخرى ليست طرفا فيها، ومثالها معاهدات التحالف، ومعاهدات الصلح، ومعاهدات تعيين الحدود، والمعاهدات التجارية، والمعاهدات الثقافية... الخ، وهذه لا تهمنا في هذا المجال.

---

[188]- بركات كريم: مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة دكتورة في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، العام الجامعي، 2013ـ2014، ص:123.

[189]-Anjali Agarwal, (2008), Role of NGOs in the Protection of Environment, Journal of Environmental Research and Development, Vol. 2. Number 4.p.934.

[190]ـ طالب رشيد يادكار، مبادي القانون الدولي، مطبعة موكرياني، اربيل، اقليم كردستان، العراق الطبعة الأولى، 2009، ص: 70.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

أما المعاهدة العامة، فهي التي تبرم بين عدد غير محدود من الدول في أمور تهم الدول جميعا، ويكون الغرض منها تسجيل قواعد معينة دائمة لتنظيم علاقات دولية عامة، وهي قريبة الشبه بالتشريعات؛ ولذا جرى العمل على تسميتها بالمعاهدات الشارعة تمييزا لها عن المعاهدات الخاصة التي هي في حكم العقود بين أصحاب الشأن وهي التي نحن بصدد الحديث عنها

وتختلف المعاهدات العامة، عن التشريع الذي يصدر عن سلطة عليا، وهو ملزم لجميع رعايا الدولة، بينما المعاهدات العامة لا تلزم غير الدول التي أبرمتها، ومثالها (ميثاق الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار)[191].

شكل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية لسنة 1972، المحطة الأولى لتطوير القانون الدولي للبيئة، والمؤتمر العالمي الأول للبحث عن حلول لمشاكل التلوث التي تهدد الكرة الأرضية.

وصدر في ختام أعمال هذا المؤتمر:"إعلان حول البيئة الإنسانية " متضمنا أول وثيقة دولية لمبادئ العلاقات بين الدول في شأن البيئة، تتكون من 26 مبدأ و109 توصية، عن كيفية التعامل مع المشكل البيئي، والمسؤولية الدولية عن الأضرار التي تلحق المجال البيئي[192].

وأمام جدية التهديدات الكونية للتغير المناخي، تنبه المجتمع الدولي إلى خطورة الوضع، ففي حزيران/ يونيو 1992، عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية، في "ريو دي جانيرو" في البرازيل، وكان تجمعا دوليا غير مسبوق لممثلي أكثر 170 بلد، تمخضت عنه توقيع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، هذا بالإضافة لاتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي لسنة 1992، وجدول ما يعرف بأعمال القرن 21 (Agenda21)، وإحداث لجنة التنمية المستدامة[193].

2- المقاربة الوطنية

تعد إشكالية المناخ، من بين الإشكالات الوطنية التي تتطلب من الحكومة الموريتانية، مضافرة الجهود، وتعاضد السواعد، لإيجاد حوكمة وطنية، تضع في الحسبان كل الأبعاد الوطنية والدولية.

---

[191]ـ علي صادق أبو هيف: القانون الدولي العام، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، الطبعة الحادية عشر، 1975، ص:18.

[192] ـ رحموني محمد: الحماية القانونية الدولية للمناخ بين النص والتطبيق، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، السنة الجامعية، 2019ـ2020، ص: 11.

[193]ـ شكراني الحسين: بنية العلاقات الدولية وديناميتها، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، الطبعة الأولى، 2019، ص: 199.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

فالمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية ـ البيئية على وجه الخصوص ـ، لا بد من إشراكهما في وضع الحلول المناسبة للمشكل المناخي.

لقد كرس المشرع الوطني في المادة "80"من الدستور، سمو المعاهدة أو الاتفاقية الدولية، المصادق عليها من طرف رئيس الجمهورية والبرلمان، أو الموافق عليها عن طريق الاستفتاء الشعبي على القوانين الداخلية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، وتكون نافذة فور نشرها في الجريدة الرسمية؛ شريطة تطبيق الطرف الثاني ـ سواء كان دولة أو منظمة دولية، أو دول أو منظمات دولية ـ المعاهدة أو الاتفاقية[194].

كما أن المجلس الدستوري حسب المادة "79"من الدستور، عليه أن يعلن حينما يطلب منه: رئيس الجمهورية، أو رئيس الجمعية الوطنية، أو ثلث 3/ 1 النواب، أن بندا من بنود اتفاقية دولية ما في طور المصادقة، أو الموافقة عليها، يخالف الدستور، توقف الترخيص في التصديق على هذا البند، أو الموافقة عليه ريثما تتم مراجعة الدستور حتى يكون مطابقا لهذا الالتزام الدولي[195].

ونافلة القول هنا، أن المشرع الوطني قد كرس سمو الاتفاقية الدولية على التشريعات الوطنية، وفرض ضرورة ملاءمة هذه الأخيرة معها.

فالدولة الموريتانية كانت سباقة للانضمام ل"اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ"، الموقع عليها في "ريو دي جانيرو" في البرازيل، عام 1992؛ إذ صادقت عليها عام 1994، كما انضمت لاتفاقية باريس حول المناخ 2015، وصادقت عليها عام 2017.

وقد دخلت موريتانيا لتعهد غير ملزم عام 2015، اسهاما منها في الجهود الدولية لتخفيض غازات الاحترار، بتخفيض الانبعاثات من تلك الغازات إلى حدود ٪ 22٫3 في أفق 2030، أي بتخفيض من مرتبة 33٫56 مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

ووصلت قدرت الانبعاثات الصافية من غازات الاحترار في موريتانيا 2018، بـ 9944٫618 جيكاغرام مكافئ CO_2 ، أي 2٫5 طن مكافئ CO_2 عن الساكن الواحد[196].

---

[194] ـ الدستور الموريتاني، بصيغة pdf.

[195] ـ الدستور الموريتاني، بصيغة pdf.

[196] http://medd-mr.net/ar/index.php/pages/changement-climatique-et-resilience ؛ وقت زيارة الموقع: 2021/12/11/13:20

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

وقعت موريتانيا على اتفاقية "ستوكهولم" بـ"السويد" بشأن الملوثات العضوية الثابتة، التي تم التوقيع عليها، يومي 22 و23 مايو 2001، بعد مسار مفاوضات شاقة أطلقها "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" عام 1995، والتي دخلت حيز التنفيذ في17/ أيار/ مايو 2004، وصادقت عليها موريتانيا في يونيو 2004[197].

وتوالت تلك الجهود الوطنية للدفاع عن القضايا البيئة، فنجد بأن المادة "96"، من الدستور الموريتاني التي تنص على أنه: (لرئيس الجمهورية أن يستشير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في كل مسألة ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو بيئي تهم الدولة).

فهذا المجلس ذو طبيعة استشارية، وهو آلية وطنية أقرها الدستور، يمكن أن تكون وسيلة فاعلة لحماية المجال البيئي في موريتانيا[198].

وجاء في القانون النظامي رقم 012/ 2018، المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مبينا في مادته "2" مهام وصلاحيات المجلس: (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جمعية استشارية لدى السلطات العمومية.

يشجع المجلس من خلال: تمثيل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأساسية؛ تعاون مختلف الفئات المهنية فيما بينها، ويؤمن مشاركتها في السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحكومية.

يفحص المجلس ويقترح المقاربات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي أصبحت ضرورية بواسطة التقنيات الجديدة).

ثم أوضحت المادة "3"، منه: (يعهد إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بطلبات الرأي والدراسات من طرف رئيس الجمهورية وفق الشروط المنصوص عليها في المادتين 95ـ96 جديدتين من الدستور.

ويعهد للمجلس بإبداء رأيه في مشاريع القوانين والبرامج أو الخطط التي تدخله في اختصاصه باستثناء قوانين المالية، كما يعهد له النظر في مشاريع القوانين والمراسيم التي تدخل في مجال اختصاصه، وناهيك أنه قد يعهد له باسم الحكومة بطلبات الرأي والدراسات حول كل مسألة ضمن اختصاصه)[199].

---

[197] ـ http://medd-mr.net/ar/index.php/projets-programmes/234-pnm-pops ؛ وقت زيارة الموقع: 13:00/ 11/ 12/ 2021.

[198] ـ الدستور الموريتاني، بصيغة pdf.

[199] ـ قانون نظامي رقم 012/ 2018، المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بصيغة pdf.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

فالدستور الموريتاني قد أعطى مجال البيئة أهمية خاصة، عندما نص على إنشاء هيئة دستورية استشارية، تدعى "المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي"، وتمت إضافة المجال البيئي في تعديلات الدستورية 2017، وهذا يعني بأن المشرع الوطني تنبه إلى ضرورة حماية المجال البيئي.

ويعهد لهذه الهيئة اختصاصات متعددة حسب المادة "2" من القانون النظامي المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وما هو ملاحظ، هو أن هذه الهيئة الدستورية التي تتبع لرئاسة الجمهورية، ينبغي لها أن تجسد رؤية رئيس الجمهورية في المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فالأمر يحتم أن يكون اقتراح تعيين الجهة التي تتولى رئاسة هذا المجلس وأعضائه، مستندا في الأساس على اختيار ذوي الخبرة، والتجربة، حتى لو كان المنصب منصبا سياسيا؛ لأن هذا النوع من المناصب يحتاج إلى أصحاب الاختصاص، لا انصاف الاختصاص.

وهذه الجهود التي تم الحديث عنها آنفا، تتعلق بالوثيقة الدستورية، كما أنه هناك جهود على صعيد القوانين التنظيمية والمراسيم المطبقة لها، حيث تنص المادة "11" من قانون الإطار للبيئة رقم 045/ 2000، على أنه:(يتم تعيين مجلس يعرف بالمجلس الوطني للبيئة والتنمية، مكلف باقتراح التوجيهات الوطنية الكبرى في ميدان الإستراتيجية البيئية.

ويتكفل المجلس في إطار صلاحياته بالتخطيط والتنسيق، والمتابعة لأنشطة تسيير البيئة في سبيل التنمية المستدامة.)[200].

كما أن المرسوم 156/ 2012 الذي حل محل المرسوم 060/ 95، المتضمن إنشاء المجلس الوطني للبيئة والتنمية المطبق للقانون رقم 045/ 2000، المتعلق بالقانون الإطار للبيئة، يقول بالحرف الواحد: في مادته 5، "يقترح المجلس على الحكومة الإجراءات اللازمة من أجل حفظ، واستغلال وتنمية الموارد الطبيعية اعتمادا على الآراء العلمية الأكثر تأهيلا، واندماجا للبعد البيئي في السياسة التنموية في البلد"[201].

لا شك بأن المجلس الوطني للبيئة والتنمية، كآلية وطنية منبثقة عن الالتزامات الدولية للجمهورية الإسلامية الموريتانية في المجال البيئي، قد أثمرت ترسانة قانونية رادعة، فهي تحاول دمج البعد البيئي في السياسات التنموية الحكومية، وهو أمر يحتاج للكثير من الوقت والإمكانات البشرية، والمادية، وناهيك عن مشاركة كل الفاعلين والقوى الحية من المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية البيئية... الخ، حتى نتمكن من وضع سياسات تنمية ناجعة، تكرس ثنائية الحفاظ على البيئة، وإيجاد تنمية مستدامة تكون في خدمة البيئة.

---

200 ـ القانون رقم 045/ 2000، المتعلق بالقانون الإطار للبيئة، بصيغة pdf.

201 ـ المرسوم رقم 156/ 2012، الذي يحل محل المرسوم 060/ 95، المطبق للقانون رقم 045/ 2000، بصيغة pdf.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

وفي إطار حماية المجال البيئي، تنص المادة "21"، من قانون الإطار للبيئة رقم 045/ 2000، على أنه: (يتم إنشاء صندوق للتدخل في مجال البيئة، ويخصص هذا الصندوق بصفة كلية لتمويل نشاطات الحماية، والإحياء المرتبطة بانعكاسات تدهور البيئة).

كما تنص المادة 8، من المرسوم 048/ 2010 المتضمن إنشاء صندوق التدخل من أجل البيئة على أن موارد الصندوق تستخدم في تمويل النشاطات التالية:

- إعداد وتنفيذ خطة الطوارئ الوطنية من أجل البيئة؛
- إصلاح الأضرار التي تصيب البيئة؛
- إعادة المواقع الملوثة بالمواد الخطرة، أو الضارة إلى حالتها السابقة؛
- مكافحة جميع أشكال التلوث، ولاسيما التلوث البحري، والجوي الذي تسببه النشاطات الصناعية، والمعدنية والنفطية، أو أي مصدر آخر من مصادر التلوث؛
- مكافحة الإيداع العشوائي للنفايات الحضرية (الصلبة أو السائلة أو البلاستيكية)؛
- حماية منطقة الشاطئ، ولاسيما عن طريق استعادة وحماية الريط الرملي الشاطئي، المحاذي للمراكز الحضرية؛
- حماية المجموعتين الحيوانية، والنباتية عن طريق إنشاء محميات طبيعية وحظائر؛
- تقويم التأثيرات البيئية قبل انطلاق النشاطات الصناعية، والمعدنية، والنفطية، استباقا لأي تدهور محتمل، قد يصيب المنظومات البيئية؛ ...إلخ[202]

وهذا الصندوق، يعنى أساسا بالحماية من التدهور البيئي، ويقوم بعملية الإحياء للوسط البيئي المتدهور، سواء كان هذا التدهور بفعل عوامل التصحر، أو بفعل الممارسات البشرية، وما يلحظ هنا، هو أن موارد الصندوق ليست كافية لعملية الحماية؛ لأن المهام التي أنطيب بهذا الصندوق كبيرة جدا، فلا بد إذن من إشراك فاعلين وطنيين ودوليين في المجال البيئي، حتى تتم عملية الحماية بإشراف الجميع، وتحت عيون الجميع.

وهذا الدور يمكن للمجتمع المدني الوطني الموريتاني، والدولي القيام به، ـ وبخاصة أن قانون الجمعيات الجديد، يمنح فرصة إنشاء جمعيات وطنية وأجنبية عاملة في المجال البيئي وغيره؛ وإذا ما وجد هذا النوع من الجمعيات الوطنية والدولية، وتم إشراكها في وضع تصورات ورأى للبرامج الحكومية البيئية الموريتانية، فسيرقى هذا الصندوق إلى مستوى النجاح والنجاعة المطلوبان، فعلى الدولة إذن أن تشجع مثل هذه المبادرات، المتعلقة بالمجال البيئي عموما، والمناخي منها على وجه الخصوص، لإنجاح مساعيها التنموية والبيئية.

---

[202]ـ المرسوم رقم 048/ 2010، المطبق للقانون رقم 045/ 2000، بصيغة pdf.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

خاتمة

وفي الختام يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

- المجتمع المدني ذات البعد الدولي، آلية للانفتاح والدمقرطة، وإحدى أذرع قوى العولمة الفاعلة الذي استطاع أن يلعب دورا أساسيا في السياسة الدولية، من جهة الأدوار الطلائعية التي لا غبار عليها، فما على الدولة القومية، إلا أن تزاوج وتقارب للدفع بالمجتمع والأمة، نحو الصالح العام، لا الصالح القومي.
- مازال المجتمع المدني الموريتاني، طور التشكل والتطور، لأن التجربة الديمقراطية في بلادنا حديثة مقارنة بالتجارب الأخرى؛ فهو يحتاج لتطوير مستمر، وكفاح مستنير.
- وناهيك أن المنظمات غير الحكومية الموريتانية، هي تبع للمجتمع المدني، قيد التشكل والتطور؛ فالإطار التشريعي والتنظيمي ـ الذي طالته بعض التعثرات بعيد الاستقلال ـ لم تصاحبه دينامية اجتماعية، تسرع عملية التطوير، مما أفقد هذه المنظمات القدرة على مواكبة، ومناورة العمل الحكومي، لأن معظمها تشكل في أحضان الحكومة، مما أضعف من فاعليتها ومشاركتها الفعلية.
- فالعقبة التي كانت تعترض، قيام متجمع مدني موريتاني قوي ـ حسب دعاة التطوير، هي الأخذ بنظام الترخيص، والذي استبدل في القانون الجديد رقم 004/ 2021 بنظام التصريح، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح، يمكن أن يكون لها ما بعدها في المستقبل المنظور.
- تلعب المنظمات غير الحكومة البيئية الموريتانية، أدوارا شبه معدومة؛ لأن هذه المنظمات لم تستطع أن تفرض وجودها، ولا أن تكون مستقلة عن الحكومة، مما أفقدها الفاعلية المطلوبة، بيد أنها يمكن أن تطور ذاتها، وتستعيد حضورها في المستقبل.
- إن الحكومة الموريتانية، قد استطاعت إيجاد ترسانة قانونية قوية جدا لحماية الإشكالية المناخية في البلاد، ووضعت مقاربات وطنية تجسيدا لالتزاماتها الدولية؛ إلا أن عدم وجود مجتمع مدني فاعل، ومنظمات غير حكومية بيئية على قدر كبير من الاستقلالية، يجعلان الحكومة في منأى عن الانتقادات، وعن تقييم فعلي للسياسيات العمومية.

الهند ورهانات المفاوضات المناخية العالمية

بين تعزيز الإقلاع الاقتصادي ولعبة المصالح مع العالم النامي

India and the Global Climate Negotiations: between Promoting Economic Development and the Game of Interests with the Developing World

محمد بلعربي والحسين شكراني، جامعة القاضي عياض، مراكش

BELARBI M'hammed, Professor of Political Science
CHOUGRANI Elhoucine, Professor of International Law
University Cadi Ayyad, Morocco

mhbelarbi@yahoo.fr

Abstract

Climate change poses significant threats to countries. Major states, including India, have tried to shift positions between attaining political and economic interests on the one hand and engaging in the role of international cooperation on the other. Accordingly, this paper aims to provide a reading of India's perspective on the environmental approach, which adopts, along with other developing countries, the concept of the historical responsibility of the West. Meanwhile, such an approach aims to seize the opportunity for economic development to face internal environmental crises.

Key Words: India, Climate Negotiations, Economic Development, Developing World.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

ملخص

تشكل التغيرات المناخية تهديدات كبيرة للدول، لذا حاولت الدول لاسيما الكبرى، ومنها الهند اعتماد مقاربة تتأرجح بين تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية من جهة، واللعب على وتر التّعاون الدولي من جهة أخرى. وبناء عليه تحاول هذه الورقة تقديم قراءة للمنظور الهندي الذي يروم حول تحقيق المكاسب البيئية بالاصطفاف مع الدول النامية حول مفهوم المسؤولية التاريخية للغرب وتبعاته، وفي نفس الوقت عدم تفويت الفرصة من أجل التنمية الاقتصادية في مواجهة الأزمات البيئية الداخلية.

الكلمات المفتاحية: الهند، المفاوضات المناخية، الإقلاع الاقتصادي، العالم النامي.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

مقدمة

يعد مشكل التغير المناخي أو الاحتباس الحراري من التحديات البيئية الكبرى التي تواجه المجتمع الدولـــي ككل، فالتغير المناخـــي أضحى يشكل تهديداً غير مسبوق سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي (الإتحاد الأوروبي مثلاً) أو الوطني لكل دولة على حدة، اذ لا يتوانى الخُبراء والمهتمون وصانعو السياسات فـــي دق ناقوس خطر تأثير التغير المناخي لاسيما ما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر وزحف التصحر على الأراضي والفياضانات، كما يقوم بتعميق الفجوة بين الاغنياء و الفقراء نظراً لاختلاف مستويات الصمود والتأقلم والتخفيف منه.

ومن أجل تفادي السيناريوهات الأشد قسوة للتغير المناخي، دخل (المجتمع الدولـــي) فـــي مفاوضات ماراطونية، بدأت منذ 1995 ولازالت مستمرة بشأن الاحتباس الحراري، وهي مفاوضات عرفت تجاذبات وتقاطعات كثيرة بين دول الشّمال والجنوب، وتمكن المفاوضون من التوصل إلـى بروتوكول كيوتو للعام 1997، واتفاق باريس 2015 (COP 21) للتغير المناخـــــي، لكن أجرأة بُنود ونصوص "الشرعية الدولية المناخية" لازالت المحك الحقيقي لتأكيد أو نفي جهود المجموعة الدولية؛ مع الإشارة إلـى تحقيق بعض التقدم مع إصدار الاتفاقية-الإطارية الأممية حول التغير المناخي (UNFCCC 1992) بروتوكول كيوتو (1997)[203].

وقد تم إحداث مؤتمرات الأطراف (COP) من أجل الإشراف على جهود الدول الأطراف فـــي الاتفاقية-الاطارية للتّصدي لتغيرات المناخ، بالتنصيص على ضرورة حماية الأطراف المتفاوضة للنظام المناخـــي لفائدة الأجيال الحالية والمقبلة، على أساس الإنصاف ووفقاً لمبدإ المسؤولية المشتركة وحسب إمكانيات كل طرف، مع العمل على تقييم التطور الحاصل فـــي احترام التعهدات والالتزامات وتنفيذ الاتفاقية-الإطارية فيما يتعلق بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

ولاشك أن المفاوضات المناخية تؤطرها المصالح والتوازنات السياسية والاقتصادية؛ لذلك مافتئت الهند تدحرج مواقفها بين ضرورة تحقيق المتطلبات الاقتصادية والتّنموية الضّرورية لمواطنيها من جهة أولـى، والاصطفاف إلـــى جانب العالم النامي من أجل التّعبير عن حسن نواياها والالتزام بقضايا الشّعوب النامية من جهة أخرى[204]. فالتوفيق بين الأبعاد السياسية والأبعاد الاقتصادية هو "المعيار الحقيقي" من أجل فهم لعبة المفاوضات المناخية العالمية حسب المنظور الهندي.

---

[203] Stefan C. Aykut et Amy Dahan, Gouverner le climat ? Vingt ans de négociations internationales (Paris: Presses de Sciences Po, 2015). p.38.

[204] Sandrine Mathy, " des négociations internationales aux politiques nationales : le positionnement ambivalent de l'inde sur le changement climatique ", in Mondes en développement (n° 169,2015), pp.139-160.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

لكن الهند تعرف أنها تمرّ بمرحلة الأزمات الداخلية كالطّاقة والمياه[205] مما يؤثر بقوة على مواقفها فأزمة المياه في الهند تمثّل تذكيراً قوياً بتحول ظاهرة التغير المناخي سريعاً إلى حالة طوارئ مناخية مستعجلة. ومن هذا المنطلق، تتعامل الهند مع تغير المناخ كمفاوضات عالمية "قائمة بذاتها" مما مكنها من أن تنسج هذه المفاوضات في"صفقة كبيرة" تنطوي على روابط مع مفاوضات دولية أخرى تنطوي أيضًا على مصالح هندية رئيسية، سواء كانت إصلاحات لمجلس الأمن الدولي وتوسيعه (كعضو دائم) أو لمنظمة التجارة العالمية.

إشكالية البحث الأساسية

من الصعوبات المطروحة على الدول النامية (وكذلك الهند) تَعَرّض وفودها لضغوط كبيرة من أجل الانخراط (إيجابياً) في التّفاوض المناخي لكن دُون الحصول على مزايا تمويلية من أجل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، لذلك ترى الهند أن التنمية هي أولوية الأولويات. يُضاف إلى ذلك أن 70 ٪ من سكان الهند يرتبطون بالزراعة والماشية، وأن 83 ٪ من المياه تستعمل في القطاع الزراعي. وأن حوالي 300مليون هندي مرتبط بالموارد الغابوية؛ و300 مليون هندي تعاني من غياب الكهرباء. وهذه نسب تؤثر بشكل مباشر على حياة الناس ورفاهيتهم وعلى الأمن الغذائي في الهند.

وانطلاقاً من هذه الأرقام (وغيرها كما سيرد في المقال النهائي)، سوف لن تكون لدى المُفاوض الهندي خيارات كثيرة، فالاقتصاد الهندي مُطالب بتحقيق النّمو بغض النظر عن استدامته؛ كما أن حركية وسرعة التغيرات التي يشهدها المسرح الدولي ولعبة التّحالفات المصلحية تفرض التموقع مع هذا المحور أو ذاك، فهل من سبيل أمام الهند لرَدّ الاعتبار لحركة عدم الانحياز في وجهها (الجديد) أم أن مصالح التّنافس الاقتصادي والتّموضع مع محور البريكس (BRICS) هو الحل الأفضل؟. إن الجمع بين السياسي والاقتصادي يبدو صعباً؛ لكن الاختيار ما بينهما يبدو أصعب؟

بناءا عليه، ستتحدّد إشكالية البحث الأساسية من خلال الإجابة على ثلاثة تساؤلات فرعية مترابطة وهي:

- كيف استطاعت الهند أن تُوازن بين حتمية الإقلاع الاقتصادي، ولعبة التموقع بجانب الدول النامية؟
- وهل يمكن للهند التوفيق بين تناقض سياساتها الاقتصادية غير المستدامة وسياساتها المناخية الطموحة؟

[205] حاليا[2017]، يوجد 63 مليون فرد لايحصلون على مياه شرب نقية. وقد أقرت المحكمة العليا بالحق في المياه، بوصفه أساساً للحياة، ولكن ليس بوصفه حقاً أساسياً. أنظر: ريتوبارنا بهاتاشاريا. "صعود الهند"، ترجمة حمدي أبو كيلة، الثقافة العالمية، العدد 198 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس- أبريل 2019)، ص. 113.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

- ومدى انعكاس هذه التّناقضات على علاقات الهند مع الدول النامية؟

أهمية الموضوع، لا شك أن موضوع المفاوضات المناخية العالمية يحظى بأهمية فائقة لدى الدول والمنظمات الدولية (الحكومية وغير الحكومية) والشّركات المتعدّدة الجنسيات (TNC's) والأفراد. فالهند كغيرها من الدول النامية تُعاني من قلّة وخبرة أطرها المشاركة فـي المفاوضات المناخية العالمية، فأثناء تعثّر المفاوضات يطرح الفاعلون بدائل من أجل ربح رهانات التّفاوض المناخي مع العلم بصعوبة التفاوض فـي قضايا بيئية ترتبط بالجوانب الفنية والاقتصادية والقانونية والسياسية.

ومن المُقَرّر أن تُجِيبَ الهند كغيرها من الدول على أسئلة كثيرة مرتبطة بحصص التّلوث (سوق التلوث، آلية التنمية النّظيفةCDM) وجُهودها من أجل إنقاص غازات الدفيئة (تقديم تقارير دورية)، وسُبل التّكيف مع التّغير المناخي (حجم وطرق التّمويل).

وينتظر أن تَتَعَزّزَ إجراءات المراقبة لاسيما بعد دخول اتفاق باريس حيز التّطبيق (2016)؛ فالدول أصبحت مطالبة بتقديم المُسَاهمات المحدّدة وطنياً تُجاه التّغير المناخـــي (INDC) فـــي مجالـــي التّخفيف والتّكيف من أجل تثبيت غازات الدفيئة فـي حدود ما دون 2 ٪ مقارنة بمعدلات ما قبل الحقبة الصناعية (المادة2 من اتفاق باريس للعام 2015).

القيمة المضافة للبحث: لا شك أن الهند تتموقع فـي محاور متعدّدة من أجل خدمة مصالحها وتنويعها وتشبيكها، فهي تنتمي إلـــى دول مجموعة 77+ الصين (G 77+ China) ومحور دول البريكس ودول عدم الانحياز سابقاً وتحالف الدول الهادفة إلـــى تعزيز دور مجموعة 77+ الصين (LMDC). لذلك سنبحث فـي مدى مصلحة الهند فـي الانفتاح على العالم النّامي (وبالتالـي الدول العربية) من أجل تنويع مصالحها وتكوين حلف يساعدها على الضّغط فـي المجال المناخـــي من جهة ومدى قدرة الدول النامية على تعزيز ثقتها فـي الدبلوماسية المناخية للهند من جهة أخرى؟

فما تطرحه الهند بخصوص الإنصاف مابين الأجيال فـي المجال البيئي، وأهمية تعزيز العدالة المناخية العالمية، وضرورة تحويل التكنولوجيا من الشّمال إلـى الجنوب الخ يبدو أساسياً فـي التّفاوض بين الفاعلين؛ لكن ما هي الإجراءات المواكبة للخطاب السياسي الهندي، وما هي المصالح المشتركة "الثّابتة" [إن صحّ القول] مع الدول النامية من أجل خلق توازن لدبلوماسية التغير المناخي؟ سُؤال يسترعي الاهتمام من قبل الباحثين والمهتمين بالتفاوض المناخـــي، لاسيما وأن الهند تحاول التّوفيق بين معضلة متطلبات التنمية وإكراهات التّحولات المناخية.

نرى أن الإجابة عن هذه الانشغالات (الهندية- العربية) سيقدم قيمة مضافة مع التشديد على أهمية **أولاً**؛ فهم أسس القوة الناعمة (Soft Power) للهند و**ثانياً**؛ سبل التّواصل مع الهند من أجل خدمة قضايا العالم النامي و**ثالثاً**؛ تجاوز منطق توازن القوى (Balance of Power) إلى منطق توازن المصالح بين دول الشّمال المصنّع ودول الجنوب النّامي؛ وتعزيز مبدأ التّمايز (Differentiation) في قضايا التغيرات المناخية وتطبيق ثنائية المعايير (The Duality of Norms) كمبدأ المسؤولية المشتركة في مقابل المسؤولية المشتركة لكن المتباينة، والتّفاوت في استجابة الدول للكُلفة البيئية.

أولاً- الكلفة المناخية للاقتصاد الهندي ومبررات الإقلاع الاقتصادي

الأكيد أن لتغير المناخ تأثيراً خطيراً على توافر الموارد المختلفة على الأرض وخاصة المياه، والتي تحافظ على الحياة على هذا الكوكب. كما يؤثر التغير المناخي في المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية سلبًا على صحة الإنسان ونوعية الحياة (الرّفاه الاجتماعي)؛ ومن المتوقع طوال القرن الحادي والعشرين أن تشهد الهند ارتفاع درجة حرارة أعلى من المستوى العالمي"المتفق عليه".

يطرح إذن التغير المناخي تحديات غير مسبوقة على الاقتصاد. فالهند تعتبر دولة زراعية بشكل أساسي وتحظى تحديات تغير المناخ بأهمية أكبر في التعامل معها في المقام الأول أكثر من أي قضية مثارة أخرى. لهذا فالهند تتعرض لضغوط شديدة من أجل التخفيف من التغير المناخي من خلال التحكم في نمو الانبعاثات [ترفض الهند وضع سقف للانبعاثات]. لكنها ستحتاج أيضًا إلى التكيف مع زيادة ندرة المياه وزحف الجفاف على الأراضي الزراعية والفيضانات والأعاصير وغيرها من الكوارث الطبيعية. ومع ذلك فالسياسات الهندية الحالية ليست كافية للتّعامل مع تحديات الاحتباس الحراري وهناك حاجة جادة إلى إعادة النّظر في السياسات المتاحة لجعلها أكثر توافقًا وبما يتماشى مع المعايير الدولية[206].

ولا يوجد حاليًا سوى القليل من الأبحاث النهائية حول تأثير تغير المناخ على القطاعات المختلفة للاقتصاد الهندي. من هذا المنطلق، عندما نتحدث عن الكلفة البيئية نذكر تقرير نيكولاس سترن (N. Stern)[207] حول كلفة التغير المناخي. إذ تعمل الهند حاليًا على تطوير إستراتيجية لنمو اقتصادي منخفض الكربون، كما

[206] Shabbir, Shahab" Challenges of Climate Change and India's Policy Options", Indiana Journal of Global Legal Studies 4(1 July 2015), pp. 118-126.
[207] Stern Review: The Economics of Climate Change (https://bit.ly/3qrwWnE), accessed September 5, 2017.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

وضعت أهدافًا طموحة للطاقة المتجددة إلى حد ما، لكن هذه الأهداف ترتبط بمجموعة من التحديات الخاصة بها.

1- في قطاع الطّاقة

تعتمد الهند بكثافة على الطّاقة من أجل تلبية احتياجات المواطن التنموية، مع وجود سيناريوهات لزيادة الطّلب على الطّاقة. في هذا الإطار، فالهند مطالبة بزيادة المساحات الخضراء، من خلال بناء سياسة متكاملة للطاقة والبيئة والعمل على وضع خارطة طريق لإدارة وتخفيف تحدي تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية ومتطلبات الطاقة بهدف حماية البيئة، فضلًا عن أن تكون عملية إزالة الكربون وإدارة الطلب والفعالية هي كلمات المرور الرئيسية لسياسة الطاقة للحكومة الجديدة؛ وفي هذا السياق يجب التركيز على توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتحفيز السيارات الكهربائية، والحد من استهلاك الديزل في الزراعة، وإعادة تصميم المباني والمصانع لجعلها محايدة للكربون[208].

و"تعتمد الهند في 80 بالمائة من حاجتها من النفط الخام على الاستيراد، وهو ما ينعكس على ارتفاع الطلب العالمي على النّفط باعتباره أسرع ارتفاع في النمو نتيجة زيادة استخدام الشّاحنات والسيارات والدراجات النارية وتلبيةً لهذا النمو المتصاعد، فقد تم تشغيل مصافي التّكرير في الهند باتجاه مكثف، الأمر الذي سوف يؤدي إلى ارتفاع الواردات. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تكون الهند المستهلك الأسرع نمواً في العالم خلال السّنوات العشرين المقبلة بحيث تصل إلى مستوى 10 ملايين برميل في اليوم"[209].

2- في قطاع الفلاحة

تستعمل الهند أكثر من 80 في المائة من المياه في الفلاحة. "على سبيل المثال تعتمد نسبة 62 ٪ من المساحة المزروعة في الهند على مياه الأمطار، لذلك فإن ماتريده هو المحاصيل التي تتناسب مع هذه الأنواع من الاحتياجات.

في المنحى نفسه، ستشهد الهند أيضًا مزيداً من التّباين الموسمي في درجات الحرارة مع ارتفاع درجات الحرارة في الشتاء أكثر منها في الصيف، حيث امتدت موجات الحرّ في جميع أنحاء الهند في السنوات الأخيرة مع ارتفاع درجات الحرارة في الليل. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه، مما سيؤدي إلى

---

[208] Dhruva Jaishankar and Zehra Kazmi (editors), India 2024: Policy Priorities for the New Government (Brookings Institution India Center, May 2019), p.22.

[209] نورة بنت عبد الرحمن اليوسف. "العلاقة الطاقية بين البلدان العربية والصين"، المستقبل العربي، العدد460 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 2017)، ص. 103.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

زيادة التباين في هطول الأمطار الموسمية الصيفية، مما سيؤدي إلى تأثيرات شديدة على قطاع الزراعة في الهند[210]. سوف تتأثر الزراعة الهندية سلبًا ليس فقط بزيادة أو نقصان في إجمالي كميات الأمطار، ولكن أيضًا بالتغيرات في توقيت هطولها .وستؤدي درجات الحرارة المرتفعة إلى تقليل المدة الإجمالية لدورة المحاصيل، مما يؤدي إلى انخفاض العائد لكل وحدة مساحة، خاصة لمحاصيل القمح والأرز الهندية. إن تآكل التربة، وزيادة أعداد الآفات والأعشاب الضارة الناجمة عن تغير المناخ، سيؤثر أيضًا على الزراعة في الهند .على سبيل المثال، ستتأثر كمية الرطوبة في التربة بالتغيرات في عوامل مثل هطول الأمطار والجريان السطحي والتبخر.

إن ما تحتاجه الهند إذن على المدى الطويل هو الفصائل التي تتحمل فترات الجفاف، بينما في بعض المناطق ستجد أنها بحاجة إلى الفصائل النباتية التي تقاوم الفياضانات وكثرة المياه"[211]. وهو ما يؤكد أهمية الاعتماد على مقاربة طويلة الأجل عندما نتحدث عن التغير المناخي ووقعه على المحاصيل الزراعية.

3- في القطاع الغابوي

تحتاج الهند إلى أكثر من 2 ترليون دولار من أجل تفعيل خطط التغير المناخي إلى حدود أفق 2030 ، وأكثر من 200 مليار دولار لتفعيل برامج ومشاريع قطاعات الزراعة والنظم البيئية؛ وتتعرض قطاعات مهمة في اقتصاد الهند الصاعد للخطر جراء تأثير تغير المناخ، وذلك في ظل مكافحة البلاد لانتشال ملايين السكان من الفقر. فالهند "موطن نحو 270 مليون إنسان يعيشون في فقر مدقع"[212].

وفي إطار تدبير الغابة ضمن مبادرة الأمم المتحدة للتخفيف من إزالة واندثار الغابات (UN-REDD)[213]، بلورت الدول الصاعدة وهي الهند وأندونيسيا والصين مبادرات تهدف إلى رغبتها في توسيع مبادرة الأمم المتحدة لتشمل الحفاظ على الغابة، والحصول على تحفيزات فيما يتعلق بأنشطة خلق وحماية المناطق المحمية وزيادة المساحات الغابوية المزروعة.

---

[210] Rohitashw Kumar and Harender Raj Gautam, "Climate Change and its Impact on Agricultural Productivity in India" in Journal Climatol Weather Forecasting 2: 109., 2014. doi:10.4172/2332-2594.1000109.

[211] أنجيلا ساييني. أمة من العباقرة. كيف تفرض العلوم الهندية هيمنتها على العالم، **عالم المعرفة** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 2015)، ص.122.

[212] أليسا أيريس. "هل تبدأ الهند في التصرف كقوة عالمية؟" ترجمة حمدي أبو كيلة، **الثقافة العالمية**، العدد 198 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس- أبريل 2019)، ص. 119.

[213] Moïse Tsayem Demaze. "Éviter ou réduire la déforestation pour atténuer le changement climatique: le pari de la REDD / Avoid or Reduce Deforestation to Mitigate Climate Change: The REDD Challenge", Annales de Géographie, 119e Année, No. 674 (juillet-août 2010), p.347.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

ثانياً. الرّؤى المناخية للهند ولعبة المصالح مع العالم النامي

فـــي عالم يتسم بالتّفاوت الصّارخ فـــي الموارد المالية والقُدرات التّقنية والمسؤولية عن الغازات المُسَبّبة للاحتباس الحراري الموجودة بالفعل فـــي الغلاف الجوي، يمكن لمفهوم العدالة المناخية ومطلب الانصاف أن يتعارضا مع المصالح الوطنية، مما يؤدي إلـــى مفاوضات دولية برغماتية.

فالاتجاه الحالـــي لمفاوضات المناخ، والذي يتسم بمزيد من "الواقعية"، يتجه نحو السماح للدول الصناعية الكبرى ومن يسير في فلكها كالهند مثلا، بوضع أهداف طوعية للحد من انبعاثاتها. فـــي هذا الاطار، يبدو أنه من المستبعد تماما أن يحد هذا النهج من ظاهرة الاحتباس الحراري إلـــى أقل من درجتين، كما أنه ليس عمليا على الإطلاق لتلبية الأهداف التي وضعتها اتفاقية الأمم المتحدة-الإطارية بشأن تغير المناخ.

لقد أثبتت القضايا البيئية الراهنة بوضوح التّعقد المصلحي الذي يقود العالم إلـــى مسارات للتنمية متباينة جداً ومستهجنة للغاية (فالمفاوضات بشأن المناخ هي بالتأكيد مفاوضات سياسية واقتصادية وليست بيئية). بسبب وجود ترابط علائقي بين مجال الانبعاث الكربوني والتنمية الاقتصادية فـــي دولة ، كالهند مثلاً، فقضية المناخ ليست قضية بيئية محضة، بل قضية "سياسية من الدرجة العالية" تتعلق باختيار استراتيجي وطريق التنمية، لذلك فهي مسألة جيوسياسية تنتعش وفق عامل القوة داخل النظام الدولـــي وعلى ضوئها تتحدد معايير التّعاون والصّراع بين الدول.

1- مطلب العدالة المناخية والإنصاف

برزت حديثاً بعض الدراسات التي تشير إلـى وجود نظريات غير غربية فـي العلاقات الدولية يجب تسليط الضوء عليها، لاسيما مع بروز تجمعات إقليمية هامة لاسيما فـــي القارة الأسيوية كتجمع بريكس(BRICS) والأسيان (ASEAN)[214].

طالبت الدول النامية باستخدام "مؤشّر"التّمايُز بين الدول، فلا يمكن مقاربة إنبعاثات الدول الصناعية بإنبعاثات اقتصاديات الدول الناشئة. فالدول النامية تحتاج إلـى مستويات من التنمية وقدرات تدبيرها واحترام ظروف كل بلد نامي، وقد تحتاج إلى فترات تاريخية معينة من أجل بناء اقتصادات مستدامة. فهي تتمسك بالتنمية المستدامة لكن تُلاحظ أن الأولوية للتطور الاقتصادي. كما أن مطالبة الدول الصناعية للدول النامية (المتقدمة)

[214] Alexei D. Voskressenski.Non-Western Theories of International Relations. Conceptualizing World Regional Studies (London: Palbgrave macmillan, 2017).

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

لاسيما الصين والهند بتمويل جُزء من تكاليف المناخ يبدو غير منطقي للدول النامية باعتبار أن الدول النامية لم تُشارك من الناحية التاريخية في التلوث الصناعي منذ الثّورة الصناعية الأولى لذلك ليست لها مسؤولية تاريخية.

ومن أجل ربح هذه المُعادلة تطمح الدول النامية إلى إدخال عناصر العدالة والإنصاف في المفاوضات المناخية، فهذه العوامل قد تساعد على تكريس مبدأ التّمايز كمطلب رئيسي في المفاوضات المناخية. وبقيت الإشارة أن الدول النامية تؤكد لنظيراتها الصناعية أن الدول النامية تقوم بجهود أكثر من غيرها في مجال التّخفيف من وطأة التغير المناخي ومجابهة ذلك، لكن الإدارة الأمريكية ممثلة بجورج بوش أكد في 13 مارس 2001 مقاربته لبروتوكول كيوتو وعارضه بشدة لأن[215]البروتوكول يعفي 80 في المائة من العالم لاسيما الصين والهند، كما أن البروتوكول يلحق أضراراً كبرى بالاقتصاد الأمريكي. وبذلك فبروتوكول كيوتو غير عادل وغير فاعل من أجل مواجهة الانشغالات المتعلقة بالتغيرات المناخية العالمية.

صادقت الهند على اتفاق باريس (2015) في العام 2016، وهي مسؤولة عن 4.5 في المائة من الانبعاثات الغازية العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية+ الصين حوالي 40 في المائة). وطالبت الهند مراراً في المحافل الدولية بتوفير عدالة مناخية للدول الفقيرة؛ وفي نفس الوقت أكّدت على عزمها زيادة إنتاج الفحم بحلول 2020 من أجل إيصال الكهرباء إلى أكثر من 300 مليون هندي يعيشون دُون كهرباء.

2- المسؤولية التاريخية للغرب عن التغيرات المناخية

إن الدول المتقدمة مسؤولة عن 80 ٪ من غازات الدفيئة المركّزة في الجو، وفيي نفس الوقت تتحمل دول الجنوب 80 ٪من الأضرار الناتجة عن التّغير المناخي[216].

يضم محور بازيك (BASIC) البرازيل وجنوب افريقيا والهند والصين، وقد تكون هذا المحور في سنة 2009 بمناسبة انعقاد مؤتمر الأطراف النسخة رقم 15 في كوبنهاغن(COP15).

ومن النقط التي يمكن ملاحظتها أن الهند تطمح لأن يترك لها الفرصة التاريخية كما تركت للغرب المصنع من أجل النمو الاقتصادي، فالهند في حاجة إلى توفير الأمن الغذائي والزيادة في فرص الشّغل والقضاء على الفقر.

[215] Marie – Pierre Lanfranchi. "Le statut des pays en développement dans le régime climat: Le principe de la dualité des normes revisite?", In Colloque d'Aix-en- Provence. Le droit international face aux enjeux environnementaux (Paris: Ed Pedone, 2010), p.286.
[216] Yanick Jadot et Léo Quievreux. Climat la guerre de l'ombre. Les citoyens face aux Etats et aux lobbys (Paris: Ed Le Passager Clandestin: 2015), p.16.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

3- مطلب تحويل التكنولوجيا وتمويل المناخ

لاحظت الهند أن الصندوق الأخضر للمناخ(GCF) لم يستطع جمع المبالغ التي وعد بها المانحون (100 مليار إلى حدود 2020 كما تقرّر في مؤتمر الأطراف كوبنهاغن2009، COP 15)، والمبالغ التي تمّ جمعها لا تتعدى 3 ملايير دولار، وبالتالي فالمجموعة الدولية بعيدة كل البعد عن الوفاء بالتزاماتها المناخية.

فعلى هامش مؤتمر بون لسنة 2018، شَدّدَ مندوب الهند على أن أهداف التمويل لما بعد عام 2020 في إطار البند 8 من جدول أعمال فريق اتفاق باريس أمر بالغ الأهمية، ودعا إلى إحراز تقدم بشأن البُنود المتعلقة بالفقرة 5 من المادة 9 من الاتفاق (البلاغات المالية المسبقة)[217].

على الرغم من أن وعي الهند لهويتها النامية لم يتغير، فمن المحتمل أن الهند غير قادرة على أن تعيد النظر في هويتها هذه بواسطة التفاعل بينها وبين الدول النامية من خلال التفاوض المناخي العالمي.

ثالثاً. ما مدى استجابة الهند للرهانات المناخية للعالم النامي؟

من الناحية الكمية، لا يمكن القفز والاستغناء على الأهمية العددية للدول النامية (حوالي 130 دولة) في المفاوضات المناخية. كما تجدر الاشارة الى بروز المجموعات الموضوعاتية المستقلة للدول النامية تنشط في المسألة المناخية: مجموعة الدول الاقل نموا (حوالي خمسون دولة)، مجموعة الدول الجزرية النامية (حوالي 40 دولة)، ومنذ 2005 تم انشاء تحالف للدول ذات الغابات المطرية. من هذا المنطلق،مع التحولات الجيوسياسية، انتقل التّفاوض المناخي من المفاوضات بين دول الشّمال الى المُفاوضات بين دول الشمال ودول الجنوب مع مطلع 1990[218].

انطلاقا من هذه التغيرات، هل يمكن استمرار نمط "الجنوب – الشمال" للمفاوضات الدولية بشأن المناخ؟ أي هل سيكون تقسيم الدول المتفاوضة إلى معسكر الدول المتقدمة ومعسكر الدول النامية فعّالاً في المفاوضات الدولية المستقبلية بشأن المناخ؟ في هذا الوضع، هل تُواجه الهند تغيراً في الاعتراف الجماعي لهوية الدول النامية؟ و من ثمّ إعادة تفسير مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" حتى داخل الدول النامية نفسها؟

ومن نافل القول، بأن هذه التغيرات ستحقق تأثيرات على تحديد هوية الهند (الدولة النامية–الصّاعدة) ومصالحها الوطنية.

---

[217] نشرة مفاوضات الأرض، المجلد رقم 12 ،العدد 722 ، 7 مايو 2018 (مؤتمر تغير المناخ المنعقد في بون 2018).

[218] Stefan C. Aykut et Amy Dahan, « La nouvelle géopolitique du climat: Pays en développement, puissances émergentes », Dans Stefan C. Aykut et Amy Dahan , Gouverner le climat ? Vingt ans de négociations internationales (Paris : Presses de Sciences Po, 2015), Chapitre 6 : pp-267-324.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

1- نحو نظام اقتصادي جديد

لاشك أن الهند لعبت دوراً مهماً في إحداث حركة عدم الانحياز، لكن هذه الحركة فقدت بوصلتها لاسيما مع انتهاء الحرب بين المعسكرين الاشتراكي والغربي. كما ساهمت الأزمات المالية في بحث الدول النامية عن تكتلات جديدة قد تُعِيد الدماء لاقتصادياتها. كما أن اتساع عضوية الحركة جعل منها منتدى للعالم الثالث مما يؤكد صعوبة الدّفاع عن نظام اقتصادي جديد يأخذ في عين الاعتبار مصالح الدول النامية. كما أن سمة التّشرذم بين الدول النّامية وتَمَكّن الدول الغربية من تبديل براديغمات الصّراع كمحاربة الإرهاب وصدام الحضارات ونهاية التّاريخ والدفاع المستميت عن "دولة الحد الأدنى (Minimal State) أو حياد الدولة في الاقتصاد، وأفكار التيار النفعي-الجديد (New Utiliarianism) التي عملت على "شيطنة" الدولة ودورها، والمقاربة الودية تجاه قوى السّوق (Market Friendly)"[219]. كل هذه المقاربات أدت إلى تفريغ مطالب الدول النامية من محتواها. وأصبح الصراع مستداماً في مجالات الاقتصاد. ولذلك طرح سؤال: هل نبحث عن التطور الاقتصادي (التطور الكمي) أم نبحث عن التنمية الاقتصادية المستدامة (التوفيق بين أبعاد التنمية المستدامة)*.

يمكن القول بأن الهند تتباطأ في الالتزام بتقليص الكربون مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والصّين، وبلغة الأرقام فما بين سنتي" 1990 و 2012 ازدادت غازات الدفيئة في الهند بـ 67 في المائة، وإذا لم تقم الهند بالجُهود يمكن أن تتضاعف هذه الغازات بحلول العام 2030.

وفي السياق نفسه، فـ"إن الحكومة الهندية تسعى إلى رفع نسبة الكهرباء المشتقة من الطاقة النووية إلى 10 ٪ مع حلول العام 2035"[220]، وذلك بحثاً عن الرغبة في إحداث انسجام سياسة الهند المناخية مع الالتزامات البيئية الدولية نحو تقليل انبعاثات الكربون، وبالتالي تقليل اعتماد الهند على الوقود الأحفوري مثل الفحم.

وهذا يدل بوضوح على عدم وفاء الهند بالتزاماتها الدولية المناخية، وعدم قدرتها على الدفاع عن نظام اقتصادي جديد يقوم على إعادة الاعتبار للبعد البيئي في حوار شمال جنوب، وحوار جنوب- جنوب.

---

[219] إشراف وتحرير. أحمد يوسف أحمد." قضايا محورية في النظام العربي". الفصل الرابع. حال الأمة العربية 2016-2017. الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص. 157-161(بتصرف).

* التنمية المستدامة هي تلبية حاجيات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. أنظر:

The World Commission on Environment and Development. Our common future (Oxford. Oxford University Press, 1987), p.42.

[220] أنجيلا ساييني. أمة من العباقرة. كيف تفرض العلوم الهندية هيمنتها على العالم، المرجع السابق الذكر، ص. 255.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

ومن الحلول المطروحة، ضرورة مشاركة الجميع في صياغة بديل للاقتصاد الحالي، فـ"في ظل التحديات التي تواجه العالم، يغدو ضرورياً التوصل إلى عقد جديد بين دول العالم أجمع بشقيه المتقدم والنامي، تأخذ الدول النّاشئة ودول الأطراف مكانتها فيه إلى جانب دول المركز في إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد"[221].

2- تعزيز التّعاون المناخي جنوب- جنوب

وعن مقترحات الدول النامية بشأن آثار الإجراءات البيئية في النّفاذ إلى الأسواق، تركّز مقترح الهند على "ضرورة أن تكون الاتفاقيات البيئية المتعدّدة الأطراف، التي يتم التّفاوض بشأنها، تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة أو الوكالات المتخصّصة وأن تكون متاحة للدول جميعاً، وأن يتم التّفاوض من خلال المشاركة الفعالة للدول المنتمية إلى مناطق جغرافية مختلفة"[222].

ومن الأهمية التأكيد على امكانيات التواصل بين الدول العربية والهند والاستفادة من الاهتمامات المشتركة في مجالات الطاقات المتجدّدة، ومحاربة الفقر، وتعزيز فرص إنجاح التنمية الاقتصادية، ونقل المعرفة، وتمويل البنية التحتية.

3- أولوية التّعاون الطّاقي بين الهند والدول النامية

تم الالتزام من خلال المادة 2 من اتفاق باريس للعام 2015 حول التغير المناخي على تخفيض درجة حرارة الكوكب الأرضي إلى مادُون درجتين مائويتن مُقارنة بحقبة ما قبل الصناعية. وهذا الهدف الطّموح يستلزم مضاعفة الجهود بشأن التكنولوجيات الخضراء؛ لكن "إنتاج 2/ 3 من التكنولوجيات الحاصلة على البراءة بين سنتي 2000 و2005 تسيطر عليه فقط ثلاث دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان، وتحويل التكنولوجية الثنائية (أي بين دولتين) بين الدول الأعضاء في منظمة التّعاون والتّنمية الاقتصادية (OECD) من جهة والدول غير الأعضاء في هذه المنظمة من جهة أخرى تمثل فقط 22

---

[221] مصطفى العبد الله الكفري. "مجموعة العشرين الكبار وقمة سان بطرسبورغ 2013.منتدى غير رسمي للدول الصناعية الكبرى"، **المستقبل العربي**، العدد 420 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 2014)، ص.77.

[222] محمد قويدري. "إشكالية تحرير التجارة الدولية وقضايا البيئة والتنمية المستدامة" مجلة **بحوث اقتصادية عربية**، العددان53-54 (بيروت: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء- ربيع 2011)، ص.22.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

فـــــــي المائة من مجموع التّحويلات"[223]؛ يضاف إلـــــى هذه الأرقام مشكل ازدياد الغازات الدّفيئة ذات المصدر عالم ثالثي؛ فـ"أكثر من 75 فـي المائة من غازات ثاني أوكسيد الكربون فـي حدود 2050 مصدرها الدول النامية لاسيما من الهند والصين"[224]. وأمام هذه الضغوط، يبدو أساسياً "تسريع وتيرة تحويل التكنولوجية النّظيفة من الشّمال إلـــى الجنوب من أجل مجابهة مشكل التّغيّر المناخي"[225].

يطرح موضوع الطاقة كمجال للتعاون بين العرب والهند وبالتالـي تعزيز التعاون المناخـي جنوب-جنوب. فالهند تعاني عجزاً كبيراً فـــي مجال إيصال الكهرباء للسكان، ومن المنتظر أن تزداد فاتورة الكهرباء مما يُثقل ميزانية البلد.

و"تمثل الهند سادس أكبر مستهلك للطاقة فـــــي العالم. وحتى تُحافظ على معدل نمو مقداره 6 ٪ سنوياً خلال العقدين المقبلين، ستضطر لزيادة استهلاكها من الطاقة بنحو 5 ٪ سنوياً. وإذا كانت تستورد اليوم 70 ٪ من إجمالـــــي ما تستهلكه من النفط، فسيرتفع هذا الرقم في عام 2020 إلى 90 ٪ بحسب مؤشرات الاستهلاك الحالية"[226].

خاتمة

من الواضح أن حل مشكلة تغير المناخ لا يكمن فـــي الأساليب الفردانية المعتمدة على استفادة بعض الأطراف على حساب أطراف أخرى. إن وجود موقف تعاوني بدلا من موقف "المجموع الصفري"[بتعبير نظرية المباريات Game Theory] تُجاه قضايا المناخ- رغم أنه قد لا يحل المشكلة العالمية المتمثلة فـــي كيفية توزيع الثروة بالتّساوي- سوف يضمن على الأقل أن لكل إنسان الحق فـــي الغذاء والمأوى وبالطبع الحق فـــي الوجود، فمواجهة تغير المناخ لا تتطلب المبادرات الطموحة فحسب بل تتطلب فـــي المقام الأول بذل المزيد من الجُهود المُتناغمة من جميع الفاعلين فـــي المجتمع الدولـــي.

إن اندلاع حرائق الغابات بشكل أكثر تكرارا، وتسارع ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات الساحلية المتزايدة وانتشار موجات الحرارة الطويلة الأمد والأكثر شدة، كلها مخاطر تنبه الشعوب والأمم لتداعيات

---

[223] Matthieu Glachant, Julie ING, Jean– Philippe Nicolaï. "Transfert de technologies propres, commerce international et accords environnementaux", Revue Française d'Economie (N: 3, Volume XXXI, janvier 2017), p. 138.

[224] Ibid, p. 138.

[225] Ibid, p.138.

[226] أوستريفيشيوس وبوزمان. "اقتصاد الهند.. الدور والمستقبل فـــي نظام عالمي جديد"، (http://studies.aljazeera.net/ar/files/2009/201172112492548452 4.html), accessed september 21, 2020.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

وتهديدات التغير المناخي لاقتصاديات ومصالح الدول أجمع الأمر الذي يترتب عنه انعكاسات سلبية على مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعرقلة مسلسل التنمية المستدامة، فالتغير المناخي يُضيف أعباءا إضافية للتحديات التي تواجهها الهند والدول العربية وباقي الدول النامية في سعيها لتحقيق الأهداف التنموية. فالسّؤال المطروح هو: كيف ينبغي أن تُسهم الدول التي تمر بمراحل انتقالية من فصول التنمية في مُعالجة مخاطر وتهديدات التغير المناخي؟

على الرغم من البدائل العديدة للطاقة التي تقوم الهند بتطويرها، والتي تشمل الوقود الحيوي، والكهرباء المولّدة من المساقط المائية، والطاقة النووية، والشمسية، التي استثمرت فيها الهند، فإن الفحم كما يقول الخبراء سيظل هو المصدر الرئيسي للطاقة في الهند في المستقبل المنظور على الأقل. إذ تُبين المُسُوحات الجيولوجية أن الجزء الأكبر من ثروة الفحم في الهند، لم تكتشف بعد بسبب الاعتماد على التقنيات التقليدية في استخراجها . لذلك، يتوجب على الهند بذل المزيد من الجهد للتوصل إلى ابتكار تقنية متقدمة تجعل ثروتها من الفحم متاحة وتجعل استخدامها نظيفاً.

فنظراً لأن المفاوضات المتعددة الأطراف كما هو حال المفاوضات المناخية، لا تصل سوى إلى الحدّ المقرر لها وبالسّرعة التي يتطلبها ذلك، فمن الواجب على الهند (وباقي الدول النامية) أن تعمل معاً بشكل وثيق من أجل تطوير شراكة حقيقية، تحول دون قيام التوترات نتيجة تفاقم التغيرات المناخية. وقد حذّرت التحليلات بشكل دوري من حروب المياه الوشيكة. فعلى سبيل المثال، تستمد كل من الهند وباكستان قدراً كبيراً من المياه من نهر السند[227]، الذي يمر عبر منطقة متنازع عليها، ناهيك على أن ارتفاع الطلب وتزايد نُدرة المياه سيؤدي إلى إثارة التوترات حول السِدّ. وقد اعترضت باكستان على جهود الهند لبناء سدود في أعالي النهر، وفي العام 2016، علَّق رئيس الوزراء الهندي، ناندیرا مودي (Narendra Modi)، مؤقتاً مشاركة الهند في الاجتماعات المشتركة لإدارة النهر. مما يؤشر بأن التعاون السلمي بين الدولتين على هذا المستوى سيكون أكثر صعوبة في المستقبل.

[227] على الرغم من أن البلدين(الهند وباكستان) خاضا عدة حروب مع بعضهما البعض، فلم يسبق لهما أن تصادما مطلقاً بسبب تقاسم المياه بفضل "معاهدة مياه السند Indus Water Treaty" الموقعة في 19 شتنبر من العام 1960 بعد مفاوضات شاقة بين الجانبين، التي توفر لهما آلية لتدبير مياه النهر معا. وقد رحب الشعبين الهندي والباكستاني بالاتفاق إذ يشكل فرصة من أجل تطوير العلاقة بين البلدين. للتفصيل أنظر:

Azhar Ahmad."Indus Waters Treaty. A Dispassionate Analysis", Policy Perspectives, Vol. 8, N:2 (Huly-December 2011), pp. 73-83.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

ومن المتوقع أن تزداد حدّة التوترات القائمة المتعلقة بالمياه مع باكستان والصين. ومع ذلك، قد يأتي التهديد الأكثر خطورة من بنغلاديش، وهي الدولة التي دخلت فـــي نزاع مع الهند منذ سنوات بسبب الخلافات على تقسيم حصص المياه الحدودية. ومن المتوقع أن يؤدي تعرض بنغلاديش لتغيرات مناخية شديدة على الأرجح إلـــى حدوث فيضانات هائلة وخسارة بالغة فـــي مجال الزراعة خلال العقود المقبلة. وقد يتدفق ملايين اللاجئين المُتضررين من التغيرات المناخية عبر الحدود إلـــى شمال شرق الهند؛ وهي منطقة مشتعلة بالتوترات.

إذن كنتيجة سببية لتداعيات تغيّر المناخ، ستتفاقم مخاوف الأمن الخارجي للهند، ناهيك عن إثارة العديد من المشكلات، كنزوح السكان وانعدام الأمن الغذائي وفُقدان تدفق المياه والأزمات الاقتصادية مما سيزيد من حدّة الصراعات الداخلية القائمة،خاصة فـــي شرق الهند ووسطها.

فـــي النهاية، يتطلب تغير المناخ، الذي يعد مشكلة عالمية، حلولاً تعاونية. غير أنه لا يمكن إقامة ودعم أي نهج تعاوني إلا إذا اعتقدت الدول المتقدمة و الدول الصّاعدة (الناشئة) على حدّ سواء، ومن بينها الهند بأن تسهم بنصيب عادل من أجل معالجة هذه المشكلة فـــي عالم يتسم بالتفاوت الصارخ فـــي الموارد المالية والقدرات التقنية والمسؤولية عن الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ويمكن لمفهوم العدالة المناخية أن يتعارض مع المصالح الوطنية، مما يؤدي إلـــى مفاوضات دولية مثيرة.

فـــي هذا السياق، يمكن القول إن المواقف الدولية بشأن أزمة تغير المناخ متباينة ومتعارضة، ففي حين تتسبب الاقتصاديات الكبرى الـ17 فـــي نحو 80٪ من انبعاثات غازات الكربون فـــي العالم، فإن هذه الدول تُروج لفكرة مفادها أن الدول النامية هي من سيتسبب فـــي هذه النسبة مستقبلا. أما الاقتصاديات النامية (لاسيما الهند و الصين)، فترى أن الدول المتقدمة عليها تحمل مسؤولياتها التاريخية فـــي قضايا التغير المناخي، بأن تُخفض من انبعاثاتها؛ وترى الدول النامية أن اقتصاداتها يجب أن تأخذ فرصتها فـــي النّمو والإقلاع.

والواقع، أن أزمة التغيرات المناخية لا تقتصر فقط على ارتفاع درجة حرارة الكوكب والتلوث، ولكنها وثيقة الصلة بمشاكل نقص المياه، وتناقص الأراضي الصالحة للزراعة، وخطر انتشار الأوبئة، والفقر المزمن والهشاشة وعدم القدرة على التأقلم والصمود فـــي مناطق كثيرة من العالم ، كما هو حال ملايين الهنود الفقراء.

الإنفاق الجبائي والنمو الاقتصادي بالمغرب

The Tax Expenditure and Economic Growth in Morocco

المصطفى حطبي، جامعة القاضي عياض، مراكش – المغرب

HETTABI ElMostafa University Cadi Ayyad- Marrakech, Morocco
hettabi.elmostafa@gmail.com

Abstract

This work addresses tax expenditures, as a tool of fiscal policy, and their relationship to economic growth in Morocco. It shows that the use of tax expenditures to encourage investment, in a set of economic sectors, has not led to the expected results. Indeed, by transforming the tax expenditure into a simple source of rent, the multiplicity and diversity of the tax advantages have led to a complexity of the tax system, and by extension to monitoring difficulties by the tax administration. Thus the introduction of tax expenditure has created a lobby that pleads for its maintenance or extension at the expense of a worsening annual budget deficit bereft of any positive repercussions on economic growth.

Keywords: Tax Expenditures, Economic Growth, Tax Revenues, Fiscal Advantages, Budget Deficit.

ملخص: يتناول هذا البحث موضوع الإنفاق الجبائي في المغرب، باعتباره أحد أدوات السياسة الجبائية، وذلك في علاقته بالنمو الاقتصادي بالبلد. ويخلص إلى أن استخدام الإنفاق الجبائي من أجل تشجيع الاستثمار في مجموعة من القطاعات لم يؤدّ إلى النتائج المطلوبة. حيث إن تعدد وتنوع أشكال الامتيازات الضريبية يؤدي إلى تعقد النظام الضريبي وصعوبة المراقبة من طرف الإدارة الجبائية، الشيء الذي يمكن أن يحول الإنفاق الجبائي إلى مجرد مصدر للريع الضريبي يصب في مصلحة بعض فئات الضغط من المستثمرين؛ فتتزايد الامتيازات الضريبة الممنوحة سنة بعد أخرى، ويتفاقم عجز الميزانية العامة دون أن يقابل ذلك تحسن على مستوى نسبة النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الجبائي– النمو الاقتصادي– الإيرادات الجبائية – امتيازات ضريبية – عجز الميزانية.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

مقدمة

لقد كان دوما الهدف الرئيسي للنظام الضريبي، تحقيق موارد كافية من الإيرادات تسمح للحكومات بتمويل أنشطتها وبلورة بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو غيرها من الأهداف الإستراتيجية من قبيل دعم التنمية الاقتصادية، وتشجيع الادخار أو تخفيف العبء عن الأسر ذات الدخل المنخفض. وبمرور الوقت، استحدثت الدول عددًا من التدابير الاستثنائية في النظام الضريبي، من قبيل منح امتيازات ضريبية لمجموعات محددة من الأفراد أو الشركات أو بعض الأنشطة والقطاعات الحيوية. محدثة بذلك انزياحا عن نطاق النظام الضريبي المرجعي الذي يشمل مختلف الأنظمة الأساسية للضرائب. هذه الامتيازات الجبائية أصبح يطلق عليها اسم "الإنفاق الجبائي" The Tax Expenditure في الأدبيات الجبائية المعاصرة. والغرض المعلن من هذا الإجراء، بالنسبة إلى الحكومات، هو تحقيق أهداف إستراتيجية في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية من أجل تشجيع بعض الأنشطة أو السلوكيات أو مساعدة فئات معينة من دافعي الضرائب. ليصبح بذلك الإنفاق الجبائي أداة للسياسة الحكومية، إذ كثيرا ما يمكن أن يحل محل الإنفاق الموازني المباشر رغم تباين الأسلوبين من حيث جانب الرقابة والمرونة وكذلك من حيث الاستخدام والإنجاز.

غير أن الإنفاق الجبائي يشكل مصدر نقص مالي هام في إيرادات الميزانية العامة للدولة، بما يحدثه من آثار شبيهة بتلك التي تخلفها النفقات العمومية المباشرة على موازنة المالية العمومية، الأمر الذي يجعل هذه الامتيازات الضريبية محط تساؤل وتدقيق كلما تفاقم عجز الميزانية، وتطلب الأمر تصحيح أوضاع المالية العامة. فكونه أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية، أضحى حجمه يتعاظم باطراد من سنة لأخرى، وأصبح يفرض بإلحاح التساؤل حول مدى فعاليته في تحقيق الأهداف المتوخاة منه، ومدى مساهمة تلك الإعفاءات الضريبة التي أقرتها الحكومات المغربية في الرفع من نسبة النمو الاقتصادي بالبلد؛ فالإنفاق الجبائي اليوم ينظر إليه على أنه سبب من أسباب تعقيد الأنظمة الجبائية، ووسيلة للبحث عن المزايا من أجل التهرب الضريبي، إذ يصعب إخضاعه للضوابط العقلانية وأدوات التتبع والمراقبة.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

أولا. طبيعة الإنفاق الجبائي ومراميه الاقتصادية والاجتماعية

1- الإنفاق الجبائي: التعريف و المنشأ

يظل تعريف النفقات الجبائية غير محدد بشكل دقيق ومتغير في الزمن[228]. ويعود استعمال هذا المفهوم لأول مرة إلى سنة 1967، من طرف مساعد وزير الخزينة الأمريكي Stanley Surrey في تقريره المعنون بـــ"منح الميزانية والمزايا الضريبية"[229]، الذي حث من خلاله على ضرورة اعتماد استثناءات في الهيكل العادي للنظام الجبائي، وفي الآن نفسه تزويد الإنفاق الجبائي بآلية التقييم على غرار ما هو معمول به في الإنفاق الموازني. لكن عند تأصيل المصطلح نجده ذا جذور ألمانية، حيث استعمل لأول مرة في سنة 1954 للتعبير عن كل ما يصنف ضمن "التخفيضات الضريبية الخاصة أو الديون الضريبية أو نفقات الميزانية"[230]؛ فالمصادر الرسمية لمختلف الدول تقدم دائما تصنيفا لمجموع المقتضيات الاستثنائية، حيث تعرف لائحة النفقات الجبائية تغيرات مستمرة. ففي سنة 1968 أصدرت الخزينة الفدرالية الأمريكية أول لائحة للنفقات الجبائية وعرفتها بكونها "كل نقص في الموارد الجبائية ناتج عن مقتضيات القوانين الجبائية الفدرالية، التي تمنح استثناءات ضريبية في شكل إعفاءات، أو تقليص مبلغ الدخل الخاضع للضريبة، أو تنص على تخفيض، أو ائتمان ضريبي، أو اعتماد معدل تضريب تفضيلي، أو تأجيل لأداء الديون الضريبية."[231] ويتم التمييز بين النفقات الجبائية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تخص الأولى كل ما يتعلق بالتقاعد، والصحة والأنشطة الخيرية ؛ فيما تهتم الثانية بتشجيع الادخار، والاستثمار والتنمية الاقتصادية.

أما في ألمانيا فالأدبيات حول هذا الموضوع كانت تشير منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين إلى الدور الفعال للنظام الضريبي في بلورة السياسة الاقتصادية والاجتماعية. غير أن القانون لا يحدد بدقة النفقات الجبائية، إذ أن التقارير المنشورة تقتصر على الإعانات الضريبية للشركات وفروع الأنشطة، ولا تأخذ بعين الاعتبار الإجراءات المعتمدة لصالح الأسر إلا إذا كانت تشكل إعانات غير مباشرة للمقاولات الخاصة أو لقطاعات اقتصادية[232].

---

[228] Conseil des prélèvements obligatoires en France, Entreprises et « niches » fiscales et sociales. Des dispositifs dérogatoires nombreux, octobre 2010, p.12.

[229] S. Surrey, « The US Income tax System – The Need for a Full Accounting: Speech before the Money Marketers », Nov. 15, 1967.

[230] D.N. Shaviro, « Rethinking Tax Expenditure and Fiscal Language », Social Science Research Network Electronic Paper collection, september 2003, p. 23.

[231] « Revenue losses attributable to provisions of the Federal tax laws which allow a special exclusion, exemption, or deduction from gross income or which provide a special credit, a preferential rate tax, or a deferral of liability », in E. SUNLEY, « Tax Expenditures in the United States », In H.P. BRIXI, C.M.A. VALENDUC & Z.L. SWIFT (eds), Tax Expenditures-Shedding Light on Governement Spending Through The Tax System Lessons from developed and transitions Economies, World Bank, 2004.

[232] Eric Pichet, Théorie générale des dépenses socio-fiscales, Les éditions du siècle, 2016, p.272

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

وسيظهر مصطلح "النفقات الجبائية" لأول مرة في التقرير السنوي لمجلس الضرائب الفرنسي في سنة 1979، في تواز مع استعمال مصطلح "الملاذات الضريبية" الذي يشير ضمنا إلى المزايا الضريبية التي يستفيد منها الأغنياء. وفي هذا السياق يحدد المجلس الأعلى للحسابات الفرنسي سبعة فروع[233] للنفقات الضريبة، منها: الإعفاءات؛ والخصوم الضريبية؛ وتخفيض معدلات الضرائب؛ ثم تخفيض مبلغ الضرائب أو تأجيل تحصيلها؛ والخصم؛ إلى جانب الكف عن تحصيل الضريبة عندما يكون مبلغها زهيدا.

أما التعريف الذي يقدمه صندوق النقد الدولي (FMI) لمفهوم النفقات الجبائية فيشبه إلى حد بعيد ذاك الذي حددته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE). فبالنسبة إلى صندوق النقد الدولي، يعتبر من النفقات الجبائية كل "المزايا الضريبية أو الإعفاءات من نظام الضرائب العادي التي تخفض تحصيل الإيرادات من قبل الإدارات العمومية، والتي يمكن تحقيق الأهداف التي تسعى إليها بوسائل أخرى مثل الإعانات أو النفقات المباشرة الأخرى، وعليه فالمزايا الضريبية لها نفس أثر النفقات العمومية."[234] وعلى نفس النحو تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الإنفاق الجبائي بكونه عبارة عن " أحكام من قانون الضرائب، أو هو تقنين، أو ممارسات تخفض أو تؤجل استخلاص الضريبة المستحقة لجزء من دافعي الضرائب بالمقارنة مع النظام المرجعي"[235].

ولا يخرج تعريف النفقات الجبائية الذي يتبناه التشريع الضريبي المغربي عن هذا النطاق، إذ هي من وسائل السياسة الضريبية التي تشكل "انحرافا عن النظام الضريبي المرجعي. إذ يتعلق الأمر بتدابير تحفيزية تترجم عن طريق تنازل الدولة عن جزء من مداخيلها الضريبية في سبيل دعم القطاع الإنتاجي أو الاجتماعي."[236] وتقود مجمل هذه التعريفات إلى خمسة أشكال من الإنفاق الجبائي تبنتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

الإعفاءات الجبائية: عبارة عن تخلي الدولة جزئيا أو كليا بصفة دائمة أو مؤقتة عن حقها من الضرائب بموجب مجموعة من الشروط التي يحددها القانون، وذلك من أجل تحفيز بعض الأنشطة المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي. ويُقصد بالإعفاءات الدّائمة تنازل الدولة عن حقوقها الضريبية طيلة مدة حياة المشروع، أما الإعفاءات المؤقتة فهي تلك التي تقوم الدولة بموجبها بالتّخلي عن إيراداتها الضريبية لمدة معينة ريثما يدخل القطاع المراد تشجيعه مرحلة تحسن الإنتاجية[237].

---

[233] Cour des Comptes, Rapport sur l'application de la loi de financement de la Sécurité sociale pour 2001, septembre 2001, P.256.

[234] FMI, Manuel sur la transparence des finances, 2001, p.83

[235] Les dépenses fiscales dans les pays de l'OCDE, OCDE, février 2010, P.12

[236] تقرير حول النفقات الجبائية، مشروع قانون المالية لسنة 2018، وزارة الاقتصاد والمالية.

[237] Andri Barilari, Robert Drape, Exonération Fiscale Dans le Lexique Fiscale, 2ème Edition, Dalloz, 1992, P. 82.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

التخفيضات الجبائية: تخص حذف بعض العناصر الجبائية بهدف تقليل الدخل أو المادة الخاضعة للضريبة. أحياناً قد لا يملك المكلف دخلا كافيا خاضعا للضريبة ليستفيد من التخفيض الكامل فيكون التخفيض جزئيا في هذه الحالة مما يقلص من حجم الإنفاق الجبائي الحكومي. وتتوقف قيمة الإنفاق الجبائي، الممنوح لدافعي الضرائب في شكل استثناءات أو إعفاءات أو تخفيضات جبائية، على المعدل الحدي للضرائب؛ فبارتفاع هذا الأخير ترتفع قيمة الاستثناءات أو الإعفاءات أو التخفيضات الجبائية[238].

تخفيض نسب التضريب: وهي الحالات التي يتم فيها تطبيق معدلات ضريبية أقل من المعدلات المعتمدة في النظام الضريبي المرجعي، إذ أن قيمة الإنفاق لا تعتمد على المعدل الحدي للضرائب، ولكن بالمقابل قد لا يستفيد المكلف من المعدل الضريبي المنخفض.

القرض الجبائي: يأخذ شكل قرض مقدم للخزينة العامة من الأرباح التي يحصل عليها المكلف بالضريبة في صورة اقتطاع جبائي مسبق عن الضرائب المستحقة عليه، ويضاف هذا القرض إلى الدخل الخاضع للضريبة، وفي نفس الوقت يتم تخفيضه من الضريبة الإجمالية، وهو يغطي كذلك جانبا من التخفيضات الضريبية التي تطبق على بعض النفقات، مثل نفقات البحث والتطوير، التي تتمثل في هذه الحالة في استرجاع الضريبة المدفوعة.[239]

2- الإنفاق الجبائي: الدوافع والغايات

تندرج الاستثناءات الجبائية ضمن الإطار العام للمحفزات الضريبية[240] التي تدخل بدورها في خانة الإجراءات التي تسعى إلى تغيير سلوك دافعي الضرائب مستهلكين كانوا أو مستثمرين أو مانحين، لدفعهم للقيام بالاختيارات المناسبة كما يراها المجتمع ويتبناها المشرع، سواء لحماية المجتمع من العوامل الخارجية السلبية(Negative Externalities) أو من أجل حماية دافعي الضرائب أنفسهم من السلوكيات المضرة بهم. وهناك نوعان رئيسيان من الحوافز الممكنة: حوافز ذات أبعاد اجتماعية وبيئية ، وأخرى ذات أبعاد اقتصادية.

الأبعاد الاجتماعية: يتم استخدام النفقات الجبائية بوصفها أداة من أدوات السياسة الاجتماعية (كإسناد لما تقوم به مؤسسات الضمان الاجتماعي) أو كدعم للبعض القطاعات (من قبيل قطاع العقار في ما يخص شق سكن الاجتماعي). وقد تستهدف هذه الآليات في وقت متزامن كلا المحورين مثل الإعفاءات من اشتراكات الضمان

---

[238] Ministère Des Finance de L'économie et de la Recherche, Ministère du Revenu du Québec, Dépenses Fiscales, Bibliothèque Nationale du Québec, 2003, P. 10.

[239] Andri Barilari, Robert Drape, op. cit., p. 51.

[240] تتضمن الإجراءات الضريبية المحفزة مجموعة من التدابير والاستثناءات الضريبية التي تروم التأثير في سلوك المستهلك لثنيه عن القيام بسلوكيات استهلاكية مضرة به كالتدخين، والكحول أو لأي أسباب أخرى اقتصادية، اجتماعية أو بيئية.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

الاجتماعي(إعفاءات اشتراكات المشغل، إعفاءات وعاء الاشتراكات...إلخ) وهي آليات تستخدم عادة في نطاق السياسة الاقتصادية، وتحديدا لخلق فرص الشغل.

الأبعاد البيئية: منذ عقدين من الزمن برزت الجباية البيئية[241] (The Environmental Taxation or Ecotax) كأحد الفروع المستقلة عن الجباية السلوكية (Behavioral Taxation) رغم تشابهها مع هذه الأخيرة فهي تمثل مفهوما مختلفا إن في أهدافها أو وسائلها. فهي أكثر تقييدا في هدفها لأنها تهتم فقط بالرفاهية الجماعية من خلال حماية البيئة، ولكنها أوسع وأشمل من حيث الأشخاص المستهدفين، إذ لا تقتصر على الأشخاص الطبيعيين فقط بل تمتد إلى أنشطة المقاولات أيضا. والملاحظ أن هذه الاهتمامات البيئية الحالية تضع محل تساؤل النفقات الجبائية التي تشجع علانية الأنشطة الملوثة باسم الضرورات الاقتصادية والاجتماعية، مما جعل التفكير في اعتماد آليات مواكبة باستحداث نفقات جبائية ذات طبيعة بيئية كالقروض الضريبية من أجل الانتقال الطاقي.[242]

الأبعاد الاقتصادية: يمكن تقسيم الدوافع الاقتصادية إلى قسمين رئيسيين: دعم القطاعات الهشة أو الإستراتيجية أو دعم عام من أجل تقوية تنافسية النسيج الاقتصادي الوطني. فسواءً كانت هذه القطاعات هشة أو إستراتيجية، يمكن أولاً رصد مساعدات لقطاع معين في شكل إعانات مالية مباشرة (أو غير مباشرة) من خلال الميزانية، ومن ثم عن طريق آليات مالية واجتماعية استثنائية، التي يمكن أن تعطي أحيانا نتائج ملحوظة.

في حالة ما إذا استخدم الإنفاق الجبائي، فإن المساعدات قد تكون ذات صبغة مباشرة أو غير مباشرة. لكن في واقع الأمر، النفقات الجبائية غالبًا ما تكون غير مباشرة، في شكل دعم للقوة الشرائية للمستهلكين، بشكل عام من خلال اعتماد نسبة ضريبة على القيمة المضافة أقل من النسبة المرجعية (وهو 20٪ في المغرب). هذا هو الحال بالنسبة إلى شراء المنتجات الأساسية أو التي تعتبر إستراتيجية من خلال تخفيض معدلات الضريبة على القيمة المضافة التي تهدف إلى خفض تكلفة بعض المنتجات مثل الأدوية، والصحافة أو الكتب أو المواد الغذائية التي تعتبر سلعًا أساسية أو النقل أو تقديم الطعام. والتمييز بين الدوافع الاجتماعية والدوافع الاقتصادية ليس دائما واضح المعالم كما هو الشأن بالنسبة إلى الإعفاء في بعض الدول من الضريبة على القيمة المضافة على الاستشارات الطبية، التي لا تعتبر إلى حد ما إجراء اجتماعيا نظرا إلى استفادة الجميع منها. وعليه فإنه حينما يستفيد معظم المواطنين من

---

[241] حسب تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "للجباية البيئية" فإنها تتشكل من الضرائب والرسوم التي يتكون وعاؤها من ملوث، أو منتج أو خدمة يؤدي إنتاجها إلى تدهور البيئة أو استغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة

[242] Crédit d'impôt pour la transition énergétique (CITE)

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

نسبة مخفضة للضريبة على القيمة المضافة فإنه يكون من الأجدى اللجوء إلى التحويل المباشر عبر الإعانات المباشرة.[243]

ويعتبر قطاع البناء وخاصة بناء المحلات السكنية مثالا صارخا للقطاع الذي يفرز انعكاسات سلبية على الاقتصاد[244] كلما كان مستوى الضرائب فيه مرتفعا. لذلك يتطلب إنعاش الحركة الاقتصادية وضع مجموعة من التدابير الاستثنائية والتحفيزية بانتظام على شكل مزايا ضريبية. لكن هذه الإجراءات غالبا ما تؤدي إلى الدخول في جدلية غير متناهية؛ فارتفاع الضرائب يعرقل المبادرة، وهو ما يؤدي إلى إنشاء ملاذات ضريبية تكلف الميزانية العامة، الأمر الذي يدفع إلى التفكير إلى الحد منها وهكذا دواليك.

3- الإنفاق الجبائي: الكلفة وصعوبة تقييم النتائج

يعتبر الإلمام بالتكاليف المالية للنفقات الجبائية حديث العهد، فهناك نوعان من تكاليف الميزانية يجب التمييز بينهما: التكاليف المباشرة، والتي تمثل في الخسائر المتعلقة بإيرادات الدولة، والتكاليف غير المباشرة التي تكون أحيانا مرتفعة، إذ تشمل تكلفة الرقابة والمعلومات الخاصة بدافعي الضرائب التي تتحملها الإدارة، وتكاليف الاستيعاب و"الامتثال" التي يتحملها دافعو الضرائب سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين، وكذلك الآثار غير المباشرة.

كلفة الإنفاق الجبائي: إن من أكثر المشاكل المرافقة للنفقات الضريبية هي مسألة تكلفتها المتعلقة مباشرة بتكلفة تقييمها. فمنذ عدة سنوات، أجبرت الترسانة التشريعية الحكومة على الكشف عن التقديرات السنوية في إطار مشاريع قوانين المالية العامة؛ إذ سرعان ما تبدد الوهم الضريبي، القائل بأن النفقات الجبائية لا تكلف أيا كان أي شيء، مع بزوغ العديد من التدابير الاستثنائية، ليتبين على المدى الطويل أن النفقات الضريبية تكاد تكون بحجم نفقات الميزانية.

بالإضافة إلى تكاليف الميزانية المتعلقة بالنقص في الإيرادات، فإن النفقات الجبائية تزيد من كلفة التدبير الإداري والمراقبة التي يتحملها سواء دافعو الضرائب أو الدولة، وعليه فإن حساب كلفتها يجب أن يتضمن أيضا

[243] Ebrill, M. Keen, J. P. Bodin & V. Summers, The Modern VAT, International Monetary Fund, Washington, 2001.

[244] حسب دراسة قام بها مكتب المحاماة في قانون الأعمال الفرنسي (FIDAL) لصالح اتحاد المنعشين العقاريين في أكتوبر 2014، فإن الضرائب تشكل 27% من ثمن شراء الدور السكنية أي 12% أكثر مما هو في بقية الدول الأوروبية و 17% أكثر مما هو عليه الوضع في ألمانيا.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

ارتفاع كلفة الإدارة والتدبير[245]. إذ غالبا ما تفرز الملاذات الضريبية أنواعا كثيرة من الصعوبات الإدارية، كتعقيد المساطر والصيغ وارتفاع كلفة تفسير المساطر لدافعي الضرائب وكلفة المراقبة الضريبية.

من جانب آخر، قد تفضي النفقات الجبائية إلى اختلالات اقتصادية ضارة، إذ يستفيد منها وقبل كل شيء مروجو السلع والخدمات المشمولة بالاستثناء على حساب الفئة المستهدفة من خلال خلق ملاذات ضريبية؛ و يمكنها أيضا أن تصب في مصلحة قطاع ما (أو بعض العاملين في قطاع معين) على حساب قطاع آخر، مؤدية بذلك إلى خلق أنواع أخرى من الاختلالات الاقتصادية كخلق الريع وغيره. وتبقى في جميع الحالات الآثار الاقتصادية للنفقات الجبائية على مستوى الاقتصاد الجزئي عصية على الإدراك. كما يعتبر التقاط المنفعة الضريبية من قبل المساهمين في هندسة مخططات الإعفاء الضريبي أحد أكثر النتائج الوخيمة الأكثر شيوعا للملاذات الضريبية[246]. إذ أن هذه المنفعة سيتم اقتسامها بين الطرفين المتبادلين مع ترجيح كفة منتج السلعة أو الخدمة والتي بموجب اقتنائها تتم الاستفادة من المزايا الضريبية. وتعتبر النفقات الجبائية التي يستفيد منها المنعشون العقاريون في مجال السكن الاجتماعي أبرز مثال على ذلك. فإذا كانت جماعات الضغط غالبا ما تقف وراء إحداث الملاذات الضريبية فإن وجود هذه الأخيرة هو محفز في حد ذاته لتنامي جماعات ضغط جديدة ستسهم بدورها في تقويض شروط المنافسة.

ففي مجال الضرائب وعلى غرار باقي العلوم الاجتماعية، تبدأ معالجة أي مشكل بمرحلة الإدراك والوعي به أولا ، إذ تلعب الأدبيات العلمية والمؤسسية دورا أساسيا في رغبة مدبري الشأن العام معالجة مسألة النفقات الجبائية؛ فعلى الصعيد الدولي مثلا، بدأ ينصب الاهتمام على هذه الأخيرة منذ ما يزيد عن أربعين عاما في الولايات المتحدة، وتأتي الأزمة المالية لسنة 2008 لتحفز على المزيد من الاهتمام بهذا الموضوع. وفي فرنسا وإن كان الاهتمام بنتائج النفقات الجبائية وتأثيراتها الجانبية سيأتي متأخرا عن الولايات المتحدة، إلا أن إصدار مجموعة من التقارير من طرف المجلس الأعلى للحسابات ومجلس الضرائب[247] الفرنسي سيجعل الانتقادات تتمركز حول ثلاث جوانب أساسية وهي : كتلة النفقات الجبائية داخل الميزانية، ودرجة تعقيدها وكذا كفاءتها الداخلية.

أساليب تقييم كلفة الإنفاق الجبائي: توجد ثلاثة طرق رئيسية لتقييم كلفة الإنفاق الجبائي وهي: طريقة الخسارة في الإيرادات الجبائية، وطريقة الأرباح في الإيرادات الجبائية، ثم طريق تكافؤ النفقات.

طريقة الخسارة الأولية في الإيرادات الجبائية: ترتكز هذه الطريقة على افتراض أن إقرار أو إلغاء الإنفاق الجبائي لا يؤثر في سلوك دافعي الضرائب وعائدات الضرائب الأخرى[248]، الأمر الذي يجعل منها طريقة التقييم

[245] Eric Pichet, Théorie générale des dépenses socio-fiscales, les Éditions du siècle, 2016, P.98
[246] Ibid., p. 114.
[247] Rapport du Conseil des impôts : La fiscalité dérogatoire : pour un réexamen des dépenses fiscales, 21ème rapport au Président de la République française, septembre 2003.
[248] OCDE, Revue de l'OCDE sur la gestion budgétaire, N°1, 2004, P. 161.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

الأسهل. فعموما، يؤثر استحداث النفقات الجبائية في سلوك الخاضعين للضريبة (كارتفاع الطلب على السلع التي تستفيد من الدعم الضريبي). ويمكن أن نلاحظ كذلك تأثيرات ثانوية في قطاعات أخرى أو في الاقتصاد إجمالا؛ فالنفقات الجبائية بإمكانها مثلا تشجيع النمو الاقتصادي من خلال اعتماد معدل تضريب عام مخفض. فحينما تلغى نفقة جبائية فإن سلوك الخاضعين للضريبة ينقلب إلى عكسه. إذ قد يؤدي إقرار نفقات جبائية جديدة إلى وجود بعض المكلفين ضريبيا داخل نطاق تضريب على الدخل أكثر ملائمة، وبالتالي يستفيد من معدل تضريب حدي منخفض. أما قيمة النفقات الضريبية الأخرى المعتمدة فتتقلص بالنسبة إلى هذه الفئة. فحينما تستعمل طريقة الخسارة الأولية للإيرادات فإنه عموما ما يقبل بأن جزء الدخل المعفى خاضع للضريبة بنفس النسبة الحدية كبقية الدخل الخاضع للضريبة. وهذا يعني علاوة على ذلك، أن قيمة النفقات الجبائية الأخرى لا تتأثر بفعل إقرار نفقات جبائية جديدة أو حذف نفقات جبائية قديمة.

طريقة الأرباح في الإيرادات الجبائية: تستند هذه الطريقة إلى حساب مقدار الزيادة في الإيرادات الجبائية في حالة إلغاء النفقات الجبائية. وتختلف عن سابقتها من حيث كونها تنطوي على تقدير محتمل للسلوك استجابة لأي تغيير.[249] إلا أن استخدام هذه الطريقة يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الآثار الجانبية التي تحدثها من قبيل التغييرات في سلوك المكلفين ضريبيا، ومستوى النشاط الاقتصادي، وهي طريقة صعبة التطبيق في الواقع العملي، رغم أنها من حيث المبدإ أفضل من الطريقة الأولى. الشيء الذي حدا بأغلب المؤسسات الجبائية إلى اعتبار أن مستوى الدقة في التقييم الذي تقدمه هذه الطريقة لا يبرر حجم المجهودات المطلوبة لتطبيقها.

طريقة تكافؤ النفقات: تلجأ هذه الطريقة إلى حساب مقدار التكلفة في حالة منح النفقات الجبائية في شكل نقدي بما يعادل النفقات المباشرة الممنوحة، مع افتراض، كما في طريقة الخسارة الجبائية، عدم تغير سلوك دافعي الضرائب. والجدير بالذكر أن التحويلات العادية يتم تقييمها أحيانا قبل دفع الضريبة من طرف المستفيد، في حين أن الإنفاق يمنح قبل تحديد صافي الضريبة. ومن أجل تقييم هذه النفقات الجبائية، وفق نفس القاعدة التي تقيم بموجبها النفقات المباشرة، يجب إضافة مبلغ الضرائب إذ عادة ما تعتبر على أنها تحويلات عادية. وبتطبيق مبدإ المقارنة، قد يكون الإنفاق الجبائي أقل تكلفة من الإنفاق العادي ويوفر نفس المبلغ للمستفيد.

لكن بالرغم من تعدد الطرق المعتمدة لتقييم كلفة الإنفاق الجبائي، لا يمكن للمرء أن يجزم بأن مجموع تقديرات مختلف عناصر الإنفاق الجبائي ستفضي إلى تقديرات متميزة، إذ لا يوجد في الواقع تقديرات محكمة للإنفاق الجبائي يمكن أن تستند إلى افتراض أن جميع العوامل الأخرى تبقى ثابتة، أي بمعنى ألا تتضمن

[249] مولود مليكاوي. "واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 8، 2015، ص. 144.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

التعديلات المحتملة لسلوك دافعي الضرائب تغيرات في السياسة العامة، أو تغيرات على مستوى النشاط الاقتصادي، كاستجابة لتغير قيمة الإنفاق الجبائي، بالاضافة إلى أن تقديرات كلفة الإنفاق الجبائي تبقى عرضة للأخطاء؛ فهي تعتمد على متغيرات تفسيرية، الأمر الذي يجعل عملية المراقبة الحكومية صعبة. فالإنفاق الجبائي يشبه الإنفاق الموازني المباشر، ولكن بدون توفر رقابة.

ثانيا. واقع النفقات الجبائية بالمغرب

عرفت النفقات الجبائية خلال السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا، إذ بلغ حجمها في الفترة الممتدة من 2013 إلى 2017 ما يناهز ٪4ر3 من حجم الناتج الداخلي الخام، وشهدت سنتا 2017 و 2018 وحدهما إدراج 18 إجراءً تحفيزيا جديدا ليصل مجموع النفقات الجبائية في سنة 2018 إلى 295 حالة بكلفة قدرها 3ر29 مليار درهم أي ما نسبته ٪8ر2 من الناتج الداخلي الخام، يستفيد من معظمها القطاعان العقاري و الفلاحي. غير أن النتائج المحصل عليها، لسياسة التحفيزات الجبائية المرصودة للاستثمار الوطني، لا تعبر عن مستوى الطموحات التي كانت وراء تطبيق هذه السياسة انطلاقا مما يفرضه واقع ومستوى تشجيع الاستثمار الوطني، إذ يلعب الإنفاق الجبائي من الناحية النظرية دورا محوريا في تعبئة الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة ودعم التمويل الذاتي[250]. ويحتاج التدقيق في حجم الإعفاءات الضريبية وبنيتها ومدى بلوغ أهدافها اللجوء إلى عدة تصنيفات كنوع المجال المرصودة له ونوع الضريبة المستهدفة والقطاعات المستفيدة.

1- بنية النفقات الجبائية حسب المجال المستهدف

يمكن تصنيف الاستثناءات والإعفاءات الجبائية إلى تلكم المتعلقة بكل من الشق الاجتماعي، والاقتصادي والثقافي[251]. إذ يبين الجدول الآتي عدد وحجم التدابير المرصودة لذلك برسم سنة 2018.

[250] Gilbert Orsoni, «l'intervention fiscale», 1995, Paris, P14.

[251] مشروع قانون المالية لسنة 2019، تقرير حول النفقات الجبائية، ص.16

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

الجدول رقم 1 : توزيع النفقات الجبائية حسب المجالات

المجال	عدد التدابير	المبلغ (مليون د.)	الحصة
الاجتماعي	171	14 394	41,40%
الاقتصادي	230	20 184	58,1%
الثقافي	17	169	0,5%
المجموع	418	34 747	100%

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

يتبين سواء من خلال عدد التدابير الجبائية أو من حجم المبالغ المالية أن الدولة تمكن القطاعات الاقتصادية من الاستفادة من الحصة الأكبر من الاستثناءات الضريبة، على أمل أن تسهم هذه الامتيازات الضريبة في مساعدة الوحدات الإنتاجية على تحسين تنافسيتها، ودعم التمويل الذاتي الضروري لعملية الإنتاج، على اعتبار أن ذلك سيكون له أثر إيجابي في القطاع الاجتماعي، من حيث خلق فرص الشغل وتحسين الدخل الفردي.

2- تطور النفقات الجبائية حسب نوع الضريبة

ويمكن توزيع النفقات الجبائية حسب نوع الضريبة من إعطاء فكرة عن الضريبة التي تحتكر غالبية النفقات الجبائية، سواء تعلق الأمر بعدد التدابير أو بحجم التكلفة.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

الجدول رقم 2: توزيع النفقات الجبائية حسب نوع الضريبة

الضريبة	تقييم 2017				تقييم 2018				نسبة التغيير 17/18
	تدابير تم إحصاؤها	تدابير تم تقييمها	المبلغ	الحصة	تدابير تم إحصاؤها	تدابير تم تقييمها	المبلغ	الحصة	
الضريبة على القيمة المضافة	84	82	14336	٪50	85	83	15496	53	٪8
الضريبة على الشركات	60	48	4757	٪17	62	49	4662	16	-٪2
الضريبة على الدخل	81	48	4590	٪16	82	50	4563	16	-٪1
واجبات التسجيل والتنبر	37	30	860	3٪	37	29	709	2	-٪18
الضريبة الخصوصية السنوية المفروضة على السيارات	8	4	213	٪1	8	4	256	1	٪20
الرسوم على عقود التأمين	11	10	2328	٪8	11	10	2700	9	٪16
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	7	6	153	٪1	7	6	87	0	-٪43
الرسوم الجمركية	3	3	1314	٪5	3	3	796	3	-٪39
المجموع	**291**	**231**	**28551**		**295**	**234**	**29270**		**٪2**

المصدر: المديرية العامة للضرائب

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

وقد تم تسجيل انخفاض نسبته 39٪ في النفقات الجبائية المتعلقة بالرسوم الجمركية في سنة 2018 مقارنة مع سنة 2017. كما انخفضت النفقات الجبائية المتعلقة بواجبات التسجيل والتنبر بنسبة 18٪، ولوحظ تراجع طفيف في النفقات الجبائية المتعلقة بالضريبة على الشركات(2٪) والنفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على الدخل (1٪). لكن ذلك لم يمنع من ارتفاع مجموع النفقات الجبائية بنسبة 2٪، ومرد ذلك إلى ارتفاع النفقات الجبائية المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة من جهة، ومن جهة أخرى إلى زيادة النفقات الجبائية المتعلقة بالرسوم على عقود التأمين، التي عرفت على التوالي زيادة قدرها 1160 مليون درهم و 372 مليون درهم. وقد تم عموما الحفاظ على بنية النفقات الجبائية المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة (بنسبة 53٪) والضريبة على الشركات (16٪) والضريبة على الدخل (16٪). بيد أن تقييم مساهمة النفقات الجبائية في التنمية يستدعي الوقوف على حجمها ونسبتها في مختلف القطاعات الوازنة في الاقتصاد الوطني.

3- توزيع التدابير الاستثنائية حسب القطاعات

تستمر هيمنة النفقات الجبائية المتعلقة بالقطاع العقاري بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، حيث استفاد هذا القطاع من 5750 مليون درهم في سنة 2018، أي ما يعادل 20٪ من مبلغ النفقات الجبائية التي تم تقييمها في السنة ذاتها. وتتوزع هذه النفقات بشكل رئيسي على النفقات الجبائية المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة بحصة تصل إلى 2732 مليون درهم، وعلى النفقات الجبائية المتعلقة بالضريبة على الدخل بمبلغ 2039 مليون درهم.

ويحتل قطاع الطاقة الدرجة الثانية من حيث الاستفادة من النفقات الجبائية بحصة بلغت 5453 مليون درهم تعود في معظمها إلى النفقات الجبائية المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة بمبلغ 5445 مليون درهم، وبالنفقات الجبائية المتعلقة بالرسوم الداخلية على الاستهلاك بمبلغ 8 ملايين درهم. في حين يحل قطاع الفلاحة والصيد البحري في المرتبة الخامسة من حيث حجم الاستفادة من النفقات الجبائية، بما مجموعه 2605 مليون درهم سنة 2018.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

الجدول 3. توزيع النفقات الجبائية حسب القطاعات الاقتصادية

أهم القطاعات المستفيدة من النفقات الجبائية	تقييم 2017			تقييم 2018		
	تدابير تم إحصاؤها	تدابير تم تقييمها	المبلغ	تدابير تم إحصاؤها	تدابير تم تقييمها	المبلغ
القطاع العقاري	40	31	5782	40	33	5750
قطاع الطاقة	**4**	**4**	**4820**	**4**	**4**	**5453**
الأمن والاحتياط الاجتماعي	13	11	4187	13	11	4787
الصادرات	9	5	2517	10	5	2614
الفلاحة والصيد البحري	24	21	2367	25	23	2605
القطاع المالي	42	30	1986	41	30	1699
الصناعات الغذائية	7	7	1594	7	7	1595
قطاع النقل	21	17	1406	21	17	1279

المصدر: المديرية العامة للضرائب

4- توزيع التدابير الاستثنائية حسب المستفيد

سجلت نسبة استفادة الأسر أكبر حصة من النفقات الجبائية سنة 2018 بمعدل بلغ 48٪، في حين استفادت الشركات من النفقات الجبائية بما نسبته 47٪، ثم الخدمات العامة بنسبة 3٪ . وتظل بنية الاستثناءات الضريبية حسب نوع المستفيد ثابتة مقارنة بسنة 2017، حيث نجد الأسر والشركات في مقدمة المستفيدين من النفقات الجبائية.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

الجدول 4: توزيع النفقات الجبائية حسب نوع المستفيد

المستفيدون	2017				2018			
	تدابير تم إحصاؤها	تدابير تم تقييمها	المبلغ	الحصة	تدابير تم إحصاؤها	تدابير تم تقييمها	المبلغ	الحصة
الأسر	91	73	13072	٪46	90	73	14163	٪48
المقاولات	149	120	14360	٪50	153	123	13882	٪47
المرافق العمومية	20	16	513	٪2	20	16	795	٪3
آخرون	31	22	607	٪2	32	22	430	٪1
المجموع	291	231	28551	–	295	234	29270	–

المصدر: المديرية العامة للضرائب

إن التصنيفات والتوزيعات السابقة للاستثناءات الضريبية، وإن كانت تعطي صورة مكتملة عن حجم ووزن النفقات الجبائية بالنسبة إلى الميزانية العامة، فإنها لا تخبرنا شيئا عن مدى مساهمتها الفعلية في تحسين الناتج الداخلي الخام وباقي المؤشرات الماكرو اقتصادية. وفي هذا الإطار يلاحظ غياب الدراسات الدقيقة والموضوعية التي من شأنها تقييم نسبة تحقيق سياسة النفقات الجبائية للأهداف التي رصدت لها، علما أن هذه الأهداف في حد ذاتها لم تحصر بشكل دقيق ووفق عناصر قابلة للقياس، ما يجعل من عملية تقييم نتائج سياسة الإنفاق الجبائي صعبة، ومعقدة، بل غير خاضعة لمعايير علمية ثابتة. وهذا ما سيدفعنا في الفقرة القادمة إلى مساءلة نجاعة سياسة الإنفاق الجبائي في ضوء النتائج المحققة في بعض القطاعات الاقتصادية التي تعتبر في مقدمة المستفيدين من الإعفاء الضريبي.

ثالثا. **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات الجبائية بالمغرب**

1- تأثير النفقات الجبائية في الادخار والاستثمار

يلجأ المغرب، على غرار باقي الدول، إلى الإنفاق الجبائي بوصفه إحدى الآليات الاقتصادية المستعملة في تعبئة وتوجيه الادخار، لكونه أحد أبرز المتغيرات في النمو الاقتصادي ورافعة الاستثمار المنتج، وبإمكانه أن يساهم

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

كذلك في دعم تنافسية المقاولات[252]، وبالتالي الرفع من نسبة النمو وخلق مزيد من فرص الشغل. لكننا نجد من جهة، أنه وإن كانت الدولة تسعى إلى الرفع من الادخار الخاص، وهو المسعى الذي لن يتأتى إلا عن طريق تخفيض الضرائب من خلال منح مجموعة من الامتيازات الضريبية للخواص، فإنه ومن جهة أخرى، كل مسعى إلى الرفع من مستوى الادخار العمومي لا بد وأن يقود بالمقابل إلى الزيادة في العبء الضريبي[253]. وأمام هاتين الغايتين المتناقضتين يصبح الاختيار بتشجيع هذا النوع من الادخار أو ذاك مرتبط بمدى قدرة أي منهما على تحقيق أعلى نسبة من الاستثمار.

وفي هذا السياق يلاحظ أن السياسة العمومية يطبعها نوع من التردد والغموض، فهي تارة تعمل على تعبئة الادخار العمومي باللجوء إلى زيادة العبء الضريبي على المستهلك عن طريق الضرائب غير المباشرة التي تؤدي حتما إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، الأمر الذي يضغط على استهلاك الطبقة ذات الدخل المتدني، وتقليص قدرتها على الادخار؛ ذلك أن السياسة الجبائية في تعاملها مع هذه الشريحة تنطلق من كون الضريبة لا تؤثر في قدرة الادخار لدى أفراد هذه الشريحة؛ لأن جل دخلهم يوجه نحو الاستهلاك. وبالمقابل تعمل الدولة تارة أخرى على تشجيع الادخار الخاص عن طريق منح المزيد من الامتيازات الضريبية على نحو يؤدي إلى خسارة جبائية على مستوى الميزانية العامة؛ الشيء الذي يؤثر سلبا في الادخار العمومي. ويرتكز هذا الاختيار في السياسة الجبائية على تفسير مفاده أن الادخار الخاص سيعمل على تعويض تلك الخسارة عندما توظف مدخراته في خلق استثمارات منتجة.

غير أن نتائج دراسة استقصائية، قامت بها المندوبية السامية للتخطيط، تبين أن معدل الادخار للأسر يبقى ضعيفا رغم بداية تحسنه منذ الربع الأخير لسنة 2016، حيث إنه فقط 8٪ من الفئة المستجوبة في الربع الثاني من سنة 2017 هي التي تستطيع الادخار، بل إن أولائك الذين يستطيعون الادخار يجدون صعوبة في جلبه إلى الاقتصاد المهيكل. إذ أنه أكثر من 13 مليون بالغ ليس لهم ولوج إلى الخدمات المالية للادخار، وهذا يعني أن جزءا كبيرا منهم يلجأ إلى أساليب غير مهيكلة من أجل الادخار.

[252] Richard Blasselle, Traité de droit européen de la concurrence, Tome B, publisud, p 60.
[253] Najib Akesbi, l'impôt, l'Etat et l'ajustement, Edition Actes, Rabat 1993, P. 58.

المبيان رقم 1 : تطور الادخار لدى أغلب الأسر المغربية

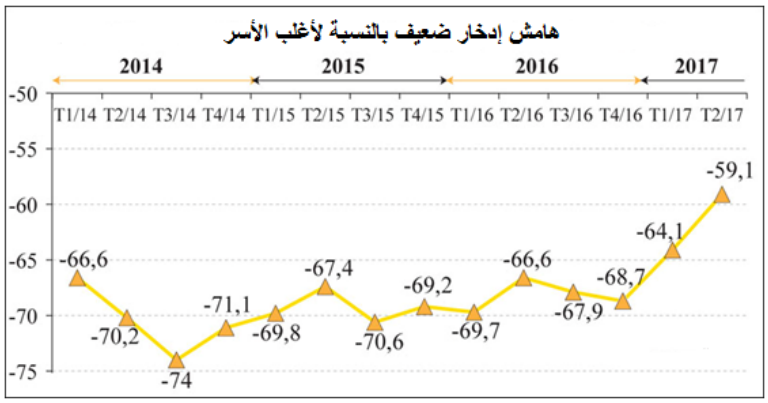

المصدر: جريدة الايكونومست (Economiste)، عدد 5077، بتاريخ 1 غشت 2017

بما أن الادخار العمومي يبقى، من جهة، ضعيفا نسبيا وذا قاعدة ضيقة فإن هذه البنية الهشة تؤثر في فعالية مساهمة الادخار الوطني في الرفع من قيمة الاستثمارات، ومن جهة أخرى فهذا المستوى الضعيف من الادخار لا يتم توظيفه بالشكل الأمثل بالنظر إلى لجوء السلطات العمومية عادة إلى استخدام جزء كبير منه في الاستهلاك عوض الاستثمارات المنتجة[254]، التي يمكن أن تساهم في الدفع بعجلة التنمية في الوقت الذي يبقى القطاع الخاص لا يتوفر على القدرة الكافية لتعبئة الادخار، بحكم أن معظم المستفيدين من الامتيازات الضريبية لا يقومون بالضرورة باستثمار أموالهم في قطاعات إنتاجية.

كما أن استمرار الوتيرة المرتفعة للاستثمار الذي قام به المغرب خلال العشر سنوات الأخيرة[255] تهدده محدودية الموارد التمويلية؛ ففي الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة الاستثمار بحوالي 10٪ بمبلغ قدر بـــ 336 مليار درهم سنة 2016، تراجع معدل ارتفاع الادخار الداخلي ب 4ٍ0 نقطة ليشكل فقط 28.8٪ من الناتج الداخلي الخام بمبلغ ناهز 293 مليار درهم. ويظهر أن ضعف الادخار الداخلي أدى إلى اللجوء إلى الرأسمال الأجنبي، حيث إن حاجة الاقتصاد إلى التمويل بلغت مستوى 43 مليار درهم، أي ما يعادل 4ٍ3٪ من الناتج الداخلي الخام سنة 2016 بتفاقم نقطتين خلال سنة واحدة. إذ بإعادة معالجة المداخيل الصافية الآتية من باقي العالم نجد أن معدل العجز الفعلي[256] يرتفع منذ سنة 2007 إلى ما نسبته 11٪ من الناتج الداخلي الخام. وبتواز مع ذلك، تستمر الحالة المالية المتأزمة للمقاولات في مناخ اقتصادي يتسم بضعف في النمو الاقتصادي وازدياد الصعوبات المتعلقة

[254] عزيز صميم، التحفيزات الجبائية بالمغرب، السلسلة المغربية للعلوم والتقنيات الضريبية، 2013، ص 94.

[255] إذ بلغت نسبة الاستثمار 32 % من الناتج الداخلي الخام.

[256] Franck Fagnon, Economiste, Edition N°5077, du 01/08/2017.

بالأداء. الشيء الذي دفع بهم إلى اللجوء للخارج من أجل التمويل(بما يعادل 50 مليار درهم) سنة 2016 حسب ما ورد في التقرير السنوي لبنك المغرب.

وتتوقع المندوبية السامية للتخطيط بأن الاختلال المستمر بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار إضافة إلى الاختلال البنيوي في الميزان التجاري قد يبلغا مستويات يصعب تحملها إذا لم يسارع المغرب إلى تغيير اقتصادي يضمن مستويات نمو مرتفعة، ويحقق توزيع أمثل للثروات، وهي التوقعات التي خلصت إليها أيضاً الدراسات التي قام بها البنك الدولي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول المغرب.

المبيان رقم 2. الادخار الداخلي والاستثمار

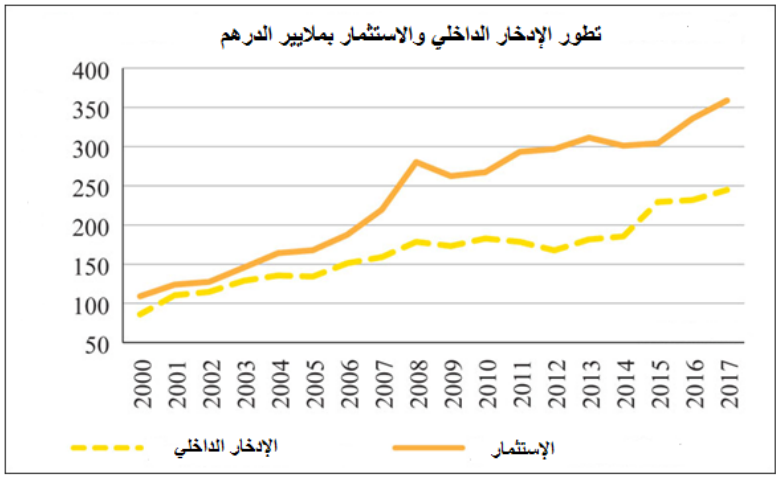

المصدر. جريدة الايكونومست (Economiste)، عدد 5077، بتاريخ 1 غشت 2017

فإذا كان الاستثمار الأجنبي يشكل أحد الحلول المعتمدة لتحقيق التنمية ونقل التكنولوجيا إلى الاقتصاد الوطني في غياب وضعف الادخار الوطني، فإن للوسائل المستعملة في جلبه أثرا في تحقيق هذه الأهداف. فأغلب الدول النامية تعتقد بأن منح امتيازات ضريبية يعتبر ضروريا لاستمالة الرأسمال الأجنبي وإغرائه للقيام باستثمارات منتجة. غير أن هذه الإعفاءات والامتيازات الضريبية قد لا تحقق الأهداف المرجوة منها؛ لأن قرار المستثمر الأجنبي غالبا ما يتحدد بناء على اعتبارات أخرى تكون فيها الامتيازات الضريبية عنصرا قليل الأهمية[257]؛ فقرار المستثمر الأجنبي مبني على عامل الثقة الذي يتعزز بناء على معايير اقتصادية واجتماعية واضحة. وقد حاول المغرب

[257] غالبا ما تبنى ثقة المستثمر على الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة وجودة التعليم القادر على إنتاج يد عاملة مؤهلة أكثر منها على الامتيازات الضريبية الممنوحة في البلد المستضيف.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

على امتداد السنوات الأخيرة تضمين قوانين الاستثمار مجموعة من الامتيازات الجبائية، الشيء الذي عمل نسبيا على جعل الاستثمارات الأجنبية تتسمم بنوع من النمو والتطور.

2- النفقات الجبائية بالمغرب وتجلياتها الاقتصادية.

2-1- النفقات الجبائية وعجز الميزانية

للنفقات الجبائية تأثير مباشر في حصيلة الميزانية (Budget Balance) بالنظر إلى كونها تمثل نقصا في إيرادات الخزينة العامة؛ فهي، كما أسلفنا سابقاً، تحدث تـأثيراً شبيها بتأثير النفقات العمومية في الميزانية العامة. فإذا افترضنا أن كل المعطيات الأخرى المتعلقة بالميزانية ثابتة فإن كل ارتفاع في مبلغ الإنفاق الجبائي سيواكبه حتما تفاقم في عجز الميزانية والعكس صحيح، وهو ما يبينه المبيان أسفله.

المبيان رقم 3 : عجز الميزانية وعلاقته بالنفقات الجبائية

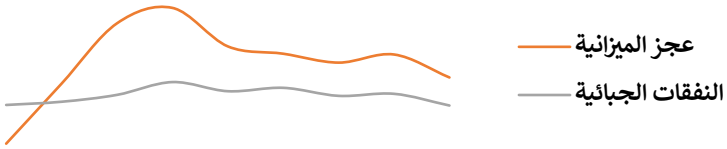

المصدر. من إنجاز الباحث اعتمادا على تقارير وزارة الاقتصاد والمالية المغربية

وقد أخذ عجز الميزانية منحى تصاعديا منذ سنة 2009 إلى حدود سنة 2012، وهي الفترة التي عرفت تطورا مطردا للنفقات الجبائية، بوصفها إجراء لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على النسيج الاقتصادي الوطني من خلال دعم المقاولات بمجموعة من التحفيزات الضريبية. لكن هل ساهمت القطاعات الإنتاجية في تحسين المؤشرات الاقتصادية بحجم استفادتها من الامتيازات الضريبية؟ للإجابة عن هذا السؤال سنعتمد مقاربة مقارناتية بين قطاعين يعتبران الأكثر استفادة من النفقات الجبائية، وهما قطاع العقار والقطاع الفلاحي.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

2-2- القطاع الفلاحي والعقاري: حجم الاستفادة من النفقات الجبائية والأداء الاقتصادي

نلاحظ من خلال المعطيات أنه في الوقت الذي يستحوذ فيه القطاع العقاري على نسبة ٪20 من حجم النفقات الجبائية، فإنه لا يساهم في الناتج الداخلي الخام إلا بنسبة ٪7، ولا يتجاوز مستوى التشغيل بهذا القطاع نسبة ٪9. في حين أن القطاع الفلاحي لا يستفيد إلا من أقل من نصف حصة القطاع العقاري، إلا أنه يتفوق عليه في حجم مساهماته في الناتج الداخلي الخام، وفي خلق فرص الشغل، إذ يساهم على الترتيب ب ٪17 و٪39. وتعكس هذه المقارنة مدى التحدي الذي تواجهه الدولة بخصوص انعدام الفعالية على مستوى التحفيزات الضريبية في عدة قطاعات، الأمر الذي يستوجب تقييما قبليا وبعديا لهذه الامتيازات الاستثنائية.

جدول 5 : مقارنة بين مردودي القطاعين العقاري والفلاحي

القطاع	حجم الاستثناءات الضريبية (بملايير الدرهم)	الحصة	المساهمة في الناتج الداخلي الخام	المساهمة في التشغيل
القطاع العقاري	58	20٪	7٪	9٪
الفلاحة والصيد البحري	26	9٪	17٪	39 30٪

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على تقارير وزارة الاقتصاد والمالية المغربية

إن اهتمام الدولة بإقرار نظام ضريبي يحفز المبادرة الخاصة في المجال العقاري اكتسى أولوية خاصة بحكم أن قطاع السكن يرتبط بالعديد من القطاعات الأخرى، وهو ما يخلق بيئة من تداخل وتفاعل الامتيازات الضريبية المخصصة لتشجيع الاستثمار العقاري[258]. لكن الملاحظ أن الامتيازات الضريبية التي تمنح لقطاع العقار تظل غير مجدية في بلورة أهداف الدولة المتعلقة بتحقيق تنمية اقتصادية يكون فيها مجال العقار محركا أساسيا. كما أن الأهداف المرتبطة بمجال السكن الاقتصادي، والتي حثت على تشجيع الاستثمار في هذا المجال أفرزت اختلالات موازنية

[258] عزيز صميم، المرجع السابق الذكر، ص128.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

واجتماعية تضررت بموجبها مالية الدولة، وأنهكت بفعلها القدرة الشرائية للمواطنين. وغياب هذه الفعالية يظهر أيضا عند مقارنة تطور النفقات الجبائية بتطور بعض المؤشرات الاقتصادية كالناتج الداخلي الخام مثلاً.

المبيان رقم 4.معدل تغير النفقات الجبائية ونسبة نمو الناتج الداخلي الخام

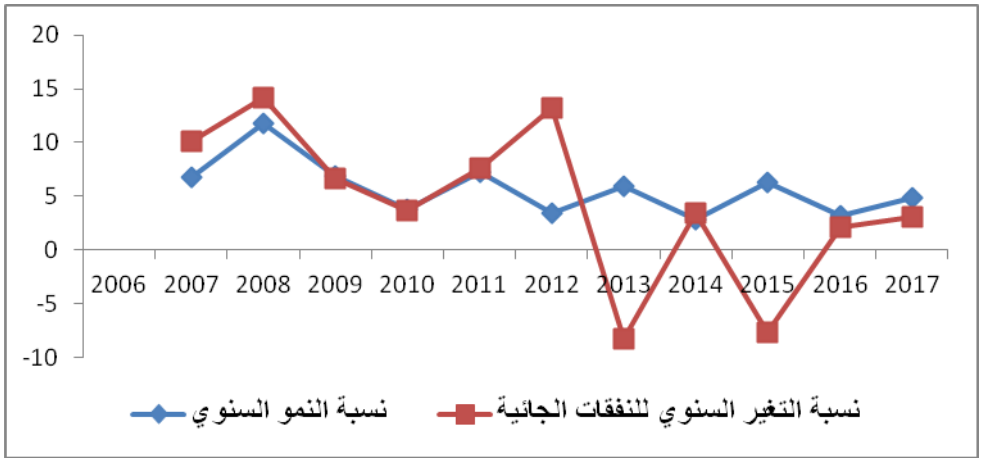

المصدر: – من إنجاز الباحث اعتمادا على تقارير وزارة الاقتصاد والمالية المغربية

يتبين أنه منذ سنة 2011 تتطور النفقات الجبائية في منحى معاكس لنسبة نمو الناتج الداخلي الهام، وهو ما يدلل مرة أخرى على أن النفقات الجبائية تفتقد للفعالية، وليس لها في مجملها أثر إيجابي في الاقتصاد الوطني.

خاتمة

لا يبدو أن فعالية النفقات الجبائية بالمغرب مرتبطة بحجم الامتيازات الممنوحة للقطاعات الإنتاجية ولا بتعدد الإجراءات الاستثنائية؛ فتزايد التدابير الاستثنائية من سنة لأخرى لم يكلل بتحسن واضح على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، إذ تظهر مجموعة من الثغرات والعراقيل التي تؤثر في مردوديتها مرتبطة بعوامل متعددة، فمنها ما له علاقة بالنظام الضريبي العام، والمناخ الاستثماري في المغرب كضعف حجم سوق المعاملات، الذي يرتبط أساسا بمستوى الطلب. ومنها ما هو متعلق بضعف الطاقة الإنتاجية للوحدات المستفيدة من هذه الامتيازات الضريبية، وقصر أفق الأهداف التي من أجلها يتم إقرار النفقات الجبائية؛ فيترتب على ذلك منح مجموعة من الامتيازات الضريبية دون إخضاع هذه الإجراءات لمعيار تحديد المدة أو ربطها بتحقيق النتائج. فمختلف التدابير والإجراءات الجبائية التحفيزية غالبا ما تتم ضمن سياسة ظرفية، أو استجابة لطلب أحد جماعات الضغط القطاعية على نحو لا يساهم في التنمية. إذ إن الحصول على نتائج مرضية يقتضي الانطلاق من

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

واقع اقتصادي واجتماعي ومالي يساهم في بلورة سياسة تشجيعية ناجعة، ويضفي عليها طابع الواقعية التي تساهم في فعاليتها؛ وهو الواقع الذي ينبغي أن يرتكز على تصور واضح لأهداف قابلة للتحقق مبني على دراسة تأخذ بعين الاعتبار حجم الموارد المادية والبشرية المتوفرة، إلى جانب تحديد القطاعات المهمة التي من شأنها تحقيق الأهداف المرجوة. فنتائج البحث تظهر أن سياسة التحفيزات الضريبية تكلف خزينة الدولة خسارة مالية مهمة، دون أن يكون لها أثر إيجابي، وهو ما يؤثر سلبا على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

Second Part of ARJIL's 3rd Issue

Contents

The Director's Message | El Houcine Chougrani		Preface | Julien Cazala
Articles		
Mohamed JEBBOUR Africa and International Climate Change Negotiations	**1**	Mohamed JEBBOUR L'Afrique et les négociations internationales sur le changement climatique
Rabiaa BOURHIM The Ecological Emergency: Towards a New Global Law	**16**	Rabiaa BOURHIM L'urgence écologique : vers un nouveau droit global
Moulay Hicham EL AMRANI Ecology: A New Social Dimension!	**29**	Moulay Hicham EL AMRANI L'écologie: Une nouvelle question sociale!
Mustapha SADNI Africa Femal Immigration and its Impact on the Legal Status of Born Children in Morocco	**46**	Mustapha SADNI L'immigration féminine africaine et son impact sur le statut juridique des enfants nés au Maroc
Arthur Roberto Capella Giannattasio The End of Liberal International Order between Backlash and Reform: Towards a Mixed Legitimacy Framework of International Organizations	**66**	Arthur Roberto Capella Giannattasio La fin de l'ordre international libéral entre contrecoup et réforme : vers un cadre de légitimité mixte des organisations internationales

The Director's Message

Undoubtedly, the environmental dilemma requires enormous efforts at the global, national, and local levels. These laborious efforts can take the form of negotiations or any other actions to save human survival and protect the common. So, the climate international negotiations for African countries, for example, are structured by the emergence of a single voice to the point of speaking of a return of Pan-Africans and a solid attachment to scientific data to, on the one hand, approach the problem of global warming and, on the other hand, decide on the measures to be taken. Africa can manage a common position, but it needs massive work and energy on the international scene.

Today, the major question is about the global law against the environmental crisis and the deterioration of natural resources. Therefore we should be rethinking our orthodox law framework and traditional rules inside the term of sovereignty and local territory. The aspiration is to allow the law to be implemented within its socio–ecological and cultural context. However, is it a challenge to question the capacity of the State to establish the connection between legal endogeneity and positive law?

Is ecology a new social dimension? There are interactions between many factors and major elements of the ecological dilemma. The fact is that: we observe an interdependent economic crisis related to global change effects. The power can help us to face the environmental dilemma and climate change crisis, but the poorest countries cannot be up to the level to be resilient to this dilemma due to weak infrastructure and a fragile integration in the process of climate change financing.

Elhoucine CHOUGRANI

Préface

Ce nouveau numéro l'Arab Journal of International Law maintient les qualités constatées lors des précédentes livraisons : couvrir, en ayant une constante exigence de rigueur scientifique, un large spectre de questions d'intérêt international.

Le présent numéro illustre parfaitement cette double ambition. Il démontre surtout la grande plasticité du droit international pour appréhender des phénomènes et situations d'une grande variété. Le cadre est volontairement non restrictif en ce qu'il ne s'agit pas de réduire l'étude du droit international dans le monde arabe, bien au contraire, la vocation de cette publication est de mettre en lumière la grande diversité du droit international et de ses déclinaisons régionales et locales tout en portant un regard singulier sur une aire géographique spécifique.

Jebbour propose, dans une étude ambitieuse, d'appréhender la participation du continent africain aux négociations sur le changement climatique. Le constat d'une particulière vulnérabilité au changement climatique du continent peut apparaitre pessimiste, mais les développements démontrent par contraste la forte prise de conscience des actions pouvant être entreprises pour affronter les difficultés. Il ne s'agit pas fondamentalement d'affirmer l'existence d'un différentialisme africain en la matière mais plutôt de souligner la capacité du continent à soutenir la comparaison avec d'autres cadres régionaux. Cela est favorisé par l'approche véritablement continentale défendue dans le cadre des négociations internationales. Si l'ampleur des enjeux peut varier d'un État à l'autre, l'existence d'une véritable solidarité environnementale à l'échelle continentale permet de parler d'une seule voix sur la scène internationale. Le pessimisme de la menace commune est ainsi fondamentalement contrebalancé par l'affirmation d'une réponse et d'une action unies.

Cette préoccupation irrigue également la contribution de B. Rabbiaa qui voit dans l'urgence écologique un phénomène générateur d'un nouveau droit global. Cette forme de droit, qui s'émancipe du droit international sans lui être totalement étranger illustre pleinement la notion de pluralisme juridique et démontre sa pertinence pour appréhender les risques environnementaux. L'auteur souligne, en se concentrant

principalement sur le cadre marocain, la nécessaire implication d'une grande diversité d'acteurs afin de parvenir à un objectif commun de protection et préservation de l'environnement.

La dimension sociale de l'écologie constitue l'objet même de la contribution de H. El Amrani. Si l'étude s'éloigne un peu des rives de la science juridique, celle-ci n'en est pas moins utile au juriste en ce qu'elle permet de mettre en exergue la dimension profondément hétérogène et multifactorielle de la problématique environnementale. Elle appelle une approche multi–niveau qui ne saura faire l'économie d'une évaluation des conséquences sociales de la menace constatée et de la réponse apportée. La notion de justice environnementale, au cœur de l'étude, illustre ainsi parfaitement l'ancrage de la problématique environnementale à l'intersection du droit et de la sociologie.

A la suite de ces trois études reflétant les préoccupations écologiques, le présent volume renferme deux contributions consacrées respectivement à l'immigration féminine africaine au Maroc ainsi qu'à un arrêt rendu par le Tribunal de l'Union européenne intéressant particulièrement le Maroc et l'espace méditerranéen.

Sadni vise à rendre compte des questions de nationalité et d'état civil des enfants nés au Maroc de mère étrangère. L'auteur présente largement les diverses configurations dépendant de la nationalité du père et de la mère de l'enfant né sur le territoire marocain.

Enfin, le professeur Giannattasio propose une étude empruntant au droit international et à la sociologie des relations internationales, relatives à la légitimité des organisations internationales. Il s'agit de rendre compte des critiques adressées à nombre d'organisations internationales parfois perçues comme des véhicules de la persistance du monde occidental libéral. Les propositions présentées par l'auteur interrogent les rapports de pouvoir dans l'ordre international.

Julien Cazala
Professeur des Universités
Université Sorbonne Paris Nord cazalajulien@yahoo.fr

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

Africa and International Climate Change Negotiations

L'Afrique et les négociations internationales sur le changement climatique

Mohamed JEBBOUR, Mohammed V University, Rabat, Morocco
Enseignant chercheur en Relations internationales,
Institut des études africaines, euro- méditerranéennes et ibéro- américaines,
Université Mohammed V de Rabat.
mhmdjbbr@gmail.com

Abstract

Over time, African states have actively participated in various international climate negotiations. The interventions of their negotiators were structured by the emergence of a single voice to the point of speaking of a return to Pan-Africanism and a solid attachment to scientific data both to approach the problem of global warming and to decide on the measures to be taken.

Along the way, and within the framework of the common responsibilities incumbent on the international community, Africa has taken differentiated measures which take into account its economic situation, its demography, and its limited capacity for adaptation, in particular for financial reasons.

Certainly, in terms of the fight against global warming, Africa has managed to position itself as a concerned and audible actor during international negotiations. Nevertheless, it is premature to speak of the African Union as a diplomatic power.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

Résumé

Au fil du temps, les États africains ont activement participé à diverses négociations internationales sur le climat. Les interventions de leurs négociateurs ont été structurées par l'émergence d'une voix unique au point de parler d'un retour du panafricanisme et d'un attachement solide aux données scientifiques tant pour aborder le problème du réchauffement climatique que pour décider des mesures à prendre. .

Chemin faisant, et dans le cadre des responsabilités communes qui incombent à la communauté internationale, l'Afrique a pris des mesures différenciées qui tiennent compte de sa situation économique, de sa démographie et de sa capacité d'adaptation limitée, notamment pour des raisons financières.

Certes, en matière de lutte contre le réchauffement climatique, l'Afrique a su se positionner comme un acteur concerné et audible lors des négociations internationales. Néanmoins, il est prématuré de parler de l'Union africaine comme d'une puissance diplomatique.

Mots clés : Afrique- Négociation internationale-Changement climatique

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

Introduction

La dépendance structurelle de l'économie africaine à l'agriculture, combinée à une paupérisation quasi généralisée de sa population et a une capacité d'adaptation très limitée fait du continent l'une des régions les plus vulnérables aux conséquences du changement climatique. Ce constat est d'autant plus vrai que les africains « ont joué très peu de rôle dans le déclenchement de la crise climatique mondiale »[1]. L'augmentation des températures, l'élévation constante des niveaux des mers et la perturbation des écosystèmes n'ont fait qu'aggraver la situation socio-économique des africains et hypothéquer davantage leurs espoirs en la réalisation de la prospérité économique et l'amélioration du bien-être social des citoyens.

Consciente de l'importance des questions climatiques pour l'avenir de la terre et des générations futures, la communauté internationale s'est réunie autour de plusieurs négociations internationales ayant débouché sur la création d'un « régime climatique » onusien où se mêlent politique et science afin d'apporter les réponses les plus appropriées aux conséquences du réchauffement climatique. Ce régime, simplifié à outrance, comprend la Convention-cadre des Nations unies sur les changements climatiques (CCNUCC)[2] adoptée à l'issue du Sommet de la Terre de Rio de Janeiro en 1992 et entrée en vigueur en 1994, les Conférences des parties (COP)[3] ayant commencé en 1995 à Berlin (COP1) et dont la dernière version s'est tenue à Glasgow en 2021 (COP26), enfin les rapports du Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat (GIEC) dont le premier a été publié en 1990.

Au fil du temps, l'écosystème onusien en matière de lutte contre le réchauffement climatique s'est consolidé autour de trois éléments distincts, mais complémentaires. « Un processus politique et une expertise scientifique séparés, mais étroitement liés ; une stratégie descendante (Top-Down) de partage du fardeau avec des chiffres de réduction, qui a progressivement laissé place à une approche ascendante

[1] Rapport de la Banque africaine pour le développement, « Stratégie africaine sur les changements climatiques », 2014, p-11.
[2] Convention cadre des Nations Unies sur le changement climatique
[3] Conference of parties (Conférence des parties)

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

(Bottom-Up) d'engagements nationaux volontaires. Dans le même ordre d'idées, une distinction entre pays industrialisés et pays en développement, d'abord très nette, mais qui tend désormais à se brouiller »[4]. A ce corpus juridique de portée internationale, nous ajoutons le protocole de Kyoto, adopté en 1997 et entré en vigueur en 2005, qui a été qualifié par ses défenseurs comme étant un événement historique du droit international de l'environnement et par d'autres comme un premier pas» des membres de la CCNUCC vers des politiques climatiques équitables et efficaces.

L'accord de Paris est incontestablement le point d'inflexion des efforts internationaux en matière de lutte contre le réchauffement climatique. D'une part, il s'agit du premier accord climatique signé par tous les Etats parties à la CCNUCC avec la spécificité de pouvoir vérifier périodiquement l'adéquation entre ce qui a été promis et ce qui a été réalisé, alors qu'avant les pays se contentaient d'établir des plans nationaux d'action environnementale (PNAE) dépourvus de plans d'action et d'instruments de mesure quantitatif et qualitatif. D'autre part, l'accord de Paris compense les défaillances du Protocole de Kyoto notamment son architecture par le haut (top-down), remplacée par l'approche par le bas (bottom-up) qui permet aux pays d'exprimer des propositions de réductions volontaires en tenant compte de leurs spécificités et de leurs degrés de dépendance aux énergies polluantes pour formuler des contributions nationalement déterminées (Nationally Determined contributions : NDC).

Dans la lignée des efforts internationaux pour le climat, et en préparation à la quinzième Conférence des Parties (COP15) qui s'est tenue à Copenhague (Danemark) en décembre 2009, le Sommet de l'Union Africaine (UA) , tenu en janvier 2009, a chargé la Commission pour trouver un terrain de compromis entre les Etats africains afin d'élaborer une position commune relative aux changements climatiques. Par la suite, à l'issue du Sommet de juillet 2009, tenu à Syrte en Libye, une Unité de lutte contre le changement climatique et la désertification (CCDCU) a été créée à la Direction de l'Economie Rurale et de l'Agriculture (DREA) et une demande a été adressée à la Commission pour élaborer, de concert, la Stratégie

[4] Michel Bourban, « Justice climatique et négociations internationales », Négociations, 2017, p. 7

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

africaine globale sur le changement climatique, de facto, une stratégie de participation aux négociations internationales sur le climat.

Malgré l'énormité et la gravité des enjeux liés au changement climatique, une observation superficielle de la scène internationale montre que les résultats de la gouvernance climatique mondiale restent mitigés voir décevants, principalement en raison de la défaillance des pollueurs historiques n'ayant pas réussi à tenir leurs engagements dans le cadre des responsabilités communes et différenciées. A la lumière de ce constat amer, quelle est la place de l'Afrique, en tant qu'acteur international, dans le « régime climatique » mondial ?

Pour cela, nous allons dans un premier temps traiter les déterminants de la position africaine lors des négociations sur le climat avant de voir la résultante de ces négociations sur la situation de la lutte contre le changement climatique.

I. Les déterminants de la position africaine lors des négociations sur le changement climatique

La participation de l'Afrique aux négociations internationales sur le climat a été structurée par le recours aux données scientifiques comme élément indispensable à la prise de décision et par une solidarité politique inébranlable.

1. L'attachement à la science comme constante de la voix africaine

Comme déjà évoqué, le « régime climatique » mondial est un domaine où la science et la politique se côtoient et se heurtent. Dans ce sillage, la contribution de l'Afrique au volet scientifique de la lutte mondiale contre les effets du changement climatique a été marquée par des traces indélébiles en raison de sa participation à la mise au point du Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat (GIEC).

En effet, en 1988, le Dr Mustafa Tolba, Directeur exécutif du Programme des Nations Unies pour l'environnement (PNUE), et le Professeur Obasi, Secrétaire général de l'Organisation Météorologique Mondiale (OMM) ont collaboré pour réunir d'éminents scientifiques du climat, des universitaires, des chercheurs et des

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

météorologues afin d'apporter des explications scientifiques au changement climatique sans précédent que connait la planète. Leur initiative a finalement débouché sur la création du GIEC qui constitue le principal organe scientifique internationalement reconnu dans les problématiques liées à l'environnement. L'émission régulière de ses rapports d'évaluation constitue la source la plus fiable d'information scientifique sur le changement climatique.

Depuis, au cours des participations aux événements internationaux sur le climat, l'Afrique a toujours fait preuve de constance dans l'appréciation de la valeur des preuves scientifiques aussi bien pour corréler les modifications irréversibles de l'écosystème mondial à l'accumulation inquiétante des émissions de gaz à effet de serre (GES) d'origine humaine que pour décider des mesures les plus appropriées à même de limiter les effets du phénomène climatique. En guise d'observable à cette interaction entre l'opinion africaine et la science, on peut noter que les processus d'élaboration des politiques de l'Afrique sur le changement climatique se sont toujours inspirés des preuves de la science. De plus, le Groupe africain des négociateurs qui constitue l´organe technique de l'UA en matière de climat s'est toujours armé des rapports scientifiques du GIEC pour prendre parole au sein des négociations internationales.

Consciente de l'importance de la science comme levier de lutte contre le réchauffement climatique, l'Afrique a souvent mis en avant ses capacités d'adaptation et d'atténuation de ses effets en les subordonnant à la prédisposition des pays développés à doter le continent des technologies renouvelables lui permettant l'exploitation de son potentiel d'innovation en matière des énergies renouvelables[5]. A ce titre, l'Afrique a souvent pointé du doigt l'attitude des pays développés qui entourent d'un maximum de sécurisation les brevets scientifiques relatifs aux énergies renouvelables afin d'en maximiser les profits commerciaux. Une vulgarisation des connaissances en la matière aurait sûrement aidé le continent à « accélérer ses efforts pour apporter l'énergie aux 645 millions de personnes

[5] L'Afrique dispose d'une capacité de génération solaire qui pourrait atteindre plus de 10 000 GW, une capacité éolienne de 109 GW, une capacité hydraulique de 350 GW et une capacité géothermale environ 15 GW. (Source: Rapport BAD, 2015).

dépourvues d'électricité et aux 700 millions de personnes dépourvues d'accès à une énergie propre pour la cuisine »[6].

De surcroit, et vu la dépendance structurelle de son économie à l'agriculture, l'Afrique a toujours défendu une utilisation optimale des terres agricoles[7] afin de subvenir aux besoins des populations dans le cadre d'une approche respectueuse de l'environnement. A noter que « la survie de sept africains sur dix dépend de l'agriculture »[8] qui constitue le secteur économique le plus vulnérable et le plus exposé aux impacts du climat. Pour cela, la science offre de multiples opportunités pour augmenter la productivité des terres[9], reconstruire les terres dégradées, anticiper les risques des catastrophes climatiques (inondations, sécheresse, désertification, feux) et leurs effets sur les terres cultivables, à plus forte raison dans un continent exacerbé par l'explosion démographique et la nécessité d'assurer la sécurité alimentaire. De plus, le progrès technologique offre de multiples solutions pour une meilleure utilisation des ressources en eau, pour la concertation des politiques agricoles au niveau régional, continental et mondial, pour le développement des capacités de résilience des systèmes de santé[10] en Afrique qui sont directement impactés par les effets du changement climatique, et des capacités de résilience du tourisme qui constitue une source essentielle de croissance économique et la principale rentrée de devises pour certains pays africains[11].

Par ailleurs, à travers ses participations aux négociations internationales, l'Afrique a attiré l'attention de la communauté internationale sur la nécessité de s'appuyer sur les données scientifiques pour développer des moyens de transport respectueux

[6] Rapport de la Banque africaine de développement (BAD), « L'Afrique et le climat: une opportunité pour s'adapter et prospérer », 2015, p-7.

[7] L'Afrique possède la plus grande quantité de terre arable non exploitée, équivalente à 25% de la terre fertile mondiale (Source : Rapport BAD, 2015)

[8] Rapport de la Banque africaine de développement (BAD), « L'Afrique et le climat: une opportunité pour s'adapter et prospérer », 2015, p-9

[9] Avec des pratiques agricoles intelligentes face au climat, la production agricole annuelle africaine pourrait passer de 280 milliards UDS à 880 milliards USD d'ici à 2030.

[10] En Afrique, le paludisme, le choléra, et la dysenterie sont sensiblement liées au changement climatique, notamment la montée des températures et des inondations.

[11] Au Kenya le tourisme constitue la troisième source de devises étrangères. En Tanzanie, il a même dépassé en 1997 le café pour devenir la principale source de devises du pays.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

de l'environnement, assurer une gestion pérenne et durable des stocks forestiers, préserver les richesses halieutiques et les fonds marins et assurer une gestion durable des déchets ménagers et industriels.

Ainsi, on constate que l'apport de l'Afrique en matière de climat a été transcendé par la nécessité du recours à la science comme pré- requis de réussite à toute approche systémique en faveur du climat.

2. L'Afrique, une seule voix sur l'arène politique internationale.

Conscients de leur vulnérabilité extrême aux effets du réchauffement climatique, et étant les moins pollueurs en matière d'émission de GES dans le monde, et vu que la gestion des catastrophes liées au dérèglement des écosystèmes requière des coûts exorbitants qui exercent une pression supplémentaire sur les efforts nationaux de développement, les Etats d'Afrique ont fait preuve de cohésion et de solidarité vis-à-vis des problématiques environnementales, au point de parler de la résurgence d'un panafricanisme climatique.

Ainsi, aussi bien lors des réunions préparatoires qu'au cours des conférences internationales sur le changement climatique, l'Afrique a souvent parlé d'une seule et unique voix par le biais du Comité des Chefs d'Etat et de gouvernement sur les changements climatiques (CAHOSCC). En janvier 2012, une présentation officielle de la Déclaration consensuelle africaine a été approuvée par le Sommet des chefs d'Etat tenu à Addis Abeba. Cet événement a participé à l'émergence d'une solidarité africaine autour des questions environnementales lors de la célébration du vingtième anniversaire du Sommet de la Terre, surnommé la conférence RIO+20, en Juin 2012. Grâce à cette solidarité africaine vis-à-vis des questions relatives aux économies vertes et au développement durable, l'Afrique s'est positionnée en tant qu'acteur uni, écouté et concerné par le changement climatique.

Globalement, la position politique africaine lors des négociations internationales sur le climat se décline en plusieurs axes. Le premier met l'accent sur la nécessité de l'adaptation des instruments juridiques internationaux en matière de lutte contre le réchauffement climatique aux spécificités de l'Afrique. Cela passera par l'évaluation de sa vulnérabilité, la conception de programmes d'adaptation

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

spécifiques, à court et à long terme, et la budgétisation des coûts d'adaptation notamment pour les pays les moins avancés (PMA) et les pays en voie de développement (PED). Le financement de ces mesures d'adaptation est dévolu, selon l'opinion africaine, aux pays développés dont la contribution doit correspondre à leur rôle historique dans les émissions de gaz à effet de serre et aux conséquences induites sur le volet socio-économique.

Le deuxième axe autour duquel gravite la voix africaine lors des négociations internationales sur le climat est l'invitation à renforcer l'effort d'atténuation que doivent enclencher les pays développés si la communauté internationale désire contenir l'augmentation des températures. En effet, loin de la langue de bois qui caractérise souvent les sommets dédiés au climat, l'Afrique réclame des mesures d'atténuation appropriées, mesurables, communicables et vérifiables de la part des pays développés, notamment les gros pollueurs. Elle exige aussi la réduction des émissions de gaz à effet de serre et les comportements qui en limitent l'absorption tels que la déforestation massive et la dégradation des forêts. Dans la même lignée de la voix unique, les pays d'Afrique sont conscients de l'importance de l'économie verte et s'accordent même sur sa définition, à savoir « un système d'extraction, de production, de distribution, de consommation et d'élimination qui respectent les fondements biophysiques de la nature. Il s'agit d'un système qui considère les êtres humains comme parties intégrantes de l'environnement »[12].

Un troisième pilier semble structurer les négociations africaines sur le climat, à savoir l'unanimité des pays du continent autour de la stratégie africaine sur le changement climatique. En effet, l'arrière- plan de leurs interventions lors des sommets dédiés au climat est souvent meublé par l'importance de l'éducation, de la formation et de la sensibilisation du public aux problématiques de l'environnement. Les délégations africaines mettent aussi l'accent sur la nécessité de financer la recherche scientifique et de développer des bases de données accessibles à tous afin de renforcer une prise de conscience mondiale aux effets du changement climatique. Aussi, force est de constater que l'Afrique a toujours

[12] Rapport de la Banque africaine pour le développement (BAD), « Stratégie africaine sur les changements climatiques », 2014, p33.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

pointé du doigt les défaillances de la gouvernance mondiale sur le climat et a même proposé, à plusieurs reprises, des pistes d'amélioration qui permettraient de combler ses lacunes et de développer la résilience des économies vulnérables aux effets du changement climatique.

II. La résultante des négociations internationales africaines sur le climat

Le continent a pris des mesures différenciées dans le cadre des responsabilités communes et n'hésite pas à mettre en avant les difficultés de mise en œuvre du « régime climatique » mondial en Afrique.

1. Les actions différenciées de l'Afrique face au changement climatique.

Tenant compte des spécificités africaines, notamment ses contraintes structurelles et la dépendance de son économie aux effets du changement climatique, le continent a entrepris plusieurs actions différenciées dans le cadre de la lutte commune contre le réchauffement climatique. Ces actions se sont manifestées à travers la création de plusieurs institutions et programmes connexes dans le but de «forger un continent qui fonctionne comme une équipe et parle d'une seule voix pour faire face aux impacts du changement climatique à tous les niveaux »[13].

Loin de prétendre dresser une liste exhaustive de l'ensemble des actions africaines dans le cadre des négociations internationales sur le climat, les actions différenciées du continent remontent au Sommet de la terre de 1992 lorsque fut constituer le Groupe africain de négociateurs de la CCNUCC et du Protocole de Kyoto (AGN) qui s'est fixé comme objectif la promotion des intérêts africains communs sur la question du changement climatique. Deux ans après, une impulsion a été donnée aux Communautés économiques régionales (CERs) dans l'optique de renforcer la coopération régionale entre les pays du continent dans leur combat contre les problématiques environnementales. En 2001, le Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique (NEPAD) a été mis au point sous

[13] Rapport de la Banque africaine pour le développement (BAD), « Stratégie africaine sur les changements climatiques », 2014, p 26.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

l'égide de l'UA afin de dynamiser le développement de l'Afrique en apportant des solutions qui tiennent compte des lacunes constatées dans le domaine de l'environnement et le changement climatique.

En 2006, le Plan d'action de Nairobi sur les changements climatiques fut adopté avec comme objectif de fournir l'assistance technique nécessaire aux pays de l'Afrique, des Caraïbes, du Pacifique et de l'Amérique latine pour développer des projets spécifiques à même de participer au marché carbone. Une année après, la Surveillance africaine de l'environnement pour un développement durable (AMESD) a vu le jour pour doter les pays africains des moyens les mieux adaptés à la surveillance de l'environnement en vue d'un développement durable.

L'année 2008 marque un tournant majeur dans la participation de l'Afrique aux négociations internationales sur le climat en ce sens que l'Assemblée de l'Union africaine a adopté la Déclaration d'Alger sur les changements climatiques. Elle s'est fixé comme but à atteindre la cohésion des positions africaines lors des négociations de la CCNUCC afin de déboucher sur un nouveau régime juridiquement contraignant sur le changement climatique mondial.

En 2009, s'est tenu la Conférence ministérielle africaine sur l'environnement (CMAE) dont la création remonte à 1985 au Caire. Il s'agit d'un forum permanent où les ministres africains de l'environnement discutent principalement les questions d'intérêt pour l'environnement du continent. La même année, la Conférence des Chefs d' Etat et de gouvernement sur les changements climatiques (CAHOSCC) s'est réunie afin d'unifier les positions africaines sur une seule voix quant aux questions relevant du changement climatique sur le continent.

Dans le cadre de ses participations aux efforts internationaux de lutte contre le réchauffement climatique, le continent africain accorde une importance capitale au volet scientifique du « régime climatique » mondiale. Ainsi, en 2010, la Conférence ministérielle africaine sur la météorologie (AMCOMET) s'est tenue dans l'optique de promouvoir une utilisation efficace des données météorologiques, climatologiques et scientifiques au service du développement durable. Ce dernier constitue également le centre des préoccupations de la Commission économique des Nations Unies pour l'Afrique (UNECA), la Commission de l'Union africaine

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

(CUA), ainsi que l'Agence spécialisée de la Commission de l'Union africaine pour la prévention des risques climatiques en Afrique (ARC).

Ainsi, on constate qu'au cours des dernières années, l'Afrique a créé des institutions et des programmes connexes afin de permettre au continent d'exprimer une position commune sur les questions liées au changement climatique. Même une stratégie africaine de 20 ans (2015-2035) a été conçue pour développer la résilience du continent aux effets du changement climatique.

2. Les défis majeurs du « régime climatique» onusien en terre africaine.

Tout en participant aux rendez-vous mondiaux consacrés au climat, les négociateurs africains mettent la lumière sur les principaux défis à la concrétisation des contenus normatifs du « régime climatique » onusien en terre africaine.

Comme la logistique est le nerf de la guerre, le déploiement des recommandations mondiales en matière de lutte contre le réchauffement climatique se heurte au manque de financement qui constitue une contrainte de poids à l'exploitation des opportunités climatiques en Afrique. Selon le Programme des Nations Unies pour l'environnement, pour que l'Afrique puisse développer des programmes d'adaptation au changement climatique, les coûts moyens annuels se situaient aux alentours de 7 à 15 milliards de dollars USD à l'horizon 2020. Si le monde reste sur une trajectoire ascendante conduisant à un réchauffement climatique moyen de 3,4°C à 4°C, ses coûts seraient portés entre 15 à 18 milliards pour la décennie suivante. Dès lors, quoique l'Afrique présente un vrai potentiel d'adaptation au changement climatique, les pays développés sont invités à doubler d'efforts pour subvenir aux besoins financiers d'un continent déjà lourdement impacté par un phénomène auquel il a le moins participé.

En 2010, le principe de l'accès équitable au développement durable a été adopté comme thème directeur pour l'accord de la CCNUCC. A ce titre, à travers leurs négociateurs, les gouvernements africains ont réussi à exprimer la façon dont ce principe pouvait être interprété pour plus de justice climatique afin de contenir le réchauffement mondial moyen à 1,5°C. De plus, les négociateurs, ont aussi souligné la nécessité de reconnaitre qu'il n'y aura pas de compromis entre la

croissance et l'action climatique dans la mesure où le développement résilient au climat est une partie indispensable de toute stratégie de croissance inclusive.

Toujours dans la lignée des problématiques de financement, les négociateurs africains ont déclaré lors de la COP21, tenue à Paris, que l'Afrique n'a reçu que 4% du financement mondial dédié au changement climatique. De facto, ils ont invité la communauté internationale à libérer le potentiel de l'Afrique en opérant une réforme de l'architecture mondiale du financement climatique (Rapport BAD, 2015).

A noter que les problèmes liés au financement ne sont pas évoqués par les négociateurs africains pour se soustraire de leurs responsabilités. Au contraire, c'est fait dans une dynamique voulant montrer que le continent a le potentiel pour jouer le rôle de leader dans la lutte contre les effets du changement climatique sous réserve qu'il dispose des moyens de ses ambitions. Nonobstant ces difficultés, plusieurs pays d'Afrique et des groupements de pays ont financé, sur leurs propres ressources, des programmes ambitieux qui leur ont valu d'être aux avant - postes mondiaux pour le développement à faible émission de carbone. C'est le cas notamment de la stratégie d'économie verte et résiliente au climat de l'Éthiopie, du plan de résilience climatique à faible émission de carbone du Kenya, de l'approche de croissance verte résiliente au climat du Rwanda et des Fonds du changement climatique de l'Afrique de l'Est.

La BAD a été l'un des soutiens du Groupe africain des négociateurs (GAN) tout au long de leurs participations aux débats internationaux sur le climat. Elle a aussi participé activement à la compensation des déficits budgétaires ayant constitué à travers la gestion d'une série de fonds et de mesures. On note le Fonds pour les changements climatiques en Afrique créé en avril 2014, le Fonds des énergies durables pour l'Afrique, le Fonds spécial de l'Initiative Climat pour le développement de l'Afrique et l'émission des obligations vertes.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

Conclusion

Bien avant la CCNUCC, l'Afrique a joué un rôle important dans la constitution du GIEC destiné initialement à élucider les raisons explicatives du changement climatique que connait le monde.

Au fil du temps, les Etats africains ont participé activement aux différentes négociations internationales sur le climat. Les interventions de leurs négociateurs a été structurée par l'émergence d'une voix unique au point de parler d'un retour du panafricanisme et d'un attachement solide aux données scientifiques aussi bien pour approcher la problématique du réchauffement que pour décider des mesures à prendre afin de contenir l'augmentation continue des températures à la surface du globe.

Chemin faisant, et dans le cadre des responsabilités communes qui incombent à la communauté internationale, l'Afrique a pris des mesures différenciées qui tiennent compte de sa situation économique, de sa démographie et de sa capacité limitée d'adaptation, notamment pour des raisons financières.

Certes, sur le plan de la lutte contre le réchauffement climatique, l'Afrique est parvenue à se positionner en tant qu'acteur concerné et audible lors des négociations internationales. Néanmoins, il est prématuré de parler de l'UA en tant que puissance diplomatique. Son émergence s'est trop focalisée sur ses perspectives démographiques et son potentiel en ressources énergétiques, mais beaucoup moins sur sa capacité de mobilisation internationale. Ce constat s'explique par le manque d'efficacité de ses mécanismes institutionnels en négociations internationales, notamment en matière commerciale et stratégique, par la compétence supranationale restreinte de l'Union au sein du continent, par la considération marginale que lui accordent les institutions financières internationales et l'Organisation mondiale du commerce et par son incapacité à projeter son influence politique au niveau régional et international. Cette situation a pour conséquence « une paralysie institutionnelle intérieure avec endiguement de la

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

capacité de négociation à l'extérieur »[14], exacerbé par un déficit de compétence comme l'a noté M. Bhushan en indiquant que « la principale faiblesse de l'Afrique aux pourparlers climatiques tient aux faibles compétences et capacité de son équipe de négociation »[15].

Ainsi, on se rend compte que l'Afrique est dépourvue des attributs structurels de la puissance de négociation ce qui l'accule à l'exercice d'une « diplomatie de façade » habillement récupérée par les puissances qui ont le dernier mot dire en matière de lutte contre le réchauffement climatique et bien d'autres sujets.

[14] Samuel Nguembock, « L'union africaine : une puissance diplomatique ? », Fondation Seligmann, Après-demain, 2014, p-3.

[15] https://www.equaltimes.org/les-negociateurs-climat-africains?lang=fr#.YeKwH_jjJPY

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

The Ecological Emergency: Towards a New Global Law

L'urgence écologique : vers un nouveau droit global

Rabiaa BOURHIM , Doctor of public law
Docteur en Droit public et sciences politiques

rabie.bourhim@gmail.com

Abstract

Marked by recurrent and hazardous environmental crises that menace humanity, the scientific community feels an urgent need to set up a new global law that rethinks and reconstructs the existing classical law. This assumption is activated by the feeble resilience of environmental law against ecological imperatives, ecological emergencies, and climate change. We believe that a global law, enshrined in legal endogeneity, the principles of decentralization, the requirements of the rule of law, and the international commitments in terms of environmental issues would account for the impact of environmental hazards. In this work, we underline that the strength and applicability of a global law need to rely on local practices, customs, and habitus in the light of their proven legality; the aim is to allow the law to be implemented within its socio– ecological and cultural context. Finally, we argue that the achievement of a global law depends drastically on the capacity of the State to establish the connection between legal endogeneity and positive law.

Keywords: Global law, endogeneity, positivism, ecological emergency.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

Résumé

Marqué par des crises environnementales, la faible capacité de résilience du droit de l'environnement face aux impératifs écologiques, l'urgence écologique le changement climatique, notre contexte exige une nouvelle dimension capable de repenser et de reconstruire le droit classique vers un droit global, en prenant appui sur l'endogénéité juridique, les principes de la décentralisation, les exigences de l'Etat de droit et les engagements internationaux en matière de l'environnement. Le droit global prend en compte les pratiques locales, les coutumes et les habitus dans la mesure de leur juridicité prouvée, qui permet d'asseoir le droit dans son contexte socio écologique et culturel. L'atteinte de l'enjeu du droit global dépend de la capacité de l'Etat à établir la connexion entre l'endogénéité juridique et le droit positif.

Mots clés: Droit global, Endogénéité, Positivisme, Urgence écologique.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

Introduction

L'accès aux communs et aux ressources naturelles et la gestion de ceux-ci ont provoqué de nombreux conflits entre communautés ethniques. La multiplication des conflits est une question d'actualité partout dans les terres collectives marocaines, ces conflits peuvent avoir des répercussions négatives sur l'environnement et l'état des ressources naturelles.

En effet, Les systèmes de propriété foncière commune au Maroc sont pluralistes basés sur le droit musulman, le droit positif ainsi que la coutume. Ce sont en effet des systèmes pluralistes complexes[16].Ce pluralisme juridique coïncide avec un pluralisme d'acteurs, traditionnels et modernes, d'où le problème de concurrence qui freine le processus de légitimation[17] et accentue les conflits liés à l'accès à la terre et à l'exploitation des ressources naturelles. La production du droit constitue un défi majeur dans les territoires collectifs qui se caractérisent par une grande diversité culturelle et ethnique et un pluralisme juridique complexe de régimes fonciers coexistant et se chevauchant parfois.

Dans la théorie du droit, le pluralisme juridique exprime « la coexistence de plusieurs ordres juridiques distincts qui établissent ou non entre eux des rapports de droit[18] ». Dans le contexte marocain, ce pluralisme se compose de plusieurs ordres juridiques englobant le droit moderne hérité des droits coloniaux ainsi que le droit musulman et les coutumes, qui illustrent le droit endogène. Dans un tel contexte, nous sommes confrontés à une situation normative de sources étatiques et non-étatiques multiples, qui forment un pluralisme juridique complexe. Le système juridique moderne est essentiellement basé sur le positivisme juridique et le monisme juridique. Le pluralisme juridique au contraire, constitue le fondement

[16]BERQUE (Jacques), « Droit des terres et intégration sociale au Maghreb », Cahiers internationaux de sociologie, N° 25, Paris, 1958, pp. 38-74.

[17]BARRIÈRE (Olivier), « Pluralisme juridique et patrimonialisation : entre paradigmes de l 'appropriation' et du "patrimoine commun", in Mam Lam Fouck S. (dir.), Hidair I. (dir.) La question du patrimoine en Guyane : diversité culturelle et patrimonialisation : processus et dynamiques des constructions identitaires, Matoury (France), Ibis Rouge, 2011, op.cit., pp. 44-75.

[18]BELLEY (Jean-Guy), « Le pluralisme juridique comme doctrine de la science du droit » in Jean Kellerhals, Dominique Manai et Robert Roth (dir.), développement rural en Méditerranée pour un droit pluriel, Collection genevoise, Genève, 2002, p.446.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

du droit global et pluriel permettant de mieux saisir et de refléter les réalités normatives. Dans la théorie moderne, l'État demeure l'unique producteur du droit à travers ses organes habilités. Ce monopole étatique reste le critère principal de la souveraineté s'exerçant sur le territoire[19].

Dans cet ordre d'idées, l'effectivité normative, assurée à travers des légitimités locales, et l'acceptation sociale, la négociation des normes, et le droit global constitue-t-elle un pilier fondamental de la gouvernance, des ressources naturelles capable de faire face à l'urgence écologique et de concilier par la suite, entre l'Homme, la norme et la biosphère au sein des territoires collectifs ?

Pour traiter cette question, l'étude s'appuiera essentiellement sur l'apport du pluralisme normatif dans la mise en place d'un nouveau droit global et pluriel de l'environnement capable de faire face à l'urgence écologique, aux conflits d'usage et aux risques environnementaux dans l'espace collectif marocain et d'assurer la connexion entre l'Homme, la norme et l'environnement dans un rapport foncier/environnement.

I. L'apport du droit endogène dans la gestion des communs et des ressources naturelles

L'analyse du système juridique marocain révèle l'existence de plusieurs ordres de droit pour ne pas dire une multitude de strates. Or, cette coexistence est-elle une compétition, une rivalité ? autrement dit, qui légifère sur le foncier collectif au Maroc : Dieu, les Jmaa ou l'État national ? En effet, dans le droit musulman, il existe deux types de terres, d'une part les terres cultivées ou habitées (Allard almaamoura) qui constituent une appropriation (Melk), et d'autre part les terres non cultivées, mortes et non appropriées, de telles terres peuvent être divisées en deux autres catégories, les terres communes et les terres mortes (Ard Almocharaka et Ard Almawat), la première catégorie est un patrimoine commun de populations

[19]BARRAUD (Boris), « Le droit sans le territoire-Globalisation et postmodernité juridiques », in Michel Troper et al., Le territoire, Jurisdoctoria, N° 10, 2013, p.6, consultable sur le site : www.jurisdoctoria.net/, consulté le 05/01/2019.

voisines qui peuvent l'exploiter... Mais elles se distinguent des terres collectives, considérées comme une copropriété tribale ou familiale.

Les terres mortes comprennent deux autres catégories, d'une part, les terres Harim (Ard alharim), qui font partie de la zone bordant des terres mises en valeur, habitées ou cultivées, qui sont réservées aux besoins du propriétaire... toutefois, le propriétaire n'a que le droit de jouissance (Haq al intifaa) et non l'appropriation , et d'autre part, les terres ravivées[20] (Al Ihyae). Dans ce cadre vivifient une terre morte, est un acte de propriété privée qui s'étendra donc aux terres collectives.

Le droit musulman considère que les biens immobiliers vacants (terres mortes) sont le droit de l'État. Dans ce contexte, les forêts sont considérées comme des biens appartenant à la communauté musulmane, et la seule utilisation de la forêt, en tant que terre morte était la satisfaction en bois et en pâturage, des besoins des populations riveraines qui habitaient au voisinage de la forêt[21]. Cette nature juridique, des terres s'ajoute aux effets pervers des changements environnementaux et climatiques et contribuent parfois aux conflits entre les différents usagers qui prétendent être des ayants droits.

Dans ce cadre, le Dahir du 10 octobre 1917 relatif au régime forestier est le seul texte qui a donné une définition aux ayants droits. Selon ce dahir, les ayants droits sont des « populations marocaines exclusivement et riveraines de forêts ».

L'ayant droit acquis son droit particulier, ou collectif sur la terre collective, d'un ancêtre commun. Ce droit peut être accordé aux étrangers de la collectivité pourvu qu'ils fassent partie de la communauté, pendant une période déterminée et qu'ils contribuent aux dépenses liées à la gestion des terres communes.

Dans ce cadre, l'article 4 du dahir du 27 avril 1919[22], dispose que « les terres collectives sont réparties en jouissance à titre provisoire, entre collectivistes, conformément aux usages et aux directives de la tutelle ». Nonobstant, le présent

[20] Hadit du Prophète Mohamed selon lequel : Quiconque vivifie une terre morte, celle-ci est à lui, Sahih Alboukhari , Kitab Almazraa , 2210 .
ابن إسماعيل (محمد)، « صحيح البخاري. باب المزرعة» ، تحقيق: خليل محي الدين الميس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، 2000.

[21] Le Dahir du 7 juillet 1914 confirme l'appartenance des forêts aux biens de l'Etat.

[22] Dahir organisant la tutelle administrative des collectivités indigènes, et réglementant la gestion et l'aliénation des biens collectifs.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

dahir n'a pas défini le sens des terres collectives ou des collectivistes, il a fait comprendre que « ces terres peuvent faire l'objet d'un partage, portant attribution à chacun des chefs de familles du groupement, d'un droit perpétuel de jouissance ». Ce droit perpétuel de jouissance « est imprescriptible et ne peut être aliéné ou saisi qu'au profit de la collectivité elle-même ».

À cet égard, l'article 1 du règlement n ° 2977 du 13 novembre 1957 sur le partage collectif des terres définit la notion l'ayant droit comme étant « les chefs de familles, c'est-à-dire les hommes mariés depuis six mois au moins, ou les veuves des collectivistes ayant au moins un enfant ont droit chacun à une part d'égale superficie ». L'article 4 du même règlement dispose que « sont exclus de partages les collectivistes absents depuis plus d'un an » ainsi que « les collectivistes ayant plaidé contre la Jmaa en vue de Melkiser à leur profit une partie du collectif sauf s'ils n'ont aucun moyen d'existence ».

Dans les articles 3 et 4 du dahir du 25 juillet 1969 sur les terres collectives situées dans les périmètres d'irrigation , il est indiqué que « l'assemblée des délègues devra établir la liste des ayants droits , (cette liste) doit être adressée à l'autorité locale et aux collectivistes ayant droit dans un délai de 6 mois depuis la publication du présent dahir au bulletin officiel » , cette liste « ne peut faire l'objet de recours que devant le conseil de tutelle saisi par les intéressés eux-mêmes ou par l'autorité locale dans un délai de 3 mois à compter de la notification ». Ce qui a amené le ministère de l'agriculture à demander au ministère de tutelle (l'intérieur) de designer les ayants droit. Ladite liste a soulevé beaucoup de problème entre les différents acteurs usagers qui ont accentué le processus d'opposition au projet d'aménagement[23].

Cependant et en contradiction avec les droits des populations autochtones sur leur patrimoine, et avec les droits de l'Homme tels qu'ils sont universellement reconnus, la loi 62-17 portant sur la tutelle administrative et la gestion des terres des communautés Soulalyates stipule qu'un membre de la communauté ethnique peut être privé de son droit sur le territoire collectif pendant un à cinq ans. Néanmoins, ce n'est ni possible ni réaliste, étant donné l'appartenance du membre

[23] TOZY (Mohamed), « Quelques cas de production indigène de droit », Paris, Éditions Centre National de la Recherche Scientifique, 1989, pp.83-103.

à son territoire, et à son patrimoine. Une telle disposition menacerait le fonctionnement des collectivités ethniques et contribuerait à aggraver les crises et les différends. Cette loi a soulevé de nombreuses objections, dans ce cadre l'article 3 de la loi 62-17[24] stipule que les listes des membres des collectivités ethniques, hommes et femmes, seront réactualisées dans les trois mois suivants la date de l'invitation adressée par la province aux Nouabs, sous le contrôle de l'autorité locale. Cependant, les représentants des collectivités ethniques (Nouabs) ont procédé à l'inscription d'étrangers de la tribu sur les listes des ayants droit, de sorte que ces listes comprennent plus de 50 % des étrangers de la tribu. Cela constitue un facteur aggravant car les autorités locales ne surveillent pas ces listes[25]. Les étrangers de la collectivité n'ont pas cessé de prétendre être des citoyens ayant le droit d'accéder aux mêmes droits que tous les Marocains, quelle que soit leur origine tribale. Ils ont également affirmé que les communs appartenaient à l'État en dernier lieu[26].Les étrangers de la collectivité utilisent des notions modernes, telles que la citoyenneté, car les notions d'identité collective tribales qu'ils impliquent ne les règlent pas. Dans ce sens, si les membres de la tribu refusent, d'accepter ces notions modernes, c'est par attachement à leurs intérêts que par leur tradition. Cette ambiguïté des normes positives qui caractérise la notion d'appartenance, de droit, d'accès et de gestion des communs est la source de conflits autour de la terre et les ressources naturelles entre les différents acteurs , ce qui nous pousse à mettre l'accent sur l'importance de l'endogèneité du droit et l'importances des normes coutumières et du droit endogènes comme élément essentiel formant un nouveau droit d'accès à la terre commune , de la gestion des ressources naturelles et de l'environnement , effectif , pluraliste , négocié et global capable de répondre à l'urgence écologique et garant de la durabilité et la résilience des systèmes socioécologiques.

[24]Promulguée par le Dahir N° 1-19-115 du 9 août 2019 qui a abrogé le Dahir du 27 avril 1919. Bulletin Officiel N° 6807du 26/08/2019.

[25]رافع (عبد الوهاب)، «أراضي الجماعات السلالية في المنظومة العقارية المغربية »، سلسلة المكتبة القانونية المعاصرة 6، مراكش، 2020، ص31.

[26] TOZY (Mohamed) & MAHDI (Mohamed), « Aspects du droit communautaire dans l'Atlas marocain », Droit et société, N° 15,1990, p.226.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

En effet, depuis des temps immémoriaux, la population locale au Maroc a développé des formes coutumières et endogènes d'adaptation à son environnement, la gestion de la rareté et de la fragilité des ressources naturelles, est une des manifestations de ce génie civilisationnel[27]. La coutume peut être définie comme étant le produit spontané de la nécessité juridique, indépendant des instances législatives. A cet effet, Michaux BELLAIRE définit la coutume comme le produit spontané de relations sociales évoluant dans le cadre d'une tribu sauvage. Il croit que ces coutumes sont le résultat des usages différents apportés à des époques par des personnes de races et de religions différentes[28].Quant à Robert MONTAGNE, dans son article consacré à l'étude du régime juridique du sud du Maroc, il a estimé que le droit coutumier est la prérogative des tribus Siba , et tend à disparaître avec la pénétration du makhzen[29].

Au Maroc, la coutume a joué un rôle considérable en tant que source normative. Dans ce sens, nombreuses sont les normes coutumières locales, qui ont été à travers l'histoire instauré par le droit musulman. Ces coutumes peuvent inspirer le droit positif en proposant des solutions tirées du fonds juridique historique commun des Marocains, et constituent un réservoir de solutions juridiques adéquates et appropriées aux réalités marocaines sans porter atteinte aux principes nationaux et religieux.

Confirmant ces idées et contestant la théorie néolibérale hardinienne qui visent à transformer les communs[30] d'un patrimoine commun vers une propriété privée, Elinor Ostrom[31], qui depuis sa soutenance de thèse en 1965, sur la gestion des nappes phréatiques, dans le sud de la Californie, a observé empiriquement une grande variété de systèmes d'exploitation, des biens communs, qui combinent généralement l'autogestion, les règles coutumières, mécanismes de marché et la régulation étatique.

---

[27] BOURHIM (Rabiaa), « La gouvernance négociée : un nouveau mécanisme de résolution des conflits des droits d'usage collectifs dans les espaces arides - Cas du Maroc », Revue Marocaine d'Administration Locale et de Développement, N° 150-151, Rabat, 2020, op.cit., pp.171-184.

[28] MICHAUX BELLAIRE (Édouard), Le Gharb, Paris, Éditions Leroux, 1913.

[29] MONTAGNE (Robert), le régime juridique des tribus du sud marocain, Paris, Éditions Émile Larose, 1924, p 313.

[30] Les terres collectives sont également des communs, espaces ou territoires collectifs.

[31] En 2009 Elinor Ostrom a pris le prix Nobel d'économie pour sa théorie des communs.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

Dans le même ordre d'idées , « La gestion efficace et soutenable d'une ressource naturelle commune est également plus à même d'être accomplie lorsque les limites de la ressource sont faciles à identifier, lorsque ses changements d'état peuvent être surveillés à un coût relativement faible, lorsque le taux de changement dans les conditions socioéconomiques, technologiques et d'utilisation reste stable, lorsque les communautés maintiennent des interactions sociales fréquentes entre elles et favorisent ainsi la confiance qu'elles se portent (augmentant ainsi le capital social), lorsque les outsiders peuvent être relativement facilement empêchés d'accéder à la ressource (prévenant ainsi son utilisation à grande échelle) et lorsque les infractions aux règles sont surveillées et sanctionnées[32] ».Ostrom, démontre que les communautés d'usagers arrivent souvent par elles-mêmes à inventer des systèmes endogènes de gestion efficaces, durables et robustes capables de faire face à l'urgence écologique et aux risques environnementaux.

II. L'urgence écologique : de la négociation des normes au droit global

Au regard de la problématique environnementale et face à l'urgence écologique, le droit de l'environnement marocain avec toutes ses composantes (droit d'accès à la terre et aux ressources naturelles, la gestion des risques environnementaux, le droit à l'information environnementale, la gestion des déchets…) est confronté à un pluralisme normatif et un pluralisme d'acteurs. En terme juridique la notion d'urgence fait références « aux objectifs de lutte contre le changement climatique et d'adaptation à celle-ci, de préservation de la biodiversité ainsi que les services qui y sont associés, d'un environnement respectueux de la santé, de la préservation et mise en valeur des paysages. L'enjeu que promeut l'urgence écologique est celui d'un nouveau modèle de développement durable qui respecte l'environnement et se combine avec une diminution des consommations en énergie, en eau et autres ressources naturelles[33] ». L'urgence écologique appelle

[32]LE ROY (Alice), « Des communs sans tragédie : Elinor Oström vs. Garrett Hardin », EcoRev', N° 39,2012, p. 24.

[33] BARRIÈRE(Olivier), Éléments d'une socioécologie juridique : le droit face à l'urgence écologique, essai d'une anthropologie juridique de l'environnement, Montpellier, Publications de l'Institut de Recherches pour le Développement, 2012, p.12.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

non seulement une prise de conscience, mais une action à travers une nouvelle conception du droit qui assure le lien entre le positivisme et l'endogénéité normative, autrement dit c'est le fait de compléter le droit positif par d'autres formes de normes.

Pour faire face aux risques environnementaux, aux changements climatiques, aux conflits d'usage et à l'urgence écologique, le droit de l'environnement doit s'appuyer sur de nouveaux paradigmes normatifs, sur un pluralisme juridique et sur des pratiques juridiques locales, ancrées sur deux réalités à savoir un droit soumis à l'ordre étatique et également un droit endogène, relevant de systèmes empiriques de la pratique et provenant de l'intérieur des groupes sociaux.

A cet effet, l'urgence écologique nous pousse à repenser un nouveau droit global et pluriel qui s'appuie sur des valeurs locales, sur la patrimonialisation des communs et sur des normes endogènes légitimes, efficaces et effectives. Un droit global qui englobe à la fois la légitimité et la légalité, autrement dit un droit pluriel, sous toutes ses formes et expressions, légalisant la légitimité et capable d'élucider la complexité d'une socio-écologie juridique nécessaire pour répondre à l'urgence écologique. Un nouveau droit de l'environnement basé sur la négociation des normes et réconciliant à la fois l'Homme, la terre et la norme, garantissant la durabilité et la résilience des systèmes socioécologiques, reflétant les réalités et pratiques sociales et consolidant l'appartenance et l'attachement de l'Homme à son cadre socioécologique et la prise en compte des droits des générations futures et la solidarité intergénérationnelle.

Dans ce cadre, la négociation, en tant que mécanisme de résolution des conflits, de prise de décision et de définition des règles, est un enjeu social devenue légitime et quotidien. Ces règles sont le produit d'une activité collective, d'une régulation commune. C'est la rencontre de deux régulations, l'un de contrôle venant de l'extérieur ou descendant de haut en bas, et l'autre, autonome, provenant des exécutants eux-mêmes et qui s'oppose ou corrige la précédente[34].

La négociation apparaît comme étant une méthode légitime de structuration des jeux organisationnels dont l'enjeu est l'accroissement, pour chaque membre

[34] BOURQUE (Reynald) & THUDEROZ (Christian), Sociologie de la négociation, Rennes, Presses universitaires de Rennes, collection Didact Sociologie, 2011, p.124.

de l'organisation d'une plus grande liberté d'action. Elle est aussi « une activité qui met en interaction plusieurs acteurs, qui, confrontés à la fois à des divergences et à des interdépendances, choisissent de rechercher volontairement une solution mutuellement acceptable[35] ».

La négociation conduit à définir un entre-deux : ni une norme imposée par les institutions étatiques, ni une norme floue mal adaptée aux évolutions sociétales, résultant de la pratique endogène, mais une intersection entre l'acceptabilité sociale de groupes sociaux donnés et le droit positif de l'État. « Au lieu d'opposer ces systèmes ou de les contraindre à s'ignorer, la construction d'un droit concerté se définit comme un pont entre les paradigmes régulatoires[36] ». Certes, négocier avec les populations locales, pour un environnement sain et durable présente un grand intérêt pour le présent et l'avenir des générations.

Le droit négocié à cet effet, intègre les savoirs, les coutumes et les cultures locaux. « Il s'agit bien d'un droit résolument moderne, mais «de l'intérieur » du corps social et issu des réalités des contextes locaux[37] ». Il retrace aussi un cadre de régulation capable de gérer les conflits futurs, et protéger le cadre environnemental commun. « Le résultat serait une régulation construite conçue comme révisable et évolutive, voire souple et flexible ». Certes, Le défi de la négociation juridique est l'acceptation sociale à travers la formalisation d'un droit local. « Le droit négocié est porteur d'une « juridicité environnementale » située à l'intersection des lois et règlement et du droit issu des coutumes et des représentations[38]».

Compte tenu de la multiplicité des normes juridiques, l'État n'a pas le monopole de la production de ces normes juridiques. D'une part, la juridicité née

[35] DUPONT (Christophe), « Les négociations commerciales », Négociations, N° 1, 2011, P.11.
[36] BARRIÈRE (Olivier) & FAURE (Jean-François), « L'enjeu d'un droit négocié pour le Parc amazonien de Guyane », Natures Sciences Sociétés, Vol.20, N° 2, 2012, op.cit., p. 177.
[37] GENIN (DIDIER) & BENCHAKROUN (Fayçal) et al., « De la parole aux gestes … : éléments de réflexion sur les dispositifs de gestion concertée des ressources forestières et pastorales au Maroc », Montpellier, Publications de l'Institut de Recherches pour le Développement, 2007, p.50
[38]BARRIÈRE (Olivier), « Repenser le droit de l'environnement dans une conception renouvelée du développement durable : prospective d'un "droit de la coviabilité" des systèmes sociaux et écologiques », in Blaise S., David C. et al. (ed.), Le développement durable en Océanie : vers une éthique nouvelle ? Aix-en-Provence, Éditions PUP ; PUAM, 2015, p.240.

de la trilogie des pouvoirs étatiques, à savoir le législatif, l'exécutif et le judiciaire. D'un autre côté, le droit né de la culture endogène des groupes sociaux. Ce dernier type de droit hors de l'espace légal, retrace un véritable champ de légitimité. Un droit légitime, vivant, adapté aux réalités des territoires locaux, capable de préserver l'environnement et l'identité et la survie des groupes sociaux. Ce droit est susceptible de « constituer une base tout à fait intéressante pour envisager la production d'un droit positif qui prenne en compte dès le départ les visions des populations locales[39] ».

La négociation des normes est alors un processus complexe, et interdépendant, qui ne se limite pas à la simple application d'approches, participatives standardisées, dont le résultat est souvent de toujours proposer les mêmes solutions sous prétexte d'avoir été discutées, avec les concernés. Il s'agit de l'élaboration des mécanismes d'une régulation concertée, moins normative grâce à la participation des vrais acteurs, sur la base de conventions, compromis, chartes .... Légitimes aux yeux de la communauté et de la nation.

Le droit global négocié « est par définition un droit qui s'oppose au droit imposé, il résulte du compromis, qui est l'art de la négociation[40] ». Ce droit global est lié à la régulation posée par l'Etat, aux normes endogènes (coutumes, pratiques locales…) , pour aboutir à une forme entre la loi et la régulation « dans laquelle la négociation se positionne au cœur de la règle de droit[41] ». Dans ce sens, relier l'endogène au légal, le droit global négocié, comporte à la fois des liens avec la régulation posée par l'État et le droit issu des normes coutumières. Le droit global garantit un accord entre les sources des normes et les dispositions juridiques à la pratique.

---

[39]GENIN (DIDIER) & BENCHAKROUN (Fayçal) et al., « De la parole aux gestes … : éléments de réflexion sur les dispositifs de gestion concertée des ressources forestières et pastorales au Maroc », Montpellier, Publications de l'Institut de Recherches pour le Développement, 2007, op.cit., p. 61.

[40]BARRIÈRE (Olivier), « Pour l'émergence d'un droit négocié… : comment intégrer la concertation et la gouvernance dans le traitement juridique de la GRN ? » in GENIN (DIDIER) & BENCHAKROUN (Fayçal) et al., « De la parole aux gestes … : éléments de réflexion sur les dispositifs de gestion concertée des ressources forestières et pastorales au Maroc », Montpellier, Publications de l'Institut de Recherches pour le Développement, 2007, p.47.

[41]BARRIÈRE (Olivier) & FAURE (Jean-François), L'enjeu d'un droit négocié pour le Parc amazonien de Guyane, Natures Sciences Sociétés. EDP Sciences, Vol.2, N° 20, 2012, p.177.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

Elle s'agit d'une forme un contrat social, et l'expression d'un consensus social, et vise à assurer le lien entre la législation nationale, qui ne prend pas en compte les besoins environnementaux locaux, et les besoins des intérêts des groupes sociaux concernés, et tous les membres des communautés sont confrontés à un engagement environnemental.

Conclusion

L'émergence d'un droit pluriel, global et négocié dans le contexte marocain nécessite la prise en compte du rapport foncier /environnement dans toutes les politiques publiques développementalistes, ainsi que par la prise en considération de la pluralité normative selon une approche multidisciplinaire et multidimensionnelle de l'environnement.

Une telle approche doit conduire à la recherche d'une légitimité institutionnelle et populaire, et à l'acceptation d'un nouveau droit conciliant les directives nationales, internationales, ainsi que les pratiques et les méthodes locales de protection de l'environnement et de régulation patrimoniale et durable des systèmes socio-écologiques.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

Ecology: A New Social Dimension!

L'écologie: Une nouvelle question sociale!

Moulay Hicham EL AMRANI,

Ph.D. student in Public law, Ibn Zohr University of Agadir, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Ibn Zohr, Agadir, Morocco.

Doctorant à l'université Ibn Zohr, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales Ibn Zohr, Agadir.

elamrani@mondeannuaires.com

Abstract

The environment is considered as the interaction of several factors at the same time. Ecological conditions have a large-scale impact on the social dimension and the daily life of individuals because the degradation of the planet and its ecosystem are linked to the massive and abusive use of polluting products by manufacturers, which cause global warming. This industrialization has had a positive impact on the economic situation of individuals, of course, but not in terms of health, causing the damage noted concerning the deterioration in the quality of life and the state of health of individuals, something that has become an actuality of humanity across the globe, with an obvious increase in kind of number and nature of diseases.

But, the remark that could be hooked is that the environmental risks are not equitably distributed. In addition, those who do not have economic power are, in fact, the most sensitive, and at the same time, they are powerless to influence de political decisions made or even organize their lives.

Keywords: Environment, Pollution, Ecological Crisis, Environmental Inequality

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

Résumé

L'environnement est considéré comme étant l'interaction de plusieurs facteurs. Les conditions écologiques ont un impact de grande échelle sur la dimension sociale et le quotidien des individus. Car la dégradation de la planète et son écosystème sont liés à l'usage massif et abusif des produits polluants par les industriels, ce qui cause le réchauffement planétaire. Cette industrialisation a eu un impact positif sur la situation économique des individus, certes, mais pas au niveau de la santé, vu les dommages notés en relation avec la dégradation de la qualité de vie et l'état de santé des individus, chose, devenue une actualité de l'humanité à travers le globe, avec une nette augmentation en nombre et de la nature des maladies.

Mais, la remarque qu'on pourrait soulever est que les risques environnementaux ne sont pas équitablement répartis. En plus, ce sont ceux qui n'ont pas un pouvoir économique qui sont les plus vulnérables, et en même temps, n'ont aucun pouvoir d'influence sur les décisions politiques prises, et organisant leur vie.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

Introduction

Aujourd'hui, le monde est devenu interconnecté ; une interconnexion dans les relations entre les Etats, l'économie, le social, la culture, l'écologie … ce qui a créé un état de dépendance du système mondial.

Les conditions écologiques ont un impact considérable sur la dimension sociale et le quotidien des individus. Car la dégradation de la planète et son écosystème sont liés, à une grande partie, à l'usage massif et abusif des produits polluants par les industriels, ce qui induit le réchauffement planétaire. Cette industrialisation a eu un impact positif sur la situation économique des individus, certes, mais pas au niveau sanitaire, à titre d'exemple, la dégradation de la qualité de vie et l'état de santé des individus, chose, devenue une actualité de l'humanité à travers le globe, avec une nette augmentation des maladies en nombre et en nature.

En plus, nous remarquons que les risques environnementaux et écologiques ne sont pas équitablement répartis ; ceux qui n'ont pas un pouvoir économique, sont les plus vulnérables, et en même temps, n'ont aucun pouvoir d'influence sur les décisions politiques prises, et organisant leur vie.

Cette situation d'inégalité, – ceux qui polluent moins, en soufre plus - s'approfondie de plus en plus en créant de profonds écarts entre les populations, ce qui interpelle les pouvoirs publics qui seront amenés à mobiliser des ressources importantes dans la perspective de retrouver un équilibre et garantir une égalité des chances, où chaque individu devrait bénéficier des conditions suffisantes lui permettant d'entreprendre des projets de sa vie et qu'il en soit l'auteur, dans un environnement sain, favorable à l'épanouissement humain.

Or, les politiques adoptées actuellement par les autorités publiques, restent toujours insuffisantes, car, en plus de ces efforts, une implication individuelle des citoyens visant une réduction volontaire de consommation et de l'utilisation des ressources naturelles au nom d'une meilleure distribution des richesses entre les peuples reste un déterminant afin d'atteindre l'égalité.

Dans cet article, nous allons consacrer une analyse à la dimension sociale de l'écologie, l'équité et la justice environnementale. La rencontre entre ces deux dimensions peut-être source de difficultés, vu la divergence d'intérêt des acteurs et

en fonction du pouvoir de ces derniers. Une position cohérente et humaniste de ces dimensions devrait ouvrir des pistes de réflexion afin d'atteindre une efficacité, en préservant l'environnement et le développement humain dans un équilibre, sans atteinte aux attentes des acteurs.

Dans cette perspective, les autorités publiques sont confrontées à la question principale de savoir quelle stratégie faut-il adopter dans la perspective d'atteindre une gouvernance environnementale.

Autour de cette question centrale, s'ajoute une deuxième question d'ordre secondaire, à savoir : quelles ressources, qui doit financer ?

I: De la théorie de la justice à l'état de la crise écologique

1. L'émergence du concept de la justice environnementale

Le concept de la justice environnementale a fait son apparition à partir de deux grandes approches:

-Le mouvement des locaux qui dénoncent la situation jugée injuste avec les conditions environnementales;

-Le mouvement global qui a pour champ d'action le niveau international, avec l'intégration de la dimension du développement durable et l'ambition d'atteindre une équité sociale.

En ce qui concerne le premier mouvement des locaux, il a vu le jour, en même temps, dans les pays développés et les pays en développement. Leurs préoccupations principales étaient de dénoncer les situations sociales, politiques, environnementales diverses et injustes. Les années 1980, coïncident avec le développement des mouvements réclamant la justice environnementale aux Etats-Unis, dont l'objectif principal est de lutter contre la construction d'usines polluantes, dans des zones peuplées par des Afro-Américains (Ghorra-Gobin, 2005)[42]. Avec les travaux de Chavis[43], notamment son rapport Toxic Waste and race in the United

[42] CYNTHIA GHORRA-GOBIN, DE LA VILLE À L'URBAN SPRAWL La question métropolitaine aux États-Unis, Cercles 13 (2005) 123-138;

[43] Benjamin Franklin CHAVIS, né le 22 Janvier 1948 en Caroline, est un leader américain des droits civils. Il était un assistant de Martin LUTHER KING;

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

States[44], le concept du racisme environnemental a fait son apparition. Les conclusions de ce rapport ont fini par l'introduction d'une réglementation fédérale en 1994[45], incitant les acteurs à prendre en compte, la dimension de la justice environnementale au niveau de l'Environnemental Protection Agency (EPA)[46].

La question de la justice environnementale est aussi présente au niveau des pays en développement, mais avec des formes moins structurées qu'aux Etats-Unis. A titre d'exemple de mouvements sociaux, les indigènes[47] , ou les Sans Terre[48] en Brésil… qui ont pour objectif de réclamer une justice d'utilisation des ressources et la préservation de l'environnement.

Les revendications de ces mouvements, prennent différentes formes, avec une tendance de coordination entre eux, et une réorientation de leurs lignes directives; ainsi, au lieu de rester bloqués dans la défense de la faune et de la flore, ils ont intégré aussi le droit à l'accès à un environnement sain et aux ressources naturelles (eau, terre, ressources forestières...). Cette dernière dimension est intégrée, vu la politisation de la question, et vue le monopole des ressources par une poignée de personnes, hommes politiques ou acteurs économiques, ce qui rend difficile de faire entendre les revendications des mouvements contestataires, et ce qui explique en même temps aussi, le recours à la stratégie de coordination au niveau international pour nouer des relations avec des ONG extérieures pour pouvoir s'imposer au niveau de la scène locale.

En Europe, les mouvements des locaux sont plus actifs que ceux des pays en développement, avec une implication des institutions politiques dans la lutte contre

[44] Benjamin Franklin CHAVIS, Toxic wastes and race in the United States, A National Report on the Racial and Socio-Economic Characteristics of Communities with Hazardous Waste Sites, Commission for Racial Justice, United Church Of Christ, 1987, Exhibit 13;

[45] Ordre exécutif 59. Fed. Reg. 7629 (1994) Clinton 11/02/1994;

[46] La United States Environmental Protection Agency (EPA, ou « Agence américaine de protection de l'environnement » en français) est une agence indépendante du gouvernement des États-Unis;

[47] Mouvement environnementaliste brésilien.

[48] Le Mouvement des sans-terres (MST) est une organisation paysanne née au Brésil au début des années 1980, et il est aujourd'hui l'un des plus importants mouvements sociaux d'Amérique Latine

les inégalités sociales et environnementales, tel est le cas du Royaume-Uni (Agyeman, Evans 2004)[49].

En France, l'intérêt porté à la question des inégalités est limité et récent (Emelianoff, 2006)[50], mais qui prend de plus en plus d'intérêt chez les décideurs et politiciens, ainsi, l'IFEN[51] a recensé quatre aspects des inégalités environnementales[52], qui sont:

1. Les inégalités territoriales;
2. Les inégalités d'accès à l'urbanité et au cadre de vie;
3. Les inégalités par rapport aux nuisances et aux risques;
4. Les inégalités dans la capacité d'action et d'interpellation de la puissance publique pour la transformation du cadre de vie.

Quant aux mouvements du global, ils revendiquent une justice environnementale au niveau mondial, en s'organisant en réseaux ou en s'inscrivant dans des programmes de grandes ONG mondiales, afin d'avoir un impact et être plus influent. A titre d'exemple, le mouvement de contestation contre la construction du barrage Sardar Sarovar en Inde était soutenu par l'International River Network[53], en impliquant à la fois les activistes locaux, et internationaux, en mobilisant la communauté scientifique, en pratiquant du lobbying par le biais de la presse et en soumettant des pétitions auprès de la Banque Mondiale.

Un autre exemple peut illustrer cette politique et orientation des mouvements locaux vers les mouvements internationaux (globaux) est celui de la résistance à la délégation des services publics de l'eau aux entreprises privées en Bolivie, notamment la ville de Cochabamba (DE GOUVELLO, FOUNRIER 2005)[54]. Ainsi, et

[49] JULIAN AGYEMAN, BOB EVANS, The Geographical Journal, Vol.170, No. 2, June 2004, pp. 155–164

[50] Cyria Emelianoff, Connaître ou reconnaître les inégalités environnementales?, GRÉGUM - UNIVERSITÉ DU MAINE, ESO - UMR 6590 CNRS

[51] Institut Français de l'Environnement

[52] In A. Roy et G. Faburel (2006), disponible sur : http://www.ifen.fr/fileadmin/publications/les_syntheses/ PDF/inegalites_ree2006.pdf.

[53] ONG créee depuis 1985, est un acteur dans la protection des rivières et le droit des révrains d'en profiter de ces ressources.

[54] Bernard de Gouvello, Jean-Marc Fournier, RÉSISTANCES LOCALES AUX « PRIVATISATIONS » DES SERVICES DE L'EAU: LES CAS DE TUCUMAN (ARGENTINE) ET COCHABAMBA (BOLIVIE),

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

avec la force d'organisation, ils ont pu contraindre de puissantes compagnies transnationales à se retirer du marché après la signature d'un contrat de délégation. En ce qui suit, un tableau qui résume principalement une classification des mouvements pour la justice environnementale à travers le globe.

Tab. 1: Typologie de mouvements pour la justice environnementale[55]

Lieux concernés	Contexte social politique	Marqueur des injustices	Conception de l'environnement	Indicateurs environnementaux	Cas emblématiques
États-Unis	système politique démocra-tique fortes inégalités socio-spatiales, ségrégation urbaine	risques industriels urbains	cadre de vie	état de santé des populations	Warren County
Pays émergents	Société démocra-tique Très fortes disparités socio-économiques, Ségrégation urbaine	Risques industriels et urbains Question de l'accès aux ressources	cadre de vie Accès aux ressources (économiques, culturelles, identitaires)	état de santé des populations absence de droit, pauvreté, exclusion d'espaces protégés ou/et appropriés	Thor Chemical en Afrique du Sud ; Bhopal en Inde Chico Mendes au Brésil ; Mouvement Chipko en Inde ; Narmada Bachao Andolan en Inde
Pays les plus pauvres	Forte pauvreté Peu de relais politiques	Question de l'accès aux ressources Exclusion des aires protégées	Accès aux ressources	Peu de données sur l'environnement	Ogoni au Nigeria
Pays non démocra-tiques	Absence de liberté d'expression	Contestation écologique naissante	Problèmes de pollution localisés	Non communiqués généralement au grand public	Chine

2. La justice environnementale

Aujourd'hui, la question environnementale préoccupe tout le monde. Elle s'étend au monde entier, car la crise est globale, et touche toute l'humanité, mais, malheureusement ses effets sont inégalement répartis. Car, au niveau du même pays, ce sont les groupes sociaux les plus démunis et défavorisés qui vivent dans

Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.) | « Autrepart », 2002/1 n° 21 | pages 69 à 82

[55] David Blanchon, Sophie Moreau, Yvette Veyret, COMPRENDRE ET CONSTRUIRE LA JUSTICE ENVIRONNEMENTALE, Armand Colin | « Annales de géographie », 2009/1 n° 665-666 | pages 35 à 60

des environnements dégradés, ce schéma microscopique (local), s'étend aussi au niveau macroscopie (mondial). Autrement dit, cette polarité entre riches et défavorisés au niveau national, se retrouve entre les pays développés et les pays en développement, comme le note l'environnementaliste américain Dale JAMIESON, ''les pauvres – ou les plus défavorisés– souffrent de façon disproportionnée d'une pollution environnementale qui est produite par la société dans son ensemble''[56].

Ces inégalités écologiques ont contribué à l'émergence de certains groupes de mouvements qui s'activent dans la perspective de trouver des solutions aux problèmes environnementaux.

Ainsi, pendant les années 1980, les mouvements de Justice environnementale ont tracé comme objectif de lutter contre les inégalités écologiques par le biais de l'influence des politiques nationales et internationales, mais, malheureusement, ils n'ont pas pu arriver à réaliser cet objectif, notamment au niveau des pays en développement.

Il est important de signaler que les inégalités environnementales ou écologiques, concernent la répartition des avantages et des problèmes environnementaux, alors que la justice environnementale se veut comme la juste distribution des bénéfices et de ses coûts. Donc, elle (la justice environnementale) stipule aussi la répartition des charges liées aux politiques adoptées, ou qui seront adoptés, par les pays, pour faire face aux aspects négatifs. Alors qu'en réalité, chacun, essaie de se désengager de ses responsabilités via à vis de l'environnement, premièrement, vue les coûts que ses actions engendreront pour sa trésorerie et la deuxième raison est liée au processus de négociation long et difficile avec les parties prenantes, tant au niveau interne qu'externe. Une troisième raison pousse les Etats à adopter cette politique de désengagement, notamment la volonté de ne pas être seuls à supporter les frais, et l'exemple clair de la déclaration du président George BUSH, lors d'un débat aux élections présidentielles de 2000, ''les États-Unis prennent en charge de nettoyer l'air comme le Traité de Kyoto voulait les forcer à le faire,, alors

[56] Dale Jamieson, Global Environmental Justice, Dale Jamieson, Morality's Progress, Oxford, Clarendon Press, 2002, p. 297

que la Chine et l'Inde en étaient dispensées''[57].

En réalité, chaque Etat a une part de responsabilité, qu'il doit assumer afin de sauvegarder l'environnement et assurer un futur sain pour les générations à venir. Pour cela, il faut envisager des solutions dans le cadre de la coopération, et dans une optique multidimensionnelle et multilatérale, au lieu de faire des propositions d'ordre unilatéral, et qu'elles soient dans un cadre de coopération équitable.
A cet effet, plusieurs scénarii sont possibles, notamment, la répartition de la réduction des émissions de gaz à Effets de Serre entre les pays:

1. Appliquer le principe égalisateur au niveau international, autrement dit, répartir les efforts de réduction des Gaz à Effet de Serre à égalité entre l'ensemble des Etats du globe;
2. Appliquer un principe basé sur les inégalités, en fonction du niveau du développement. Ainsi, on peut fixer des objectifs de réduction des émissions du CO2 en fonction du PIB[58] par habitant. Ce scénario propose d'adopter un effort en fonction du degré du développement du pays ;
3. Avoir à respecter un minimum vital[59] des émissions de CO2 pour les pays développés, en excluant toute possibilité, pour les pays pauvres, d'imposition d'un volume minimum d'émissions qui ne leur permette pas de satisfaire leurs besoins élémentaires.

Ces scénarii auront des impacts variables sur la réalité. De l'autorisation des pays pollueurs de ne pas réduire leurs émissions, à l'imposition de contraintes aux pays les plus pauvres et les plus riches en même temps. Ce qui nuirait certainement aux pays pauvres. Ainsi, la fixation d'une date de référence, 1990 dans les accords de Kyoto, veut dire annuler l'histoire antérieure, où les pays développés, ont profité pour atteindre leur niveau actuel, et sont actuellement en train de bloquer le

[57] Cité dans Stephen M. Gardiner, «Ethics and Global Climate Change », Ethics 114 (April 2004), p. 578.

58 Produit Intérieur Brut

[59] Henry Shue, Climate, A Companion to Environmental Philosophy, p. 449-459.

développement d'autres pays, tout en préservant leur avantage historique. C'est aussi un désengagement de leur responsabilité, éthique et morale, de la crise climatique et environnementale actuelle, due à des années d'exploitation massive de la nature.

Loin de cette dimension, le fait d'accepter et de reconnaître leur responsabilité historique, ne veut pas dire, pouvoir qualifier le niveau de la dette environnementale ou écologique[60], vis-à-vis des pays en développement.

Quel soit une dette écologique ou environnementale, qu'on prend en considération la dimension du minimum vital[61] ou de la répartition équitable ou inéquitable, aujourd'hui, on n'a pas encore pu trancher, ni trouver une solution juste et équitable, capable de résoudre le problème et de réaliser de réels progrès afin de sauvegarder notre avenir et assurer une vie meilleure pour nos futures générations.

II: De l'évaluation des inégalités environnementales à la gouvernance

1/ Evaluation des inégalités environnementales : Aspects sociaux

Tout d'abord, on peut affirmer que les inégalités environnementales induisent des inégalités au niveau du développement humain, plus précisément une pauvreté monétaire, qui s'accentue dans les pays en développement, vu l'exploitation massive et irrationnelle des ressources naturelles disponibles, afin de subvenir à leurs besoins fondamentaux. Cette exploitation, conduit à la dégradation environnementale dont les couches sociales économiquement faibles sont les premières victimes.

A côté de cela s'ajoute la délégation d'exploitation des ressources à des entreprises multinationales, qui épuisent toutes les richesses des pays en question, et causent des drames environnementaux (déforestation, changement climatique, atteinte à la biodiversité…) et sociaux (appauvrissement de la population locale).

[60] Cynthia Emelianoff, La problématique des inégalités écologiques, un nouveau paysage conceptuel, Écologie et politique, 35/2007, p.19-31.

[61] Ibid.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

Ainsi, le rapport d'étape coordonnée par SUKHDEV en 2008[62] énonce le lien étroit entre la pauvreté, l'affaiblissement des écosystèmes et la perte de la biodiversité. Cette situation détruit toute possibilité de développement économique et annule totalement la courbe de Kuznets environnementale, qui relie le niveau de développement économique (mesuré par le PIB par habitant) et les dégradations environnementales, et crée un lien mécanique entre poursuite du développement économique (accroissement des niveaux de vie) et réduction des dégradations environnementales: les dégradations environnementales augmentent avec l'élévation du revenu par habitant avant d'atteindre un pic, puis se réduisent.

L'illustration suivante, montre clairement le théorème de cette courbe.

Fig. 1: La courbe environnementale de Kuznets[63]

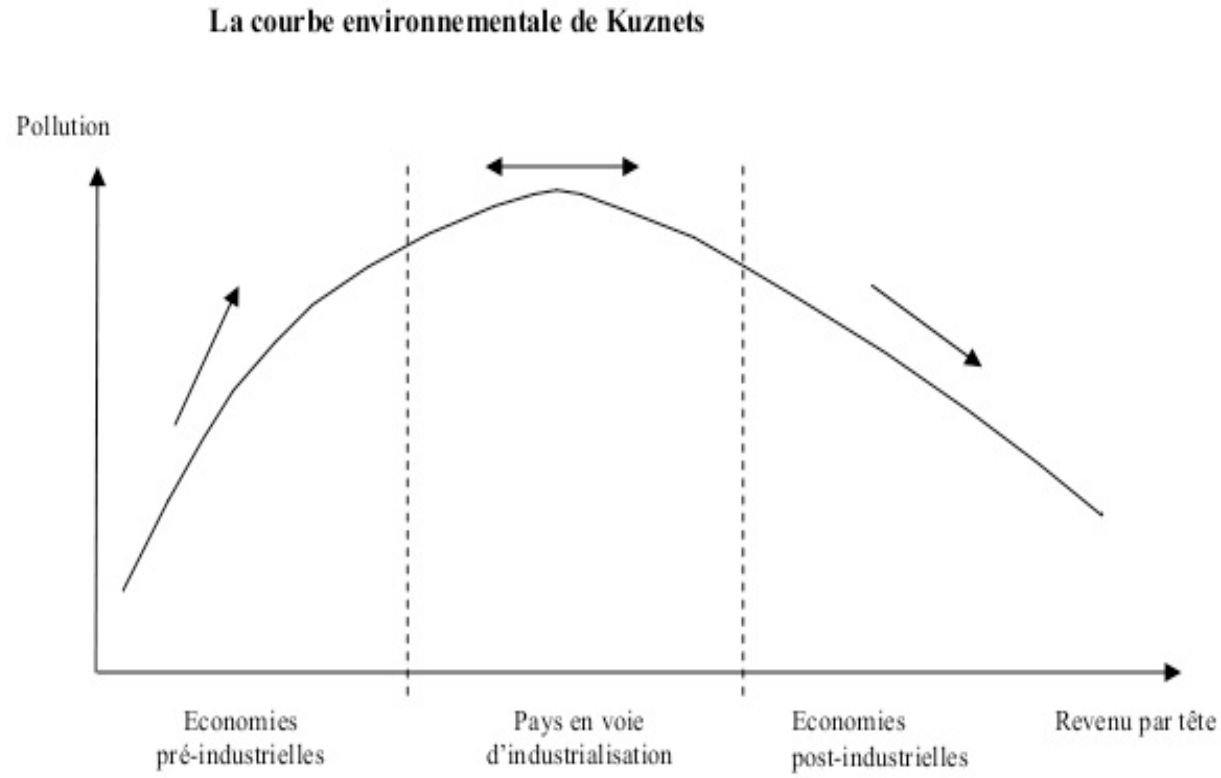

[62] Pavan SUKHDEV, L'économie des écosystèmes et de la biodiversité, Communautés européennes, Welzel, Hardt, Wesseling, 2008

[63] André Meunié, Controverses autour de la courbe environnementale de Kuznets, Centre d'économie du développement, IFREDE-GRES- Univ. Bordeaux IV, DT/107/2004

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

En fait, le volume des déchets et d'émissions de Gaz à Effet de Serre, augmente avec le développement. A notre sens, pour que cette théorie soit valable, il faut adapter une politique redistributive, chose qui ne se fait pas par les décideurs.

Dans la dimension économique, le développement ne veut pas dire automatiquement le ralentissement des dégradations environnementales et la pollution. Prenons l'exemple de la Chine, qui connaît actuellement une catastrophe environnementale, vu que le degré insoutenable de la pollution de ses villes dépasse, dans certaines villes telles que Shijiazhuang les 1000 microgrammes, alors que le seuil recommandé par l'Organisation Mondiale de la Santé est fixé à 25 microgrammes par mètre cube[64]. Cette situation nous donne une idée sur les retombées sanitaires et les dépenses que les autorités publiques doivent entreprendre afin de maîtriser ce niveau de pollution et ses effets, ce qui représente un effort équivalent à 7% du taux de croissance économique enregistré.

La dimension des inégalités environnementales peut avoir aussi des impacts sur le politique. Ainsi, le rapport[65] du PNUE[66] a recensé 17 grands conflits survenus entre 1990 et 2002 à cause des frictions entre les Etats afin d'avoir le contrôle des ressources naturelles.

En somme, la mauvaise gouvernance, la perte de la biodiversité, la déforestation et l'atteinte à l'équilibre naturel semblent être les causes principales des inégalités environnementales, avec tout ce qui incombe comme conséquence sur l'être humain et son développement.

De ce fait, nous trouvons que ce sont les citoyens des pays les moins développés qui souffrent plus de cette situation, comme le montre le tableau suivant:

---

64 http://www.konbini.com/fr/tendances-2/chine-pollution-record-alerte-rouge/ consulté le 02/01/2019 à 00h15

65 PNUE 2007, Rapport annuel, DCP/0926/NA, in https://wedocs.unep.org/rest/bitstreams/11459/retrieve

66 Programme des Nations Unies pour l'Environnement

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

Tab. 2: Pays riche et pays pauvres face aux catastrophes naturelles[67]

Catégorie de revenu	Nombres de désastres	Population (millions)	PIB par habitant	Nombres de morts	Coût total, en % du PIB
Haut revenu	1 476	828	23 021	75 425	0,007
Bas revenu	1 533	869	1 345	907 810	0,55

A partir de ce tableau, nous constatons que les pays à revenu faible sont plus vulnérables aux catastrophes naturelles que les pays à haut revenu, avec des impacts directs sur la population, illustré par le nombre de morts, qui dépasse 12 fois le nombre des morts au niveau des pays à haut revenu.

Pour mieux illustrer ces inégalités même au niveau des pertes humaines, le tableau qui suit montrera les conséquences des inégalités en comparant 10 plus riches pays et 10 plus pauvres pays au niveau mondial pour la période allant de 1974 au 2003.

Tab. 3: Impact humain des catastrophes naturelles dans les 10 pays les plus riches et les 10 pays les pauvres[68]

Pays	PIB/habitant en $, 2002	Nb annuel de victimes/ 100 000 habitants 1974 – 2003	Pays	PIB/habitant en $, 2002	Nb annuel de victimes/ 100 000 habitants 1974 – 2003
Luxembourg	44 000	0	Somalie	550	2 701
États-Unis	37 600	59	Sierra Leone	580	155
Norvège	31 800	5	Burundi	600	674
Suisse	31 700	2	Congo, RD	610	114
Irlande	30 500	4	Tanzanie	630	1 531
Canada	29 400	72	Malawi	670	8 748
Belgique	29 000	2	Afghanistan	700	1 120
Danemark	29 000	0	Érythrée	740	6 402
Japon	28 000	182	Ethiopie	750	5 259
Autriche	27 700	29	Madagascar	760	2 090

[67] Stromberg, David, 2007, Natural Disasters, Economic Development, and humanitarian Aid, Journal Of Economic Perspectives, Vol. 21 (Summer), pp 199-22

[68] D. Guha-Sapir, D. Hargitt, P. Hoyois, Thirty years of natural disasters : 1974-2003 : The numbers, Centre for research on the Epidemiology of disasters, Press universitaires de Louvain, 2004

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

Le même constat peut-être fait, ce sont les pays les plus pauvres qui souffrent plus que les pays les plus riches des conséquences des catastrophes naturelles.

2/ Quelle gouvernance pour dépasser les inégalités environnementales?

Au vu du contexte actuel où il y a des essais d'adapter les territoires à leur environnement afin de corriger les injustices notées, il est nécessaire d'appréhender les interactions entre la dimension sociale, politique et environnementale. C'est aussi une question de détermination des critères des indicateurs adéquats pour les analyser et faire ressortir les solutions adéquates.

Premièrement, il est utile de s'interroger sur la désignation du bon environnement, qui ne peut être limité seulement dans la dimension des données physiques – naturelles-, indispensables pour la qualification du milieu écologique (climat, végétation, bruit…), mais de la manière avec laquelle les sociétés qui y vivent, le perçoivent, l'exploitent. Autrement dit, c'est notre manière d'utilisation de cet environnement qui crée des inégalités, alors qu'en principe, l'environnement est par nature équitable et offre des chances égales à tout le monde.

Deuxièmement, l'approche spatiale peut nous permettre de croiser les inégalités sociales et environnementales afin de faire ressortir des phénomènes de discrimination environnementale. Par conséquent, nous aurons une cartographie des inégalités environnementales et sociales. Cette situation peut-être due à une gestion politique non équilibrée des ressources, et qui va mettre en lumière des contrastes entre les espaces qui ont pu cumuler des avantages sociaux et environnementaux et d'autres qui n'ont cumulé que les désavantages environnementaux, ce qui va induire et embarquer des populations marginalisées.

Ce schéma, on peut l'observer au niveau local, inégalité de l'espace entre régions dans le même pays, et aussi au niveau global, représenté par les inégalités Nord-Sud.

Le Nord[69] -pays en développement-, qui a pu maîtriser parfaitement l'environnement et d'une manière efficace, tout en respectant la biodiversité de son

[69] Le nord en faisant référence aux pays développés. Nord-Sud, est la désignation d'une limite entre le Nord et le Sud est le nom donné à une ligne imaginaire qui regrouperait les pays du Nord étant généralement considérés comme plus industrialisés et économiquement plus riches; alors

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

environnement avec une capacité d'atteindre l'autosuffisance alimentaire et minimiser au maximum les risques naturels et sanitaires, et en même temps, en exploitant les ressources du Sud –pays en développement- en sous-traitant ou délocalisant les nuisances vers ce dernier afin de garder un équilibre environnemental chez eux. Par contre, le Sud, pénalisé par une mauvaise gestion de son environnement, et le passage vers un mode d'industrialisation nuisible à l'équilibre environnemental.

Pour faire face à cette situation d'injustice, un certain nombre de voix ce sont élevées afin de trouver un juste milieu, surtout pour ceux qui souffrent de la ségrégation écologique ou environnementale, par le biais d'un nouveau concept, qui se résume dans la dette écologique, inspiré du modèle financier des pays en développement vis-à-vis des pays développés, surtout au début des années 1990, notamment par des ONG telle que l'IEP[70]. Ce concept de dette écologique a été développé par la suite, à tel point qu'un traité alternatif de la dette a été signé.

Certes, cette idée et initiative, n'a pas donnée les fruits escomptés –jusqu'à aujourd'hui- mais au moins, elle a mis l'accent sur un élément important et a soulevé la conscience de la communauté internationale sur les problèmes de la justice environnementale.

En effet, une politique d'indemnisation ne peut en aucun cas assurer une équité environnementale, ni à corriger les injustices actuelles ou futures. Cette politique de compensation des préjudices environnementaux pose des questions d'ordre éthique, économique, financier et sanitaire.

Ethique, car on se demande si la politique de privatisation des biens environnementaux adoptée par la plupart des pays en développement depuis le début des années 1990 peut-être compensée par les fonds transférés, de la technologie ou des aides sociales et/ ou économiques accordées à ces derniers.

Quels sont les effets générés sur la santé des citoyens par l'exposition aux produits chimiques toxiques? L'utilisation massive conduisant à une destruction totale des

que les pays appartenant au Sud, sont généralement considérés comme moins développés économiquement et plus appauvris.

[70] Instituto de Ecologica Poluticia (IEP) est une ONG qui travaille depuis 1987 dans le domaine de l'environnement

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

ressources naturelles est-elle justifiée? L'exportation des déchets toxiques (Uranium, déchets chimiques…) vers les pays en développement est-elle la solution pour les deux parties?

Bien entendu la réponse à ces questions est NON.

Conclusion

Peut-on réaliser un développement économique en utilisant les ressources naturelles tout en protégeant l'environnement et en réduisant les inégalités sociales?

En principe le développement et la protection de l'environnement doivent être simultanés pour préserver l'avenir de l'humanité, mais malheureusement, ce n'est pas le cas.

Chaque jour, les besoins de la population mondiale augmentent, ce qui signifie que l'utilisation des ressources naturelles disponibles va, elle aussi, augmenter, à tel point que nous sommes arrivés à bout de l'exploitation, ce qui a causé de vraies catastrophes pour la nature. En plus, nous constatons que ce sont les pays développés qui exploitent plus les ressources des pays les plus pauvres, et causes d'énormes dégâts pour la nature, en approfondissant en même temps les inégalités environnementales et sociales. Cette réalité est contraste, car les pays en développement ont besoin de moyens financiers qu'ils reçoivent de la part des pays développés en contrepartie de l'utilisation et l'exploitation des ressources naturelles des pays en question.

Ainsi, on trouve que les pires pollueurs, sont en même temps les meilleurs payeurs. Mais, nous remarquons que les politiques publiques adoptées pour faire face à ces effets n'arrivent pas à préserver l'environnement, ni à assurer un niveau social adapté aux classes moyennes, ni aux classes défavorisées. Pour éviter de telle situation, il paraît judicieux d'intégrer une approche reliant entre les politiques écologiques dans les politiques sociales afin de garantir un caractère écologiquement efficace et socialement neutre, autrement dit, avoir une politique socio-écologique équilibrée et équitable. Pour ce faire, nous pouvons se baser sur plusieurs actions favorisant l'intégration dans une approche globale visant l'atteinte

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

du développement durable, à travers la planète, par le biais de la coopération et la complémentarité internationale.

Sur le plan pratique, et pour améliorer les conditions de vie et éviter l'approfondissement des inégalités sociales et écologiques, il est pertinent d'entreprendre les actions suivantes :

- La création d'une valeur ajoutée à partir des ressources naturelles présentes avec optimisation de l'utilisation de ces ressources;
- L'accroissement de la vitesse de préservation des ressources naturelles;
- Le développement d'un modèle de gestion locale afin de pouvoir répondre efficacement à toute éventuelle dégradation;
- Assurer une éducation écologique pour tous les acteurs et les futures générations ;
- L'implication de la société civile dans la prise des décisions et dans la gestion des ressources;
- La création d'aires naturelles protégées.

A notre sens, ce sont quelques actions qui pourraient constituer une partie de la solution pour dépasser l'état actuel et développer une nouvelle approche basée plus sur l'ouverture sur l'environnement et le respect mutuel entre les nations avec une utilisation rationnelle des ressources afin de corriger les disparités et les inégalités sociales causées par l'exploitation massive des ressources.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

Africa Femal Immigration and its Impact on the Legal Status of Born Children in Morocco

L'immigration féminine africaine et son impact sur le statut juridique des enfants nés au Maroc

Mustapha SADNI,
Researcher and Assistant Professor in Private Law.
The Polidisciplinary Faculty of Safi. Cadi Ayyad University
Enseignant chercheur en droit privé,
Faculté poly-disciplinaire SAFI, Université Cadi Ayyad Marrakech.
sadni1979@gmail.com

Abstract

The African women's migration in Morocco is considered a part of the development of Moroccan migration in all its components, which has led to the creation of new legal situations at the level of personal relations between Moroccan citizens and foreign migrants.

The integration of young women migrants into the labor market has contributed positively to the increase in the number of mixed marriage cases between them and Moroccan males, which has led to both legal and practical complexities which have an impact on the nationality of their children who were born in Moroccan territory.

Keywords: Immigration, Nationality, Civil status, Stateless.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

ملخص

تعتبر الهجرة النسائية الإفريقية بالمغرب جزءا من تطور الهجرة المغربية بمختلف مكوناتها، وهو ما أدى إلى خلق وضعيات قانونية جديدة على مستوى العلاقات الشخصية بين المواطنين المغاربة والمهاجرين الأجانب. فاندماج النساء المهاجرات الشابات في سوق الشغل ساهم إيجابيا في تطور عدد المتزوجات منهن بالمغاربة الذكور في إطار الزواج المختلط، وهو ما أدى إلى ظهور إشكالات قانونية وعملية على مستوى تأثير هذا الزواج على جنسية الأطفال المولودين فوق التراب الوطني.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الجنسية، الحالة المدنية، عديمي الجنسية.

Résumé

L'immigration des femmes africaines au Maroc est un nouvel aspect du paysage migratoire marocain, ce qui a contribué à l'apparition de nouvelles situations juridiques au niveau des relations personnelles entre les citoyens marocains et les immigrés étrangers.

L'intégration des jeunes femmes migrantes sur le marché du travail a contribué positivement à l'évolution du nombre de femmes mariées à des hommes marocains dans le cadre des mariages mixtes, ce qui a conduit à l'émergence de problèmes juridiques et pratiques concernant l'impact de ce mariage sur la nationalité d'enfants nés sur le territoire national.

Mots clés : immigration, nationalité, état civil, apatride.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

Introduction

Depuis quelques années, le Maroc est devenu un pays de fixation définitive de migrant(e)s en provenance, essentiellement et par ordre d'importance, d'Afrique (41.6%), d'Europe (40%) et du Moyen-Orient (Syrie notamment) et d'autres pays (3.2%), dont 43.5% de l'ensemble de ces immigrés de sexe féminin[71].

Si l'installation des migrants venant des pays du Nord correspond à un libre choix, beaucoup de migrants en provenance des pays du Sud et notamment les immigrés subsahariens se fixent au Maroc par obligation, devant l'impossibilité de continuer leur voyage vers une Europe à frontières fermées.

Avant de rejoindre le Maroc, ces migrants ont traversé plusieurs pays au cours d'un périple qui peut avoir duré plusieurs années. Une fois sur le territoire national, les migrants se dirigent vers les villes d'Oujda ou de Taourirt, et de là, vers Tanger, de Ceuta et Melilla ou bien d'autres destinations.

De point de vue historique, le Maroc a été un pays d'immigration et d'asile pour plusieurs personnes et peuples venus d'Europe, de moyen Orient et de l'Afrique. En effet, à partir du 14ème siècle, le Maroc a reçu plusieurs communautés juives et musulmanes chassées d'Europe et d'Andalousie en particulier.

Plus tard, il a été une terre d'immigration pour les Algériens fuyant l'occupation française, pour les Espagnoles luttant contre le régime de Franco et pour nombreux ressortissants européens fuyant la persécution dans les ex-Etats socialistes de l'Europe de l'Est.

Quant à l'immigration de la femme africaine au Maroc, cette dernière a toujours constitué l'un des principaux aspects caractérisant le paysage migratoire marocain contemporain. Bien que les relations du Maroc avec les pays africains, et plus particulièrement le Soudan (Mali actuellement) et le Sénégal remontent à plus de dix siècles, l'histoire du phénomène de la féminisation de l'immigration africaine au

[71] - HCP, note d'information du HCP à l'occasion de la journée internationale des migrants, 2018.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

Maroc est plus récente et moins visible comparativement à l'ensemble de la migration internationale.

La visibilité de la femme immigrante africaine sur la scène migratoire marocaine s'est développée dans un contexte géostratégique visant la revalorisation par le Maroc de ces relations diplomatiques, commerciales, politiques, culturelles, spirituelles et sécuritaires avec les États d'Afrique.

Cette ouverture diplomatique, s'est concrétisée par la volonté affirmée par le Royaume et son Souverain de renforcer la coopération africaine par la signature en 2014 de nombreux accords bilatéraux entre le Maroc et des États d'Afrique de l'Ouest (Mali, Sénégal, Côte d'Ivoire, Gabon).

Dans ce sens, la présence économique marocaine dans les pays africains dans le cadre du partenariat Sud-Sud, a impacté activement le développement des flux migratoires vers le Maroc, et par la suite s'est soldée par une présence des communautés africaines sur le territoire marocain.

L'entrée en scène de la femme immigrante africaine s'est consolidée davantage après la décision volontaire du Royaume du Maroc de régulariser la situation administrative des immigrés subsahariens en situation illégale. En effet, la première opération exceptionnelle de la régularisation du séjour des étrangers, réalisée en 2014, avait permis de donner une issue favorable aux demandes de 23.096 immigrés, dont 44% de sexe féminin, représentant 113 nationalités[72], soit un taux de régularisation de 83,53%.

Tandis que la deuxième opération, réalisé en 2016, a permis de recueillir, 25.690 demandes au niveau de 70 préfectures et provinces, dont 58,32% ont été émises par des hommes, 32,95% par des femmes et 8,73% par des mineurs[73].

72 - Sénégal 21%, R.D.C 11%, Côte d'Ivoire & Nigeria 9%, Guinée Conakry & Cameron 5%, Mali 4%, Mauritanie & Guinée Bissau 2%.

73 - Exposé du ministre de l'intérieur Abdellwahed LFTIT du 07 novembre 2018, devant la commission de l'intérieure, et collectivités territoriales de l'habitat et la politique de la ville à la

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

La présence féminine dans les opérations de la régularisation de la situation administrative des migrants irréguliers est remarquable, elle atteste la transformation au niveau de la structure démographique migratoire, ce qui pourrait impacter effectivement le statut juridique de leurs enfants nés sur le territoire marocain. De ce fait, il est nécessaire de clarifier d'un ensemble de notions voisines, qui s'interfèrent et soulèvent des problématiques conceptuelles.

- Immigré: C'est est une personne née étrangère dans un pays étranger, mais qui vit dans un pays déterminé qu'elle ait ou non acquis sa nationalité. L'immigration est l'action d'immigrer, c'est-à-dire le fait de venir dans un pays pour s'y fixer de manière temporaire ou définitive et d'y travailler.
- Émigré : C'est une personne qui quitte son un pays natal pour s'installer dans un autre.[74]

  Selon l'organisation internationale pour les migrations, l'émigration signifie l'action de quitter son État de résidence pour s'installer dans un États étranger[75].
- Étranger : Un étranger se dit à une personne qui ne possède pas la nationalité du pays d'installation. Cet état peut changer au cours de la vie d'un individu puisqu'il peut obtenir la nationalité du pays d'installation[76].
- Immigré étranger : Toute personne née étrangère à l'étranger mais installé sur un territoire d'un pays qui ne possède pas sa nationalité. C'est le cas des enfants mineurs nés et installés au Maroc de parents étrangers. Ces enfants ne sont pas des immigrés puisqu'ils sont nés au Maroc, mais ils sont des étrangers car ils ne possèdent pas la nationalité marocaine.

  C'est ainsi que la qualité « immigré » est perpétuellement attachée à ces enfants mineurs, car elle est un fait matériel basée sur la naissance dans le pays natal. Tandis que la qualité « étranger » est un fait juridique, et provisoirement

chambre des représentants, consacré à la présentation du projet du budget du ministère de l'intérieure.

74 - Office québécois de la langue française, vitrine linguistique, (https://bdl.oqlf.gouv.qc.ca), consulté le: 02/09/2022.

75 - L'Organisation international pour les migrations, Droit international de la migration : Glossaire de la migration, n° 09, Genève, 2007, p 26.

76 - Association GADEM, « le cadre juridique relative à la condition des étrangers au Maroc », 2009, p 05.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

attachée à ces enfants puisqu'ils peuvent acquérir la nationalité marocaine par le bien fait de la loi ou par la naturalisation[77].

La délimitation préalable des concepts voisins aussi bien que l'identification des champs de croissement et de complémentarité entre droit à l'immigration et droit des immigrées seraient une étape méthodologique permettant l'approche de la problématique de la présente recherche qui porte sur l'analyse de l'impact de l'immigration féminine africaine sur le statut juridique des enfants nés sur le territoire marocain.

Précisément, il s'agit de répondre à la question suivante : quels sont les garanties offertes par le législateur national aux enfants nés au Maroc de mères étrangères au niveau de la protection de leurs droits à l'acquisition de la nationalité marocaine et à l'inscription aux registres de l'état civil?

Par une méthode descriptive analytique, le présent article essayera d'approcher la problématique annoncée en procédant à l'étude du statut juridique de l'enfant né au Maroc de mère étrangère à la lumière de la loi sur la nationalité (I), et vis-à-vis de la loi sur l'état civil (II).

I- La nationalité de l'enfant né au Maroc de mère étrangère

Rappelons que la nationalité est un lien juridique entre un individu et un État qui détermine les moyens qui permettent son acquisition et sa transmission. En général, l'acquisition de la nationalité se fait par lieu de naissance (jus soli ou droit du sol), ou bien par filiation (jus sanguinis ou droit de sang), ou bien par combinaison des deux (liaison mixte).

Dans ce cadre, l'étude du statut juridique de la nationalité de l'enfant né Maroc de mère étrangère ne peut être rapproché qu'à partir de deux cas. Précisément, Il s'agit du cas de l'enfant né au Maroc de mère étrangère et d'un père marocain, ou

[77] - SADNI Mustapha : « La protection juridique des droits des immigrés étrangers au Maroc », in « International migration and sociological dynamics contexts manifestations secretions », ouvrage collectif, democratic Arabic Center, Berlin – Germany, 2021, p 476.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

abandonné (1), et le cas de l'enfant né au Maroc de parents non nationaux (étrangers et apatrides) (2).

1- Cas de l'enfant né de mère étrangère et d'un père marocain ou abandonné.

La présence de la femme étrangère au Maroc, y compris de la femme africaine, et son intégration dans la société a engendré des nouvelles situations juridiques au niveau du mariage. En effet, la jeunesse de la femme africaine et son accès au marché du travail, incite la conclusion des actes de mariage avec des nationaux marocains, ce qui soulève des problématiques juridiques et pratiques au niveau de l'effet de cet acte conjugal sur la nationalité de leurs enfants issus de ce mariage (le premier cas).

Si l'enfant né dans le cadre du mariage mixte acquiert la nationalité marocaine d'origine par le lien de filiation paternel, l'enfant né de parents inconnus (abandonné) bénéficie également de la même nationalité, mais dans ce cas-là par le lien territorial (naissance au Maroc) (le deuxième cas).

- Le 1er Cas : L'enfant né au Maroc de mère étrangère et d'un père marocain

La législation marocaine portant sur la nationalité prévoit que la nationalité peut être acquise soit par la filiation soit exceptionnellement par naissance au Maroc. En effet. L'article 06 du code sur la nationalité de 1958[78] prévoit que l'enfant né d'un père marocain acquiert sa nationalité d'origine. C'est ainsi que la nationalité marocaine d'origine ne peut être transmise que par le lien de filiation.

Mais à partir de 2007, l'année de la révision de la loi sur la nationalité, le législateur marocain a consolidé le principe de l'égalité entre les hommes et les femmes en matière de la transmission de la nationalité marocaine aux enfants. En vertu de cette réforme, la femme marocaine épousant un étranger, a le droit de transmettre sa nationalité d'origine à ses enfants, comparativement à son monologue marocain.

78 - Dahir n° 1-58-250 du 06 septembre 1958 portant code de la nationalité marocaine, publié au BO n° 2394 du 12 septembre 1958, p 1492.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

De ce fait, la transmission de la qualité marocaine n'est plus attachée exclusivement au lien de filiation, désormais elle est transmissible conjointement par le lien de parenté sans distinction entre eux.

La lutte contre la discrimination basée sur le genre dans les dispositions de la loi sur la nationalité, et notamment au niveau de la transmission de la nationalité aux enfants né de mère étrangère, est un long processus de plaidoirie des mouvements féministe à l'échelle nationale et internationale, et aux efforts déployés par les pouvoirs publics en matière de la mise en place des dispositions constitutionnelles et notamment celles relatives aux droits fondamentaux et les libertés publiques.

Les statistiques du tableau suivant affichent l'action du ministère public dans le domaine de la délivrance des certificats de nationalité des enfants nés des pères marocains

Tableau n° 01 : L'action du ministère public en matière de la délivrance des certificats de nationalités pour les enfants nés de père marocain.

	Naissance de père marocain	Naissance de mère marocaine	Total
Nombre de certificat délivré	6296	5796	12092

Source : Rapport annuel du ministère public (2019).

Si la nationalité des enfants nés au Maroc de mère étrangère et de père marocain ou l'inverse, est une nationalité d'origine transmise par le droit de sang, celle acquise par l'enfant né de parents inconnus est une nationalité d'origine transmise par le droit de sol.

- Le 2ème cas : L'enfant né au Maroc de parents inconnus

Dans le cas d'un enfant de parents inconnus, le jus sanguinis ne peut jouer, puisque sa filiation est inconnue, mais c'est le principe de jus soli qu'est applicable. En effet, l'acquisition de la nationalité marocaine par l'enfant né au Maroc de parent inconnu est encadrée par l'article 7 de la loi sur la nationalité qui prévoit : « Est marocain, l'enfant né au Maroc de parents inconnus ».

Le fait d'octroyer cette nationalité par le législateur marocain est motivé par la nécessité de protéger l'intérêt supérieur de l'enfant par la protection de son identité juridique contre le cas d'apatridie. Il est également une concrétisation des engagements internationaux du Royaume en matière des droits de l'homme et notamment les droits de l'enfant.

Il s'agit exactement de la convention internationale des droits de l'enfant du 20 novembre 1989, ratifié par le Maroc en 1996[79] qui prévoit dans l'article 7 : « 1. L'enfant est enregistré aussitôt sa naissance et a dès celle-ci le droit à un nom, le droit d'acquérir une nationalité et, dans la mesure du possible, le droit de connaître ses parents et d'être élevé par eux.

2. Les États parties veillent à mettre ces droits en œuvre conformément à leur législation nationale et aux obligations que leur imposent les instruments internationaux applicables en la matière, en particulier dans les cas où faute de cela l'enfant se trouverait apatride ».

Ainsi, la déclaration universelle des droits de l'homme[80] qui prévoit dans l'article 15 : «Tout individu a droit à une nationalité. Nul ne peut être arbitrairement privé de sa nationalité, ni du droit de changer de nationalité ».

L'engagement à la protection de l'identité juridique de l'enfant né au Maroc de parents inconnus est dicté également par la législation suprême de la nation.

[79] - Dahir n° 1.93.363 du 21 novembre 1996, portant sur la convention internationale des droits de l'enfant, publié au BO n° 4440 du 19 décembre 1996, p 2847.
[80] - Ratifié par le Maroc le 03 mai 1979.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

Certes, la constitution marocaine prévoit dans le troisième paragraphe de l'article 32 : « Il assure une égale protection juridique et une égale considération sociale et morale à tous les enfants, abstraction faite de leur situation familiale ».

Si la situation juridique des enfants nés au Maroc de mère étrangère et de père marocain et ceux nés de parents inconnus ne soulève pas des problématiques au niveau pratique et procédural, celle de l'enfant né au Maroc des parents non nationaux (étrangers et apatrides) est encadrée par des dispositions juridiques strictes et draconiennes.

2- Cas de l'enfant né au Maroc de parents non nationaux

La réalité pratique atteste l'existence sur le territoire national des enfants nés au Maroc de parents ne possédant pas la nationalité marocaine, il s'agit concrètement de cas de l'enfant né de parents étrangers, et celui né de parents apatrides.

- Cas de l'enfant né au Maroc de parents étrangers

Le fait qu'un individu naît sur le territoire marocain ne suffit pas à lui conférer la nationalité marocaine. Cette nationalité peut toutefois lui être attribuée s'il répond en outre à un ensemble de conditions.

En effet, le premier paragraphe de l'article 9 de la loi sur la nationalité marocaine prévoit que toute personne née au Maroc de parents étrangers qui y sont eux-mêmes nés (double naissance) et ayant une résidence habituelle et régulière au Maroc, acquérir cette nationalité.

De même, le deuxième paragraphe du même article prévoit la possibilité d'acquérir la nationalité marocaine par toute personne née au Maroc de parents étrangers et ayant une résidence régulière et habituelle au Maroc, dont le père lui-même est né au Maroc (double naissance) lorsque ce dernier se rattache à un pays dont la fraction majoritaire de la population est constituée par une communauté ayant pour la langue l'arabe ou pour religion l'Islam et appartenant à cette communauté.

Toutefois, l'acquisition de la nationalité marocaine dans les deux cas précédant est conditionnée par la non opposition du ministre de la justice conformément aux articles 26 et 27 du code de la nationalité marocaine. Ceci dit que le ministre de la justice a un pouvoir discrétionnaire pour exprimer son rejet, opposition et irrecevabilité contre toute déclaration ou demande portant sur l'acquisition de la nationalité marocaine par la naissance et la résidence au Maroc.

Si le statut juridique de l'enfant né au Maroc de parents étrangers est formellement réglementé par la loi sur la nationalité, celui de l'enfant né au Maroc de parents apatrides n'est pas pris en considération par le législateur marocain, ce qui menace l'identité juridique de cet enfant et risque d'acquérir la qualité d'apatridie de ses parents.

- Cas de l'enfant né au Maroc de parents apatrides

Un apatride est, selon la convention relative au statut des apatrides[81] du 28 septembre 1954, «Toute personne qu'aucun État ne considère comme son ressortissant par application de sa législation ». Plus simplement, un apatride est une personne dépourvue de nationalité, qui ne bénéficie de la protection d'aucun État.

Selon une évaluation préliminaire réalisée par le HCR, plus de soixante pays maintiennent des lois sur la nationalité discriminantes principalement fondées sur le genre. Vingt-sept de ces pays refusent aux femmes le droit de conférer leur nationalité à leurs propres enfants sur un pied d'égalité avec les hommes.

Ce type de discrimination basée sur le genre dans les lois sur la nationalité constitue non seulement une violation des droits humains fondamentaux de la femme immigrée qui sont internationalement reconnus, mais considéré comme l'une des principales causes de l'apatridie[82].

Généralement, les situations dans lesquelles l'apatridie peut se produire sont:

81 - Le Maroc n'a pas ratifié la convention sur la réduction des cas d'apatridie.
82 - Tarik El Faouz, « L'apatridie ou le droit d'avoir des droits dans la région MENA : le Maroc un modèle régional ? », HAL, 2020, p 20.

- Quand les enfants ne peuvent pas acquérir la nationalité de leurs parents ;
- Quand une femme perd sa nationalité à cause de son sexe et de son état matrimonial.

Quant à la législation marocaine, l'ancien code sur la nationalité de 1958 n'octroie la qualité marocaine pour les apatrides que dans un seul cas, c'est celui de l'enfant né au Maroc d'une mère marocaine et d'un père apatride. Toutefois, la réforme de la loi sur la nationalité en 2007, a annulé cette possibilité.

Probablement, le motif de cette abrogation est dû à la modification de l'article 6 de ladite loi qui prévoit le droit de transmettre la nationalité marocaine aux enfants par une mère marocaine épousant un étranger.

En outre, le Maroc n'a pas encore ratifié la convention internationale sur la réduction des cas d'apatridie du 30 Août 1961, ce qui constitue une menace pour un droit fondamental garanti par la législation interne et internationale à savoir le droit de nationalité.

La non prise en considération par le législateur marocain du cas de l'enfant né au Maroc de parents apatrides dans la loi sur la nationalité aura certainement des effets négatifs au niveau du statut de l'identité juridique de l'enfant, et par conséquence à sa capacité d'exercer les droits et les libertés comparativement aux enfants nés de parents inconnus.

Même si le Maroc n'a pas adhéré formellement à la convention internationale relative au statut des apatrides et celle relative à la réduction des cas d'apatridie, le législateur marocain a adopté volontairement les principes généraux énoncés par ces deux conventions dans les dispositions de certaines lois attachées au statut juridique de l'enfant.

Certes, le code de la famille marocain a intégré les réfugiés, y compris les apatrides, conformément à la convention de Genève du 28 juillet 1951 relative au statut des réfugiés[83], dans le champ d'application de ce code. Dans ce sens, la cour suprême

[83] - Ratifié par le Maroc 24 août 1955, publié au BO 09/09/1955, p 2574.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

(actuellement cour de cassation) a rendu un arrêt n° 1136/88 en 20 avril 1988 portant sur le testament d'un apatride quand elle a affirmé que ce legs est soumis au code de statut personnel marocain.

De plus, la loi sur la nationalité a été significativement influencée par l'esprit de ces deux conventions sur l'apatride. En effet, le législateur marocain a consolidé le droit d'acquérir la nationalité via la naturalisation par les étrangers, et il a énoncé dans l'article 11 les conditions à satisfaire par le demandeur de la naturalisation.

Le droit d'acquérir la nationalité marocaine par la naturalisation pour les étrangers est la concrétisation des dispositions de l'article 32 relatif à la convention internationale sur le statut des apatrides, et un engagement volontaire pour la cause des apatrides.

Les statistiques figurant dans le tableau suivant concrétisent l'engagement effectif du royaume du Maroc aux principes de cette convention au niveau de la naturalisation des étrangers et des étrangères.

Tableau n° 02: Répartition par âge des étrangers naturalisés
(Octobre 1958 - Octobre 2020).

	Étrangers majeurs	Étrangers mineurs	Totale
Effectif	296	426	722
Pourcentage	41%	59%	100%

Source : Élaboré par l'auteur à partir des bulletins officiels publiés sur le site

Internet du Secrétariat général du Gouvernement Marocain.

Quant au tableau suivant, il affiche la répartition spatiale des étrangers naturalisés d'origine Africaine.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

Tableau n° 03: Répartition des étrangers naturalisés par zones géographiques de naissance (Octobre 1958 - Octobre 2020).

	Féminin		Masculin		Total
	Effectif	Pourcentage	Effectif	Pourcentage	
Pays Subsahariens	01	11.12%	08	88.88%	09
Pays grands Maghreb	204	39%	319	61%	523
Pays Nord-Africains	206	38.28%	332	61.71%	538
Total	273	37.8%	449	62.2%	722

Source : Élaboré par l'auteur à partir des bulletins officiels publiés sur le site Internet du Secrétariat général du Gouvernement Marocain.

Ainsi, les dispositions de la loi sur la nationalité marocaine prévoient des modalités d'acquisition de la nationalité par le bien fait de la loi. Il s'agit exactement de l'acquisition de la nationalité par naissance et résidence au Maroc par des enfants nés au Maroc de parents étrangers nés eux même au Maroc (double naissance). Les dispositions de l'article 9, qui encadrent les modalités de cette acquisition, s'inspirent également des principes énoncés par la convention internationale sur la réduction des cas d'apatridie.

De même, la loi relative à l'entrée et du séjour des étrangers au Royaume du Maroc, à l'émigration et l'immigration irrégulières[84], a intégré formellement les apatrides dans le champ de son application. C'est ainsi que le deuxième paragraphe du premier article prévoit : « On entend par " étrangers ", au sens de la présente loi, les personnes n'ayant pas la nationalité marocaine, n'ayant pas de nationalité connue, ou dont la nationalité n'a pas pu être déterminée ».

[84] - la loi n° 02-03 relative à l'entrée et du séjour des étrangers au Royaume du Maroc, à l'émigration et l'immigration irrégulières, publiée au bulletin officiel n° 51620 du 20/11/2003.

En vertu de cette loi, les étrangers, y compris les apatrides, ont le droit d'obtenir la carte de résidence, à condition qu'ils justifient d'une résidence sur le territoire marocain, non interrompue, conforme aux lois et règlements en vigueur, d'au moins quatre ans.

Tenant compte de la situation exceptionnelle qu'entraîne le statut de l'apatridie sur la nationalité de l'enfant, le législateur marocain a adopté des mesures nécessaires pour la protection des droits ces enfants nés sur le territoire national, indépendamment de leur statut juridique vis-à-vis de la législation nationale, dans la perspective de régler définitivement leurs situations administrative.

En effet les apatrides domiciliés au territoire national et reconnus pour eux comme tel, sont traités par le législateur comme des étrangers sans distinctions entre eux. De ce fait, les personnes en situation d'apatridie, y compris les enfants, ont le droit d'obtenir des titres de résidence (carte d'immatriculation et carte de résidence) au Maroc, qui leurs permettent de prouver leurs identités et d'obtenir les documents de voyage en vue de faciliter leurs accords et de maintenir le statut personnel juridique auquel ils étaient soumis (mariage, divorce, legs, propriété…).

Force est de constater que les apatrides, y compris les enfants, reconnus formellement pour eux comme tel par le pouvoir public compétent, ne sont plus des personnes dépourvues de leurs droits fondamentaux comparativement avec ceux qui sont méconnus juridiquement, mais considérés comme des étrangers, soumis aux réglementations applicables sur les ressortissants étrangers.

S'agissant la loi sur l'état civil[85], le législateur marocain est fidèle à l'esprit de deux conventions sur l'apatridie, quand il a soumis les étrangers, y compris les apatrides, au régime de l'état civil marocain en ce qui concerne les naissances et les décès survenant sur le territoire national.

[85] - La loi n° 37-99 relative à l'état civil, publié au BO n° 5054 du 07/11/2002, p 1193.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

3- L'état civil de l'enfant né au Maroc de mère étrangère

Le droit à l'inscription dans les registres de l'état civil est un droit garanti et protéger par le Maroc pour tout enfant né sur le territoire national sans distinction entre les nationaux et les étrangers, y compris les apatrides.

Cette protection englobe à la fois une protection internationale via la ratification des conventions en la matière, et une protection nationale assurée soit par la législation interne (les lois) soit par la justice.

1- La protection internationale de droit de l'état civil

Dans ce cadre, le droit de l'enfant d'être inscrit dans les registres de l'état civil est un droit universellement reconnu. En effet, la déclaration universelle des droits de l'homme prévoit dans l'article 6 : « Chacun a le droit à la reconnaissance en tous lieux de sa personnalité juridique ».

Ainsi, la convention internationale relative aux droits de l'enfant prévoit dans le premier paragraphe de l'article 7: « L'enfant est enregistré aussitôt sa naissance et a dès celle-ci le droit à un nom, le droit d'acquérir une nationalité et, dans la mesure du possible, le droit de connaître ses parents et d'être élevé par eux ».

De même, le pacte international relatif aux droits civils et politiques[86] prévoit dans le deuxième paragraphe de l'article 24 : «Tout enfant doit être enregistré immédiatement après sa naissance et avoir un nom ».

La convention internationale sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes[87] (CEDAW) prévoit dans le deuxième paragraphe de l'article 5 : « Les États parties prennent toutes les mesures appropriées pour : b) Faire en sorte que l'éducation familiale contribue à faire bien comprendre que la maternité est une fonction sociale et à faire reconnaître la responsabilité commune de l'homme et de la femme dans le soin d'élever leurs enfants et d'assurer leur

[86] - Le texte intégral du pacte est publié au BO marocain n° 3525 du 21/05/1980, p 636.
[87] - Le texte intégral de la convention est publié au BO marocain n° 4866 du 18/01/2001, p 226.

développement, étant entendu que l'intérêt des enfants est la condition primordiale dans tous les cas ».

La protection de droit de l'enfant, né au Maroc de parents étrangers, à s'inscrire dans le registre de l'état civil, par des instruments internationaux (conventions et traités), est engagement conventionnel du Maroc assisté par un engagement législatif en vue d'une meilleure protection juridique de leurs droits au niveau national.

2- La protection nationale de droit de l'état civil

La protection de droit de l'état civil de l'enfant né au Maroc de parents étrangers peut être concrétisée par la mise en place des instruments à caractère législatif ou bien par des instruments à caractère judiciaire.

- La protection législative de droit de l'état civil

Quant à la législation marocaine, la loi relative à l'état civil soumis tous les nationaux marocains et les étrangers, y compris les apatrides, au régime de l'état civil marocain en ce qui concerne les naissances et les décès survenant sur le territoire national.

De plus la loi sur la nationalité renvoie à la loi sur l'état civil dans l'article 3 qui dispose : « Le champ d'application du code de la famille est fixé, en sa relation avec la nationalité, conformément aux dispositions de l'article 2 de la loi n° 70-03 portant code de la famille ».

Dans ce sens, la loi sur l'état civil réglemente les modalités juridiques et techniques pour l'inscription au registre de l'état civil des étrangers nés au Maroc et ayant acquis la nationalité[88].

[88] - pour plus de détail, voir le circulaire commun n° 77 du 11 juillet 2007 portant sur la procédure d'inscription des personnes ayant acquis la nationalité marocaine via le lien parental du côté de la mère sur les registres de l'état civil.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

Certes, s'il est inscrit sur les registres de l'état civil marocain réservé aux étrangers tenus avant la promulgation de la loi sur la nationalité, son acte de naissance est transféré par l'officier de l'état civil au vu de l'acte accordant la nationalité, avec mention en marge de l'acte de naissance des références principales de l'acte accordant la nationalité.

S'il est inscrit sur les registres de l'état civil institués par la présente loi, il est fait mention en marge de son acte de naissance de son acquisition en nationalité, avec indication des références principales de l'acte accordant la nationalité.

Le droit à l'inscription sur les registres de l'état civil pour les enfants nés au Maroc de parents étrangers est donc un droit garanti par le législateur marocain, sans distinction vis-à-vis des enfants marocains. Néanmoins, la protection juridique de ce droit peut être vaine si elle n'est pas assistée par une protection de caractère judiciaire.

- La protection judiciaire de droit de l'état civil

Même si le législateur marocain n'a pas ratifié la convention internationale sur la réduction des cas d'apatrides, il demeure attaché à ses principes universels tenant compte l'intérêt supérieure de l'enfant quant à son statut juridique.

De même, le juge marocain est fortement s'inspirée de ces principes en adoptant les grandes orientations annoncées par lesdites conventions dans l'action judiciaire.

En effet, la cour administrative de Rabat a rendu un jugement[89] portant sur le refus de l'administration de CHU Ibn Sina de livrer l'attestation de naissance à une mère immigrante de nationalité Congolaise (KITAM CHRYSTAL) pour enregistrer son nouveau-né au registre de l'état civil marocain.

Le jugement rendu affirme dans l'un de ses paragraphes que : « L'inaction de l'administration de l'hôpital, dont la requérante a donné naissance à son nouveau-né, à livrer l'attestation de naissance, sans tenant compte de son capacité de payer

[89] - jugement n° 542, rendu le 12 février 2019, dossier n° 684/7110/2018 (jugement non publié).

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

les frais de l'hospitalisation, est incompatible avec la loi relative à l'état civil et les conventions internationales en la matière ; et constitue une atteinte aux droits fondamentaux garantis par ces dispositions juridiques, que ce soit pour les marocains ou les étrangers, et notamment le principe d'avantager l'intérêt de l'enfant, en tant qu'un intérêt supérieur qui mérite plus de protection et de respect ; de tout autre engagement juridique. Ainsi au principe de non-discrimination basé sur le sexe, la race et la religion, ce qui rendu son refus une décision tacite entachée d'accès de pouvoir en raison de vise de violation de la loi ».

Dans le même sens, le tribunal de première instance de Nador (une ville frontalière connue pour l'afflux de nombreux immigrants des pays subsahariens pour migrer illégalement vers la ville de Melilla occupée par l'Espagne) a rendu un jugement audacieux concernant le refus du service de l'état civil de la ville de Nador d'inscrire l'enfant « AYARI » né au Maroc de parents étrangers d'origine subsaharienne, et immigrés irrégulièrement au Maroc.

Assisté par l'Association Marocaine pour les Droits de l'Homme (AMDH) section de Nador, le père de l'enfant « AYARI » Monsieur « TOKAM Franco Fabris », a intenté une action en justice contre le refus des autorités locales, motivé par la situation illégale de son séjour au Maroc, ainsi par l'ignorance de son lieu de résidence dans la ville de Nador.

Le 16/01/2018, le juge a rendu son verdict dans lequel il a répondu favorablement à la demande du père de l'enfant « AYARI » en consacrant le droit de l'enfant né au Maroc de parents étrangers, même en situation illégale, de s'inscrire dans les registres de l'état civil de la ville, en se fondant sur les justifications à caractères législatifs et conventionnels[90].

Conclusion

La question de l'impact de l'immigration féminine africaine sur le statut juridique des enfants né au Maroc de parents étrangers, nécessite un repositionnement de

[90] - Jugement du tribunal de première instance de Nador (section des affaires de la famille) n° 40, rendu le : 16/01/2018, dossier n° 70/1602/2018, jugement non publié.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

cette problématique afin qu'elle dépasse la logique juridique et intègre les dimensions humaines tout en dénonçant tous les choix à caractère sécuritaires et discriminatoires.

En effet, l'humanisation de cet impact devrait être un enjeu primordial, une responsabilité partagée et un engagement moral pour toutes les forces vives de la société.

En délimitant le champ de cet impact exclusivement sur l'identité juridique de cette catégorie d'enfant, et précisément au niveau de la nationalité et l'état civil, on peut déduire les principaux résultats de la présente recherche :

- Les enfants nés au Maroc de mère étrangère et de père marocain acquièrent la nationalité marocaine d'origine.
- Les enfants nés au Maroc de mère marocaine et de père étranger acquièrent la nationalité marocaine d'origine, même si cette dernière est provisoire et non fortifiée comparativement de cette acquise de père marocain.
- Les enfants nés au Maroc de parents étrangers ont le droit d'acquérir la nationalité marocaine après la satisfaction des conditions prévues par la loi en vigueur.
- Les enfants nés au Maroc de parents inconnus sont présumés naître au Maroc et acquièrent par conséquence la nationalité marocaine via le lien territorial.
- Les enfants nés au Maroc de parents apatrides ont le droit d'acquérir la nationalité marocaine à l'instar des enfants nés de parents étrangers sans distinctions entre eux.
- A l'instar des enfants nationaux, les enfants nés au Maroc de parents étrangers, quel que soit leurs statuts juridiques vis-à-vis de la loi sur la nationalité, ont le droit d'inscrire sur les registres de l'état civil marocain.

https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

The End of Liberal International Order between Backlash and Reform: Towards a Mixed Legitimacy Framework of International Organizations

La fin de l'ordre international libéral entre contrecoup et réforme : vers un cadre de légitimité mixte des organisations internationales

Arthur Roberto Capella Giannattasio
Professor, International Relations Institute of the University of São Paulo (IRI/USP) ,Brazil
arthur@usp.br

Abstract

International Organizations are facing severe challenges concerning their public authority. The acceptance of these actors as proper legitimate institutions to manage public goods was constructed with the affirmation of liberal international order in the second half of the twentieth century. However, the role of International Organizations is being criticized both by academics and non-academics. Here I show that such dissatisfactions derive from the incapability of current liberal legal techniques to deal with legitimation demands related to the public authority of International Organizations. Legally binding and non-binding documents, literature review and media coverage enabled to perceive that those criticisms derive from the fact that liberal legitimation criteria (commonly desired goals, standardized process) are so far used by International Organizations, but are insufficient. The results indicate that additional legal techniques before, during and after decisions should be adopted to ensure a complete mixed procedure.

Keywords: Legitimacy of international organizations, liberal international order, mixed international order

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

Résumé

Les Organisations Internationales font face à de sérieux défis concernant leur autorité publique. L'acceptation de ces acteurs en tant qu'institutions légitimes à gérer les biens publics s'est construite avec l'affirmation de l'ordre international libéral dans la seconde moitié du vingtième siècle. Cependant, le rôle des Organisations Internationales est critiqué par des académiciens et par des non-académiciens. Je montre que de telles insatisfactions découlent de l'incapacité des techniques juridiques libérales actuelles à faire face aux demandes de légitimation liées à l'autorité publique des Organisations Internationales. Documents juridiquement contraignants et non contraignants, révision de la littérature et couverture médiatique ont permis de percevoir que ces critiques tiennent au fait que les critères de légitimation libérale (objectifs communément recherchés, processus standardisé) sont jusqu'à présent utilisés par les Organisations Internationales, mais sont insuffisants. Les résultats indiquent que des techniques juridiques supplémentaires avant, pendant et après les décisions devraient être adoptées pour assurer une procédure mixte complète.

Mots clés : légitimité des organisations internationales, ordre international libéral, ordre international mixte

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

1. Introduction

The liberal legal, political, and economical framework of current international order is regarded as the triumphant model after the end of the Cold War[91]. Yet, its roots are associated to the efforts of former United States President Woodrow Wilson after World War I[92] - although some argue that his initiative was only successful due to the support of different non-state actors at that time[93], specially the pacifist ones inside and outside the United States[94]. This would explain why Wilson's initiative was better welcomed outside the United States than in his own country[95].

Be as it may, the United States is recognized as the inspirer and champion of this new international framework[96]. Indeed, such framework is named as liberal after United States political structure described in the XIXth century by Alexis de Tocqueville - the legal entitlement of non-state actors (associations) to engage in political discussions in the public sphere[97]. The influence of Tocqueville's ideas on Wilson's proposals is still under discussion[98]. However, international relations in the XXth century are by large characterized by the active role of international

[91] Oliver Stuenkel, *Post-Western World* (Polity 2016) 65.
[92] Gilford Ikenberry, 'Woodrow Wilson, the Bush Administration and the Future of Liberal Internationalism', in Gilford Ikenberry, Thomas Knock, Anne-Marie Slaughter and Tony Smith (eds.), *The Crisis of American Foreign Policy* (Princeton University 2009) 1-24.
[93] Raul Fernandes, *A Sociedade das Nações* (Imprensa Nacional, 1925) 12-7.
[94] Jean-Michel Guieu, *Le Rameau et le Glaive* (SciencesPo 2008) 233-46.
[95] Robert Putnam, 'Diplomacia e Política Doméstica: A Lógica dos Jogos de Dois Níveis' (2010) 18 Revista de Sociologia Política 147, 159.
[96] Jürgen Habermas, 'O Projeto Kantiano e o Ocidente Dividido', in Jürgen Habermas, *O Ocidente Dividido* (Tempo Brasileiro 2006) 115-204.
[97] Alexis de Tocqueville, *De la Démocratie en Amérique* (Pagnerre 1848) 213-4.
[98] Brian Danoff, *Educating Democracy: Alexis de Tocqueville and Leadership in America* (SUNY 2010).

organizations[99] to manage the provision and the protection of global and regional public goods[100]. The reconstruction of Europe after World War II[101] and the rise of emerging countries Brazil, Russia, India, China, and South Africa (BRICS) did not dismantle an international order characterized by the active role of non-state actors created by international law to exercise public authority over international issues[102]. Rather, old and new state actors learned to act within this international framework, not only to behave accordingly[103], but also to set it up to their own agendas[104] and to create parallel International Organizations[105].

However, International Organizations are facing nowadays challenges derived from different kinds of criticisms - even from the very champion of this international liberal order[106]. Although they do not have all the same objectives and goals, these criticisms altogether foster a broader skepticism towards the necessity of international public authorities. By tackling three institutional touchstones of International Organizations - legality, enforcement and legitimacy,

[99] Martti Koskenniemi, 'The Politics of International Law - 20 Years Later', in Martti Koskenniemi, *The Politics of International Law* (Hart 2011) 62-76.

[100] Arthur Giannattasio, Luísa Papy and Renan Nigro, 'Bens Públicos Globais e sua proteção jurídica internacional: relocalização epistemológica de um debate à luz de princípios de direito político' (2019) 55 Direito, Estado e Sociedade 69-112.

[101] Arthur Giannattasio, *Raízes da Integração Europeia* (Mackenzie 2016).

[102] Jan Klabbers, 'Theorizing International Organizations', in Anne Orford, Florian Hoffman and Martin Clark (eds.), *The Theory of International Law* (Oxford University 2016) 624.

[103] Gregory Shaffer, Michelle Badin and Barbara Rosenberg, 'Winning at the WTO: the development of a trade policy community within Brazil', in Gregory Shaffer and Ricardo Meléndez-Ortiz, *Dispute Settlement at the WTO Experience* (Cambridge University 2010) 21-104.

[104] Adriana Abdenur, 'Emerging powers and the creation of the UN: three ships of Theseus' (2016) 37 Third World Quarterly 1171-1186.

[105] Phillip Dann and Michael Riegner, 'The World Bank's Environmental and Social Safeguards and the evolution of global order' (2019) 32 Leiden Journal of International Law 537-59.

[106] Marlise Simons and Megan Specia, 'U.S. Revokes Visa of I.C.C. Prosecutor Pursuing Afghan War Crimes' *The New York Times* (New York, 5 April 2019, <https://www.nytimes.com/2019/04/05/world/europe/us-icc-prosecutor-afghanistan.html> accessed 21 September 2021.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

current criticism does not weaken a single International Organizations. Rather, it challenges the very conditions of possibility to maintain international order within the framework developed in the last hundred years[107]. But the end of these liberal foundations does not mean necessarily the end of International Organizations: instead of disappearing, they can - and must - be reinvented.

2. Materials and Methods

2.1 Qualitative approach of Documents, Literature Review and Media Coverage

The information was gathered after a qualitative approach of documents and literature review. The qualitative approach was based on the international public authority framework[108], which highlights three institutional axes of every International Organization: legality, enforcement, and legitimacy. Legally binding documents and non-binding documents were analyzed to understand in practical terms the institutional design provided within different International Organizations to deal with legitimation demands. Literature review consisted of: (i) papers criticizing at least one of the three institutional aspects of International Organizations (academic criticisms), and (ii) media covering contemporary criticisms to International Organizations formulated by illiberal[109] and populist[110]

[107] Pierre-Marie Dupuy, '2020. 2000-2020: twenty years later, where are we in terms of the unity of international law?' (2020) 9 Cambridge International Law Journal 6-23.
[108] Armin von Bogdandy, Phillip Dann and Matthias Goldmann, 'Developing the Publicness of Public International Law: Towards a Legal Framework for Global Governance Activities' (2008) 9 German Law Journal 1375-1400.
[109] Tímea Drinóczi and Agnieszka Bien-Kacala, *Illiberal Constitutionalism in Poland and Hungary* (Routledge 2022)

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

state leaders and their representatives (non-academic criticisms), responsible for advancing a reactionary agenda in international affairs in the last decade[111].

The international public authority approach of contemporary international legal order emphasizes that non-state actors created in XX[th] century were progressively entitled by states to exercise mandates over global or regional public goods: the International Organizations. The argument sustains that those entities were established via international law (treaties), which were responsible for giving them specific legal mandates to manage (preserve, produce or promote) those common goods beyond national authority (legality). In order to fulfill these missions, International Organizations were progressively authorized by their institutional designs to exercise non-coercive hard powers (economy) and soft powers (information, culture and legal arrangements) to enforce its decisions towards the enlargement or reduction of individual or collective freedoms (enforcement). Due to the potential non-popular effects of such decisions, International Organizations had to continuously seek to improve its institutional mechanisms to enhance the acceptance of their measures (legitimation).

Literature review was undertaken to understand contemporary academic criticisms to the role of International Organizations. It consisted of contemporary authors from distinct critical perspectives of international law - such as third-world approaches to international law[112], postcolonial approaches to international law[113],

[110] Feliciano Guimarães and Irma Dutra, 'Far-Right Populism and Foreign Policy Identity: Jair Bolsonaro's ultra-conservatism and the new politics of alignment' (2021) 97 International Affairs 345-363.

[111] Pablo de Orellana and Nicholas Michelsen, 'Reactionary Internationalism: the philosophy of the New Right' (2019) 45 (5) Review of International Studies 748-767.

[112] Bhupinder Chimni, 'Third World approaches to international law: a manifesto' (2006) 8 International Community Law Review 3-27.

History of international law[114], Marxist approaches to international law[115] and civilizational approaches to international law[116], in texts in which they focused on the institutional limits of IOs. The idea was to assess if their criticisms aimed the existence itself of International Organizations – that is, the liberal international order, or if they exposed the limits that the legality, the legitimacy or the enforcement of these institutions were designed in accordance with liberal international order.

The analysis of media coverage consisted of examining news reporting direct and open confrontation of state leaders or their representatives to International Organizations with distinct institutional designs and legal mandates (universal *versus* regional, intergovernmental *versus* supranational, and specialized *versus* general). Of course it is hard to affirm that the press has a causal and unilateral role in setting a public agenda[117]. However, the media emphasizes certain subjects, problems, actors and discourses, to the detriment of others, and this a selection not only echoes, but also influences, shared narratives and expectations at the political and legal levels - including International Organizations[118]. The analysis of the press was thus conducted to understand non-academic criticisms to International Organizations.

---

[113] Luís Eslava, *Local Space, Global Life* (Cambridge University 2015) and Sundhya Pahuja, *Decolonizing International Law* (Cambridge University 2011).

[114] Martti Koskenniemi, 'The Politics of International Law - 20 Years Later', in Martti Koskenniemi, *The Politics of International Law* (Hart 2011) 62-76.

[115] Michael Hardt and Antonio Negri, *Empire* (Harvard University 2000).

[116] Kamari Clarke, *Fictions of Justice* (Cambridge University 2010) and Onuma Yasuaki, *Direito Internacional em uma Perspectiva Transcivilizacional* (Arraes 2016).

[117] José Xavier, 'A opinião pública e o sistema de direito criminal: sobre as dificuldades de compreender essa relação complexa' (2015) 23 Revista Brasileira de Ciências Criminais 149-164.

118 Yelena Yermakova, 'The Arctic: Press, Policy and the Arctic Council' (2020) 11 (1) Yearbook of Polar Law Online 15-38.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

The focus was on state leaders and representatives of countries undergoing autocratisation processes in the last decade (Brazil, United Kingdom, United States, Russia, Venezuela), regardless of their formal economic, political and ideological orientations or geopolitical placement (Global North countries *versus* Global South countries, left-wing countries *versus* right-wing countries, democratic *versus* non-democratic countries, and developed countries *versus* emerging countries *versus* developing countries. Focus on these illiberal governments is justified because there is perception that "[w]hat affects democracy, in the internal sphere, affects multilateralism in the international sphere as well."[119]. In this sense, the erosion of parts of their democratic standards at the domestic level seems also to be related to the undertake at the international level the illiberal agenda and contest the liberal assumptions of multilateralism in the name of national identity[120].

The aim of this broad selection was to make clear that:

1 -The challenges posed to International Organizations do not originate from a single kind of actor (not only academic actors or not only non-academic actors).

2 - Those challenges were developed within countries of different political, economic and social profiles (not only Global South countries, not only left-wing countries, and so on).

119 Rubens Ricupero *apud* Alexandra de Mello e Silva, Flavi de Campos Mello, Letícia Pinheiro and Monica Herz, 'Brazilian Foreign Policy, Multilateral Institutions and Power Relations: an Interview with Ambassador Rubens Ricupero' (2022) 65 (2) Revista Brasileira de Política Internacional 1-23, p. 22.

120 Pablo de Orellana and Nicholas Michelsen, 'Reactionary Internationalism: the philosophy of the New Right' (2019) 45 (5) Review of International Studies 748-767.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

3 - there is no single kind of International Organizations whose role is not under attack (not only universal, not only supranational, not only specialized, and so on).

This enabled to identify the different origins of these criticism (academic *versus* non-academic), to unravel their theoretical and practical goals (rejecting International Organizations *versus* reforming International Organizations), and to organize these criticisms according to the three institutional axes of international public authorities: either challenging the legality, or the legitimacy, or the enforcement mechanisms of International Organizations.

Additional information was gathered from legally binding and non-binding documents, as well as from additional literature review. The idea was to understand, not only how contemporary critical scholarship on international law is dealing with legitimation issues of International Organizations, but also how these entities are dealing with these issues in the institutional design of their decision-making and decision-taking processes. Literature review consisted of contemporary critical authors who have stressed the theoretical limits[121] and the practical limits[122] of the liberal legitimation criteria used by International Organizations.

[121] Martti Koskenniemi, 'What Should International Lawyers Learn from Karl Marx?' (2004) 17 Leiden Journal of International Law 229-46.

[122] Michelle Sanchez, 'Breves considerações sobre os mecanismos de participação para ONGs na OMC' (2006) 3 Sur 102-25, Amandine Orsini, 'The role of non-state actors in the Nagoya Protocol negotiations', in Sebastian Oberthürt and Kristin Rosendal (eds.), *Global Governance of Genetic Resources* (Routledge 2013) 60-78, and Balakrishnan Rajagopal, 'Recoding Resistance: Social Movements and the Challenge to International Law', in Balakrishnan Rajagopal, *International Law from Below* (Cambridge University 2003) 233-71.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

The non-binding documents were the educational and professional backgrounds (*curriculum vitae*) of past and current judges of the ICJ[123] and of the ICC[124]. These documents are all available online at each International Organizations' official website. The goal of conducting this exam was to suggest some limits of current diversity investiture rules based also on the mixed regime premises: if it is possible to perceive, for instance, a certain gender and geographical balance in their selection, it is still necessary to investigate if this staff develop their professional activities according to a different legal culture[125]. The hypothesis is that there is a shared Euro-American educational and professional background[126], which could suggest that they behave professionally within the same legal mindset[127] - after all, the distinction between personal and institutional discourses is usual in professional activities[128].

Finally, the legally binding documents were the foundational treaties and protocols of selected International Organizations, as well as Rules of Procedure (RoP), Staff Regulations and Resolutions of the International Organizations and their internal organs. The focus was precisely on the legal regulation of the decision procedures. Foundational documents have different names besides

[123] International Court of Justice, *Current Members* < www.icj-cij.org/en/current-members > accessed 29 July 2020.
[124] International Criminal Court, *Who's who* < www.icc-cpi.int/bios-2 > accessed 29 July 2020.
[125] Michelle Badin, Fabio Morosini and Inaê Oliveira, 'Direito Internacional Econômico no Brasil: Quem somos e o que Fazemos? Evidências Empíricas de 1994 a 2014' (2014) 13 Revista de Direito Internacional 5-25.
[126] Anthea Roberts, *Is International Law International?* (Oxford University 2017).
[127] Arthur Giannattasio, 'Contra um Fetichismo nos Estudos Empíricos em Direito Internacional: moldura intencional e o esvaziamento significativo da empiria' (2018) 5 Revista de Estudos Empíricos em Direito 9-24.
[128] Margarida Garcia, 'De Nouveaux Horizons Épistémologiques pour la Recherche Empirique en Droit: Décentrer le Sujet, Interviewer le Système et « Désubstantialiser » les Catégories Juridiques' (2011) 52 *Les Cahiers de Droit* 417-59.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

foundational treaties or protocols: (i) the usual general name is Constitution, but (ii) for international courts, the foundational treaty is usually called Statute, and (iii) for International Economic IOs, the same document is called Articles of Agreement (AA).

The International Organizations and their respective internal organs were of different profiles. This choice was motivated by the idea of verifying:

1 - If different kinds of International Organizations (universal *versus* regional, regional based on neighborhood criteria *versus* regional based on non-neighborhood criteria, universal with broad scopes *versus* universal with specialized scopes) held the same liberal limits in the institutional design of their respective International Organizations decision procedures.

2 - If yes, which were the differences or the similarities between them.

The legally binding documents of the following International Organizations were analyzed in terms of neighborhood criteria, non-neighborhood criteria, universal International Organizations with broad scopes, and universal International Organizations with specialized scopes.

Regional International Organizations based on neighborhood criteria: The African continent

The African Union (AU) and some of its internal organs, as the Pan-African Parliament, the Court of Justice (CJAU) and the African Court on Human Rights (ACHR).

Regional International Organizations based on neighborhood criteria: The American continent

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

The Organization of American States (OAS) and its Inter-American Court on Human Rights (IACoHR), as well as the Southern Common Market (Mercosur) and its Parliament (Parlasur).

Regional International Organizations based on neighborhood criteria: The Asian continent

The Association of Southeast Asian Nations (ASEAN).

Regional International Organizations based on neighborhood criteria: The European continent

The Council of Europe (CoE) and its European Court of Human Rights (ECHR) and the European Union (EU) and its European Parliament (EP), Council and Court of Justice (CJEU).

Regional International Organizations based on non-neighborhood criteria: Preservation of Cultural Identity

The Organization of Islamic Cooperation (OIC), its Independent Permanent Human Rights Commission (IPHRC) and its International Islamic Court of Justice (IICJ).

Regional International Organizations based on non-neighborhood criteria: Preservation of Biocultural Diversity

The Arctic Council (AC) and the Antarctic Treaty System (ATS) and its Antarctic Treaty Consultative Meeting (ATCM).

Regional International Organizations based on non-neighborhood criteria: Promotion of economic development

The New Development Bank (NDB) and the Asian Infrastructure Investment Bank (AIIB).

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

Universal International Organizations with broad scopes

The United Nations (UN) and its internal organs, as the Economic and Social Council (EcoSoc), the General Assembly (GA), the International Court of Justice (ICJ) and the Security Council (SC), as well as the Conference of Parties (CoP) of the Convention on Biological Diversity (CBD).

Universal International Organizations with specialized scopes

The International Criminal Court (ICC), the World Health Organization (WHO), the International Labor Organization (ILO), and international economic institutions, such as the International Bank for Reconstruction and Development (IBRD), the International Monetary Fund (IMF) and the World Trade Organization (WTO).

2.2 Data Description

Each foundational document of all International Organizations mentioned above was analyzed in its respective updated version, including the two of them which are not yet in force - the Pan-African Parliament Protocol and the Statute of the International Islamic Court of Justice. The purpose of examining these two documents derived from the intent to verify:

1 - If, compared to the legally binding documents in force, these documents held the same liberal limits in the institutional design of their respective International Organization decision-making and taking procedures.

2 - If yes, which were the differences or the similarities.

The list of documents is indicated in the appendix in the end of this article.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

2.3 A Mixed Reference Framework to Assess the Legitimacy of International Organizations

The normative documents were evaluated according to the mixed regime premises, which were established by classical republican tradition[129]. The aim of such analysis was to assess the institutional limits of the legitimation criteria used in the decision procedures within each analyzed International Organization or within each internal organ of a selected International Organization. The idea was to uncover which elements are still neglected by current liberal institutional designs of International Organizations, in order to shed a light on possible and desired institutional reforms towards a more balanced and legitimate decision-making and decision-taking processes in these entities.

The basic argument of classical republican tradition for the use of mixed regime as a reference for establishing institutional conditions for a legitimate exercise of public authority is the idea that the place of power is a public space - a place belonging to no one, which must be kept as such[130]. The maintenance of this "empty" condition is crucial: after all, mixing the sources of preferences, interests and strategies concerning the management of a public good reinforces the perception that decisions belong to no one[131].

Establishing and maintaining a mixed governance framework is the goal of this political tradition: a permanent mixture turns legitimate the exercise of public authority precisely because its performance cannot be referred to a single actor or

[129] Sergio Cardoso, *Paradigmas Republicanos* (Universidade de São Paulo 2018).
[130] Claude Lefort, 'Foyers du Républicanisme', in Claude Lefort, *Écrire* (Calmann-Lévy 1992) 181-208.
[131] Aristote, *Constitution d'Athènes* (Librairie Générale Française 2006) 72-9.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

to a single kind of actor. Such balance is the condition responsible for a larger and longer acceptance of decisions made and taken and for more stable governance. In other words, the balance created via such institutional mixture preserves the publicness character of governance frameworks - and the public use of law is the adequate tool for this permanent sound disagreement[132].

The establishment of a balanced exercise of public power requires legal institutions capable of mixing preferences, interests, and strategies over public goods. According to this idea, the number of persons in charge (one, few or many) does not matter at first sight. Rather law must be used within a public perspective, in order to organize its institutions in such a way that every stakeholder sees its own perspectives playing some role in decision-making and decision-taking processes[133]. Legal institutions cannot simply thus enshrine abstract words and ideas as common goods: their concrete meaning must be the outcome of a conscious and permanent process mediated by law in which jointly constructed by a balance of every perspective at stake[134].

In practical terms, this argument affirms that at least three kinds of rules must be provided in a governance framework, in order to develop a mixed regime. It was according to these three kinds of rules that the normative documents mentioned above were analyzed, namely:

[132] Nicolau Maquiavel, *Comentários sobre a Primeira Década de Tito Lívio* (Unb 2018) 41-3.
[133] Aristóteles, *A Política* (Martins Fontes 2002) 105-26.
[134] Aristóteles (n 30) 187-94.

1 - mixed rules *before* decision procedures: investiture rules which enable a broad diversity of the ones selected to participate of decision-making and decision-taking processes[135].

2 - mixed rules *during* decision procedures: equal rights of one stakeholder over other, establishing equal capabilities to influence in the making of decisions and in taking them[136].

3 - mixed rule *after* decision procedures: a clever and intertwined checks and balances mechanism entitling organs to block, suspend or overrule decisions taken by other organs[137].

3. Criticisms of International Organizations: Academics and Non-Academics Challenges to Liberal International Order

The flood of criticisms challenges liberal international order beyond a purely academic concern. After all, there is a clear perception that everyday local issues are deeply influenced by this international liberal framework[138] - thus, the discussion on the institutional design of International Organizations influences and raises interests outside the closed arena of international legal experts[139].

There are therefore academic and non-academic criticisms to liberal international order. While some academic[140] and non-academic[141] discourses aim

[135] Platão, *Diálogos - Leis e Epínomis* (UFPA 1980).
[136] Francis Wolff, *Aristóteles e a Política* (Discurso 1999).
[137] Polybe, *Histoire* (Gallimard 2003).
[138] Luís Eslava, *Local Space, Global Life* (Cambridge University 2015).
[139] Nature (Editorial), 'Reform the Antarctic Treaty' (2018) 558 Nature 161.
[140] Robert McDougall, 'The Crisis in WTO Dispute Settlement: Fixing Birth Defects to Restore Balance' (2018) 52 Journal of World Trade 867-96.
[141] UK. Foreign & Commonwealth Office, 'UK statement to ICC Assembly of States Parties 17th session', *Foreign & Commonwealth Office Speech*, 5 December 2018 <

to improve the institutional framework of International Organizations, there are equally academic[142] and other non-academic[143] proposals focusing on their refusal. These discourses have more or less one of the following goals:

- Weakening public belief concerning the organization's mission by challenging the political symbol of the organization[144].

- Highlighting that these organizations embody a hidden purpose of maintaining international domination by Western, Euro-American and capitalist countries[145].

- Unravelling the practical limits of the institutional framework of these organizations[146].

Despite some recent examples[147], the legality of the mandate of International Organizations to manage public goods is rarely challenged - and is usually made in non-academic field, either by the non-signature of the founding treaty[148], or by a partial[149] or a complete[150] denounce of the treaty. And due to the

---

https://www.gov.uk/government/speeches/uk-statement-to-icc-assembly-of-states-parties-17th-session > accessed 21 September 2021.

[142] Michael Hardt and Antonio Negri, *Empire* (Harvard University 2000).

[143] African Union. Assembly, 'Decision on the International Criminal Court', *28th Ordinary Session of the Assembly of the Union*, 30-31 January 2017. (Assembly/AU/Dec. 622 (XVIII).

[144] João Ker, 'Bolsonaro acusa OMS de incentivar "masturbação" e homossexualidade em crianças *O Estado de S. Paulo* (São Paulo 30 April 2020) < https://saude.estadao.com.br/noticias/geral,bolsonaro-acusa-oms-de-incentivar-masturbacao-e-homossexualidade-em-criancas,70003288228 > accessed 21 September 2021.

[145] Sundhya Pahuja, *Decolonizing International Law* (Cambridge University 2011).

[146] Kamari Clarke, *Fictions of Justice* (Cambridge University 2010).

[147] James Landale, 'UK and the EU: Sovereignty and laws' *BBC News* (London 31 May 2016) < https://www.bbc.com/news/uk-politics-eu-referendum-36247456 > accessed 21 September 2021.

[148] Shaun Walker and Owen Bowcott, 'Russia withdraws signature from international criminal court statute' *The Guardian* (London 16 November 2016) < https://www.theguardian.com/world/2016/nov/16/russia-withdraws-signature-from-international-criminal-court-statute > accessed 21 September 2021.

[149] Maurice Vaïsse, 'La France et l'OTAN : une histoire' (2009) 4 Politique Étrangère 861-72.

fact that since 1949 there is a consensus that International Organizations should be legally granted only non-violent hard and soft powers[151], non-academics discourses presents nowadays to public debate a simplistic binary choice between strengthening[152] or weakening[153] the enforcement mechanisms of decisions taken by International Organizations.

This discussion is being led deprived of awareness concerning the consequences of such choices - that is, deciding between either enlarging or reducing individual and collective fundamental freedoms managed by International Organizations[154]. This is particularly worrisome because some non-academic discourses are headed by illiberal and populist governments seeking local legitimation via open confrontation to the institutions of liberal international order[155]. Such movement is increasing the lack of confidence towards International

[150] Brasil oficializa saída da Unasul, *Deutsche Welle* (Berlin 16 April 2019) < https://www.dw.com/pt-br/brasil-oficializa-sa%C3%ADda-da-unasul/a-48348335 > accessed 21 September 2021.
[151] Jan Klabbers, 'The Paradox of International Institutional Law' (2008) 5 International Organizations Law Review 162-4.
[152] Stephen Buranyi, 'The WHO v coronavirus: why it can't handle the pandemic' *The Guardian* (London 10 April 2020) < https://www.theguardian.com/news/2020/apr/10/world-health-organization-who-v-coronavirus-why-it-cant-handle-pandemic > accessed 21 September 2021.
[153] Diana Lott, 'Em fala sobre 2ª Guerra ao Conselho de Segurança da ONU, Ernesto ataca multilateralismo' *Folha de S. Paulo* (São Paulo 8 May 2020) < https://www1.folha.uol.com.br/mundo/2020/05/em-fala-sobre-2a-guerra-ao-conselho-de-seguranca-da-onu-ernesto-ataca-multilateralismo.shtml > accessed 21 September 2021.
[154] Armin von Bogdandy, Matthias Goldmann and Ingo Venzke, 'From Public International to International Public Law: Translating World Public Opinion into International Public Authority' (2017) 28 European Journal of International Law 115-45.
[155] Pablo Guimón,'Trump na ONU: "O futuro pertence aos patriotas, não aos globalistas" *El País* (São Paulo 24 September 2019) < https://brasil.elpais.com/brasil/2019/09/24/internacional/1569343093_534218.html > accessed 21 September 2021.

Organizations and is fostering a widespread refusal of their international public authority over global[156] or regional[157] public goods.

4. Beyond the Liberal Legitimation of International Organizations

4.1 Normative justifications within Liberal Order: Procedures and Goals

The unexpected rise of these criticisms is to prepare one of the most hazardous practical outcomes for any public authority[158]: the erosion of institutional legitimacy. If International Organizations are facing severe challenges concerning the conditions of possibility for a continuous acceptance of their powers, academia is trying to restrict this movement by mobilizing the legitimation criteria developed for public authorities within liberal political tradition, by achieving desired goals recognized by normative discourses, and by following legally standardized and foreseeable procedures[159]. However, those criteria do not seem to suffice.

The normative justification of the public authority of International Organizations on commonly desired goals lies in the same premises (and promises) of XIXth century traditional European liberal legal technique: setting abstract words and ideas as common goods - such as environment, human rights,

[156] Matheus Moreira, 'Opas e OMS dizem que continuarão a trabalhar com Brasil apesar de problemas políticos' *Folha de S. Paulo*, 9 June 2020) < https://www1.folha.uol.com.br/equilibrioesaude/2020/06/opas-e-oms-dizem-que-continuarao-a-trabalhar-com-brasil-apesar-de-problemas-politicos.shtml > accessed 21 September 2021.

[157] Silvia Ayuso, "Negar o referendo o transforma em um ditadorzinho", diz chefe da OEA a Maduro' *El País* (São Paulo 19 May 2016) < https://brasil.elpais.com/brasil/2016/05/18/internacional/1463593249_024700.html > accessed 21 September 2021.

[158] José Faria, *Poder e Legitimidade* (Perspectiva 1978) 82-4.

[159] José Faria, *Retórica Política e Ideologia Democrática* (Graal 1984) 237-67.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

development, security[160]. The possibility to define beforehand the concrete content of these goals is reduced - and considering that no one can disagree with it, some groups strategically use them to find no resistance in forcing the achievement of their own interests to the detriment of other groups[161]. This liberal condition of current international order enables a permanent prominence position of state actors over non-state actors[162] and of some countries over other countries[163].

Establishing standardized legal procedures as a condition to assess the legitimacy of decisions taken by International Organizations is also a criterion inspired by political liberalism experience in XIXth century Europe[164]. In the name of certainty, the legitimate exercise of public authority derives from the fulfillment of rituals, rhythms and forms previously established by law. Yet, not all addressees of these acts are always necessary in decision procedures: legal certainty of steps to be followed (review procedures, standardization, and transparency) replaces active political participation as legitimation criteria[165]. Such liberal heritage of international order unravels its statecentrism, as states still hold direct legitimation

[160] Martti Koskenniemi, 'What Should International Lawyers Learn from Karl Marx?' (2004) 17 Leiden Journal of International Law 229-46.
[161] Martti Koskenniemi, 'The Politics of International Law', in Martti Koskenniemi, *The Politics of International Law*, (Hart 2011) 35-62.
[162] Onuma Yasuaki, *Direito Internacional em uma Perspectiva Transcivilizacional* (Arraes 2016).
[163] Bhupinder Chimni, 'Third World approaches to international law: a manifesto' (2006) 8 International Community Law Review 3-27.
[164] Armin von Bogdandy and Matthias Goldmann, 'Die Ausübung internationaler öffentlicher Gewalt durch Politikbewertung' (2009) 69 Zeitschrift für ausländisches öffentliches Recht und Völkerrecht 75-88.
[165] Armin von Bogdandy and Ingo Venzke, 'On the Democratic Legitimation of International Judicial Lawmaking', in Armin von bogdandy and Ingo Venzke (eds.), *International Judicial Lawmaking* (Springer 2012) 475.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

rights over decisions taken by International Organizations[166], even though non-state actors play some role via limited rights of oral and written participation or via moral supervision[167].

The benefit of both criteria to build and to reinforce the legitimacy of International Organizations cannot be neglected. Indeed, in less than one hundred years, these non-state actors flourished worldwide with a great deal of positive expectations around them originated from old state actors and new state actors - including former European colonies and protectorates[168]. Still, by relying on typical legal strategies of XIXth political liberalism, these tools are insufficient to deal with legitimation demands from other actors then the usual ones[169] - demands which are signals of a conscious struggle, not only for a stronger institutional control over decisions take by International Organizations, but mainly for clever legal mechanisms to block decisions from hegemonic actors within International Organizations[170].

[166] Michelle Sanchez, 'Breves considerações sobre os mecanismos de participação para ONGs na OMC' (2006) 3 Sur 102-25.

[167] Amandine Orsini, 'The role of non-state actors in the Nagoya Protocol negotiations', in Sebastian Oberthürt and Kristin Rosendal (eds.), *Global Governance of Genetic Resources* (Routledge 2013) 60-78.

[168] Luis Eslava, Michale Fakhri and Vasuki Nesiah, 'The Spirit of Bandung', in Luis Eslava, Michale Fakhri and Vasuki Nesiah, *Bandung, Global History, and International Law* (Cambridge University 2017) p. 3-32.

[169] Balakrishnan Rajagopal, 'From Resistance to Renewal: The Third World, Social Movements, and the Expansion of International Institutions' (2000) 41 Harvard International Law Journal 529-78.

[170] Balakrishnan Rajagopal, 'Recoding Resistance: Social Movements and the Challenge to International Law', in Balakrishnan Rajagopal, *International Law from Below* (Cambridge University 2003) 233-71.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

4.2 Moving towards a Mixed International Order

In accordance with classical republican tradition, decision procedures within any entity entitled to exercise public authority should be led according to mixed regime premises. For current international order this means in practical terms that every step before, during and after decision procedures within International Organizations should be characterized by a mixture of preferences, interests, and strategies. This is done basically through clever international law mechanisms which enables different institutional degrees of intertwinement - and this goes far beyond simply 1) selecting a larger or smaller range of actors to participate within decision-making processes, 2) granting to them flaw tools to influence these processes, and 3) selecting a larger or smaller range of actors entitled with decision capabilities (voting rights), as actual liberal international order does in several universal and regional International Organizations.

Indeed, when International Organizations authorize the participation of non-state actors in debates, they usually do not give them the same rights of state actors[171] - even compared to non-member state actors[172]. To put it differently, non-state actors are allowed to particpate only in parallel meetings in case they are authorized by the International Organization[173]. However, if it happens that non-state actors are allowed to participate directly in the decision procedures of an International Organization, a formal authorization from a minimum of states actors

[171] Arthur Giannattasio, Débora Drezza and Maria Wehby, 'In / On Applied Legal Research: Pragmatic Limits to the Impact of Peripheral International Legal Scholarship via Policy Papers' (2021) 34 Leiden Journal of International Law 571, 578.
[172] Item 18 EcoSoc Resolution 1996/31
[173] Art. 83, Parlasur RoP.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

is required[174] or from the concerned state[175]. It should be mentioned that such authorization can even be suspended by decision of states[176]. Such participation is always authorized under explicit restrictions for non-state actors: when authorized, oral participation is restricted to time or other constraints[177], but even participation via written papers faces word, page, or language limits[178].

Almost no International Organization grants to non-state actors the legal capability to decide (voting rights) - except for (i) International Organizations who established parliamentary bodies, as the Mercosur[179] and the EU[180], who granted such rights to individuals elected as representatives of citizens originated from their respective member states, and (ii) the ILO, as not only member states are represented, but also employers and workpeople from these states[181]. This is particularly relevant for International Organizations like the AC, which was constituted in the name and in the interests of local indigenous communities, but whose decision powers are strictly kept with member states[182] - who can even meet separately from those communities[183].

Restrictions also occur among state actors. While all International Organizations do not grant voting rights to non-members states, not every International Organization forbids the participation of non-members in its

[174] Art. 23.5, UN CBD, rule 32 ATCM RoP, art. 36, 39 and 40 AC RoP.
[175] Art. 18.h WHO Constitution.
[176] Art. 37, 39 and 40 AC RoP.
[177] Arts. 33 and 43 ATCM RoP, item 32 EcoSoc Resolution 1996/31.
[178] Art. 37 and 38 AC RoP, rules 35 and 45 ATCM RoP, items 30 and 31 EcoSoc Resolution 1996/31,
[179] Art. 18.2, Parlasur Protocol.
[180] Art. 231, TFEU.
[181] Art. 3.1 and 4, ILO Constitution.
[182] Rules 4, 5, 7 and 8 AC RoP.
[183] Rule 6 AC RoP.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

meetings: some of them accept non-members as mere observers[184], while others authorize their participation with oral and written restrictions[185]. But some International Organizations provide restrictions of participation even among member states. While some International Organizations require from member states the fulfillment of specific conditions to acquire voting rights[186], others accord only to a selected group of member states special powers to decide in organs endowed with more institutional capabilities - either on a rotating basis[187], or on a permanent basis[188], or even after periodical revision[189]. Some International Organizations provide a different weight on voting rights for members, explicitly providing the possibility to drive decision-taking processes in International Organizations, either to a group of states[190], or to a single state[191].

These are of course only some examples. However, they indicate a common condition of International Organization of not being constructed in accordance with mixed regime premises for decision-making and taking procedures. Classical republican tradition could inspire some institutional changes in liberal international order. First, to avoid institutional exceptionalism, provide regular legal authorization for the participation of state and non-state actors. Second, to grant to all actors equal capabilities to interact with others, to influence in debates to form decisions, and to decide.

[184] Art. 5.d NDB AA, art. 6 UN CBD RoP.
[185] Rule 38 AC RoP.
[186] Art. 21 to 24 ATS Constitution.
[187] Art. 61 UN Charter, on the EcoSoc.
[188] Art. 23.1 UN Charter, on the SC.
[189] Art. 7.3 ILO Constitution.
[190] Art. 3, 4 and 5 AIIB AA, art. 8.c NDB AA, art. 238 TFEU, on the EU Council, art. 27.3 UN Charter on the SC.
[191] Art. II and V IBRD AA, art. III, XII and XIII IMF AA.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

But such mixture goes beyond these punctual adjustments during decision procedures: additional legal techniques are required to enable a proper balance of concrete goals also before and after taking decisions. For classical republican tradition, these techniques are two folds. First, the provision of mixed investiture rules, that is, mixed criteria to select the ones who will participate in these processes. As for the second technique, it involves the provision of checks and balances mechanisms to control decisions taken by third parties. The first set rules deals with personal diversity regarding the individuals taking part of decision procedures: the broadness of the (gender, sexual, race, economic, religious, cultural, expertise, national, geographical, among others) criteria applied to select the people who will make and take the decisions. The second set rules consists of granting to different organs of the International Organization legal powers to control (paralyze, block, or even overrule) decisions taken by other organs of the same International Organization. And once again, different universal and regional International Organizations face some restrictions.

Although every International Organization provides an internal division of labor between its own organs, it is not usual to provide between them checks and balances mechanisms. In fact, quasi-legislative bodies[192] and legislative bodies[193] are not allowed to suspend or paralyze decision procedures from other organs, but also there is no legal provision for international courts to block decisions taken by other organs. The EU is one exception to this rule, as the Parliament is bestowed with powers to affect the composition of the Commission after

[192] Art. 9 to 22 UN Charter, on the General Assembly.
[193] Art. 8 Pan-African Parliament Protocol, art. 4 Parlasur Protocol.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

evaluating its annual report[194] and the Court of Justice is authorized to control the legality of acts of other EU organs[195]. Indeed, international courts are usually created to exercise the strict function of settling disputes related to the violation of international law by states,[196] except for the ICC which whose aims to exercise jurisdiction over individuals[197].

At the same time, while some International Organizations try to provide investiture rules to ensure different degrees of diversity within their staff[198], the criteria to select state representatives is usually a state concern. Still, some diversity criteria within International Organizations could be improved - for instance, geographical diversity does not mean necessarily the representativeness of cultural diversity[199], as the educational and professional backgrounds of selected candidates show that they share similar Euro-American paths and that they develop their professional activities within the same mindset.

[194] Art. 234 TFEU.
[195] Art. 263 to 266 TFEU.
[196] Art. 3 African Court HR Protocol, art. 61 to 65 American Convention HR, art. 32 to 34 European Convention HR, art. 258 to 260 TFEU, art. 34.1 Statute of the ICJ, art. 2.b Statute of IICJ.
[197] Art. 1, Rome Statute.
[198] Art. 3.4, 3.5 and 3.6 AU Court of Justice Protocol, art. 30 AIIB AA and art. 5.2 AIIB Staff Regulation, art. 11.6.a ASEAN Charter, art. 9.3 ILO Constitution, art. 6 and 7 IPHRC/OIC, art. 8 and 101.3 UN Charter, art. 3.1 and 9 Statute of the ICJ, art. 36.8.a and 112.3.b Rome Statute.
[199] Art. 36.8.a.ii and 112.3.b Rome Statute, art. 3.1 and 9 Statute of the ICJ.

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

5. Conclusion

The crisis faced by current liberal international order indicates that the usual legitimation criteria of International Organizations do not provide sufficient legal basis to affirm their authority over public goods. The analysis of academic criticism (literature review) and non-academic criticism (media coverage) indicates that, while all of them focus on practical issues regarding the legitimacy of International Organizations, only some of them challenge their legal mandates or refuse their enforcement mechanisms.

Academic criticism seems engage in a conscious effort to counterbalance this growing distrust towards International Organizations. While trying to resort to the traditional legitimation criteria provided by liberal tradition (review procedures, standardization, and transparency), they do not tackle the underlying and persistent feature of the institutional framework of International Organizations examined for this text: the absence of a concrete effort to promote a mixture during the entire decision-making and taking procedures. This condition leaves open the way for growing non-academic attacks to International Organizations from illiberal governments, which might deepen the legitimation crisis of International Organizations with immeasurable consequences.

Classical republican tradition might indicate a pathway, as it indicated that international law could be mobilized to provide a different design of institutional structures, in which the balance of the decision process (before, during and after) is legally established. In this sense, the end of liberal international order does not mean necessarily the end of International Organizations or the success of

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

reactionary international law and its illiberal agenda in international affairs. Rather, it can be regarded as the proper moment to struggle for a mixed international order.

Appendix: List of Foundational Documents Analyzed

Regional International Organizations based on neighborhood criteria: The African continent

From the African Union: the Protocol on the Establishment of an African Court on Human and Peoples' Rights (1998), the Protocol of the CJAU (2003) and the Protocol on the Constitutive Act of the African Union relating to the Pan-African Parliament (2014).

Regional International Organizations based on neighborhood criteria: The American continent

From the Organization of American States: the American Convention on Human Rights (1969). From the Southern Common Market: the Parlasur Protocol (2005) and the Parlasur RoP (2007).

Regional International Organizations based on neighborhood criteria: The Asian continent

From the Association of Southeast Asian Nations: the ASEAN Charter (2007).

Regional International Organizations based on neighborhood criteria: The European continent

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

From the Council of Europe: the European Convention on Human Rights (1950), in its last version in force since 2010. From European Union: the regulation on the European Parliament, on the Council and on the Council and Court of Justice given by the Treaty on the Functioning of the European Union (TFEU) adopted in 2007 and in its consolidated version in 2012.

Regional International Organizations based on non-neighborhood criteria: Preservation of Cultural Identity

From the Organization of Islamic Cooperation, the Statute of the International Islamic Court of Justice (1987) and the Statute of the Independent Permanent Human Rights Commission (2010).

Regional International Organizations based on non-neighborhood criteria: Preservation of Biocultural Diversity

From the Arctic Council: the Ottawa Declaration (1996) and its Rules of Procedure (2013). From the Antarctic Treaty System: the Treaty of Washington (1959) and Antarctic Treaty Consultative Meeting Rules of Procedure (2016).

Regional International Organizations based on non-neighborhood criteria: Promotion of economic development

From the New Development Bank: New Development Bank Articles of Agreement (2014). From the Asian Infrastructure Investment Bank: the Asian Infrastructure Investment Bank Articles of Agreement (2015) and its Staff Regulation (2016).

Universal International Organizations with broad scopes

From the United Nations: the Charter of the United Nations (1945), the regulation on the Economic and Social Council, on the General Assembly, on the

 https://doi.org/10.5281/zenodo.7679172

International Court of Justice and on Security Council, the Statute of the International Court of Justice (1946), the Economic and Social Council Resolution 1996/31, on the Consultative relationship between the United Nations and non-governmental organizations (1996), and (d) concerning the Convention on Biological Diversity, the main text of the Convention (1992) and its Conference of Parties Rules of Procedures (1994, amended in 2000).

Universal International Organizations with specialized scopes

From the International Criminal Court: the Rome Statute (1998). From the World Health Organization: the Constitution (1946), as amended effective in 2019. From the International Labor Organization: the Constitution (1919), as amended effective in 1974. From the International Bank for Reconstruction and Development: the International Bank for Reconstruction and Development Articles of Agreement (1944), as amended effective in 2012. From the IMF: the International Monetary Fund Articles of Agreement (1944), as amended effective in 2016. From the World Trade Organization: the Constitution (1994).